

تقرير لجنة نزع السلاح

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة السادسة والثلاثون
الملحق رقم ٢٧ (A/36/27)



الأمم المتحدة

تقرير لجنة نزع السلاح

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة السادسة والثلاثون
الملحق رقم ٢٧ (A/36/27)



الأمم المتحدة
نيويورك ١٩٨١٠

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام . ويعني ايراد أحد هذه الرموز الاحالة الى احدى وثائق الامم المتحدة .

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨١]

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
١	١ مقدمة
١	٢ - ٢٢ تنظيم اللجنة
١	٢ - ٤ دورة اللجنة لعام ١٩٨١
١	٥ المشتركون في عمل اللجنة
	 جدول أعمال الدورة لعام ١٩٨١ وبرنامج عمل جزئي الدورة
٢	٦ - ١١ الأول والثاني
٧	١٢ - ١٣ اشترك دول ليست أعضاء في اللجنة
٨	١٤ اقتراح ادخال اضافة للمادة ٢٥ من النظام الداخلي
٨	١٥ - ٢١ النظر في طرائق استعراض عضوية اللجنة
٩	٢٢ رسائل المنظمات غير الحكومية
٩	٢٣ - ١٤١ أعمال اللجنة خلال دورتها لعام ١٩٨١
١٥	٢٩ - ٥٣ حظر التجارب النووية
٢٠	٥٤ - ٩٤ وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي
	 اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لضمان جعل الدول غير الحائزة
	 للأسلحة النووية آمنة من استخدام الأسلحة النووية
٢٨	٩٥ - ١٠١ أو التهديد باستخدامها
٢٣	١٠٢ - ١١٠ الأسلحة الكيميائية
	 أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة
٧٥	١١١ - ١٢٠ من هذه الأسلحة ، الأسلحة الاشعاعية
٨٤	١٢١ - ١٢٧ البرنامج الشامل لنزع السلاح
	 النظر في مجالات أخرى تتناول وقف سباق التسلح ونزع
١١٦	١٢٨ السلاح والتدابير المناسبة الأخرى

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
١١٦	١٣٧ - ١٢٩	حاء - الهجوم الجوي الاسرائيلي في ٧ حزيران / يونيو ١٩٨١ على مركز تموز للابحاث النووية قرب بغداد
١١٨	١٣٩ - ١٣٨	طاء - مسائل أخرى
١١٩	١٤٢ - ١٤٠	ياء - النظر في التقرير السنوي واعتماده ، وبحث واعتماد أى تقرير آخر يقتضى الأمر تقديمه الى الجمعية العامة للامم المتحدة.....

تذييلات

قائمة موحدة بالمشاركين في أعمال اللجنة	التذييل الأول
قائمة ونصوص الوثائق الصادرة عن لجنة نزع السلاح	التذييل الثاني (١)
فهرس بالبيانات حسب البلدان والمواضيع والمحاضر الحرفية ، للجنة نزع السلاح في ١٩٨١	التذييل الثالث (١)

(١) ستصدر في مجلد على حدة من هذا التقرير .

أولا - مقدمة

١ - تقدم لجنة نزع السلاح الى الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة تقريرها السنوي عن دورتها لعام ١٩٨١ ، مشفوعا بالوثائق والسجلات ذات الصلة . ويتضمن هذا التقرير أيضا بيانا عن تنظيم اللجنة (الجزء ثانيا) وعن عمل اللجنة الذي تم وفقا لجدول الأعمال المعتمد لعام ١٩٨١ (الجزء ثالثا) .

ثانيا - تنظيم اللجنة

ألف - دورة اللجنة لعام ١٩٨١

- ٢ - اجتمعت اللجنة من ٣ شباط / فبراير الى ٢٤ نيسان / أبريل ومن ١١ حزيران / يونيو الى ٢١ آب / أغسطس عام ١٩٨١ . وعقدت اللجنة خلال تلك الفترة ٤٩ جلسة عامة رسمية عرض الأعضاء خلالها وجهات نظر حكوماتهم وتوصياتها بشأن المسائل التي كانت معروضة على اللجنة .
- ٣ - وعقدت اللجنة أيضا ٤٥ اجتماعا غير رسمي . تناولت خلالها موضوعات عدة بالدراسة ، ولاسيما جدول وبرنامج أعمالها وتنظيمها واجراءاتها ، وكذلك بنود جدول الأعمال والمسائل الأخرى التي تنظر فيها اللجنة .
- ٤ - وعملا بالمادة ٩ من النظام الداخلي ، تولت الدول الأعضاء التالية رئاسة اللجنة : فرنسا لشهر شباط / فبراير ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية لشهر آذار / مارس ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية لشهر نيسان / أبريل وللفترة الفاصلة بين الجزء الأول والثاني من دورة اللجنة لعام ١٩٨١ ، وهنغاريا من ١١ الى آخر حزيران / يونيو ، والهند لشهر تموز / يوليه ، واندونيسيا لشهر آب / أغسطس وللفترة الفاصلة الى أن تتعقد دورة اللجنة لعام ١٩٨٢ .

باء - المشتركون في عمل اللجنة

- ٥ - اشترك ممثلو الدول الأعضاء التالية في عمل اللجنة : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، استراليا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اندونيسيا ، ايران ، ايطاليا ، باكستان ، البرازيل ، بلجيكا ، بلغاريا ، بورما ، بولندا ، بيرو ، تشيكوسلوفاكيا ، الجزائر ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، رومانيا ، زائير ، سرى لانكا ، السويد ، الصين ، فرنسا ، فنزويلا ، كندا ، كوبا ، كينيا ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، منغوليا ، نيجيريا ، الهند ، هنغاريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، يوغوسلافيا . وقد أدرجت قائمة موحدة بالمشتركين في الجزئين الأول والثاني من الدورة بوصفها التذييل الأول لهذا التقرير .

جيم - جدول أعمال الدورة لعام ١٩٨١ وبرنامج
عمل . جزئى الدورة الأول والثاني

٦ - في الجلسة العامة الرابعة بعد المائة ، طرح الرئيس اقتراحا بشأن جدول أعمال اللجنة المؤقت وبرنامج العمل للجزء الأول من الدورة ، وفقا للمادة ٢٩ من النظام الداخلي . وقد أدلى الرئيس ، وهو يعرض الاقتراح ، بالبيان التالي :

" من المفهوم أن مسألة عدم تواجد أسلحة نووية على أراضي الدول التي لا توجد فيها مثل هذه الأسلحة في الوقت الحالي ، يمكن أن تبحث في إطار البند ٢ من جدول أعمال اللجنة ، وهو " وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي " . ومن المفهوم كذلك أن تقرير اللجنة ، وهو موضوع البند ٧ من جدول الأعمال ، سوف يعالج ، في جملة أمور ، مسألة دراسة طرائق استعراض عضوية اللجنة ، وهي مسألة وردت في قرار الجمعية العامة ١٥٦/٣٥ ط . واجذب انتباه اللجنة الى أن المسائل التنظيمية ، لا سيما مسألة ادخال تعديلات على الفرع ٩ من النظام الداخلي ، لم ترد في برنامج العمل ، وذلك استجابة لرغبة اللجنة في دراستها في اجتماعات غير رسمية " .

٧ - وفي الجلسة العامة ذاتها اعتمدت اللجنة جدول أعمالها وبرنامج عملها وأدلى بعض الوفود ببيانات حول جدول الأعمال . وفيما يلي نص جدول الأعمال وبرنامج عمل الجزء الأول من الدورة (الوثيقة CD/144) :

" تعمل لجنة نزع السلاح ، بوصفها المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف ، على الوصول الى نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة .

" وستعمد اللجنة ، أخذا في اعتبارها على وجه الخصوص الأحكام المتصلة بالموضوع من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، الى معالجة مسائل وقف سباق التسلح ونزع السلاح والتدابير الأخرى ذات الأهمية في المجالات التالية :

- أولا - الأسلحة النووية مع جميع جوانبها ؛
- ثانيا - الأسلحة الكيميائية ؛
- ثالثا - أسلحة التدمير الشامل الأخرى ،
- رابعا - الأسلحة التقليدية ؛
- خامسا - خفض الميزانيات العسكرية ،
- سادسا - خفض القوات المسلحة ؛
- سابعا - نزع السلاح والتنمية ؛
- ثامنا - نزع السلاح والأمن الدولي ،
- تاسعا - التدابير التبعية ، تدابير بناء الثقة ، أساليب فعالة للتحقق بصدد تدابير لنزع السلاح . ملائمة ومقبولة لدى جميع الأطراف المعنية ؛

عاشرا - برنامج شامل لنزع السلاح يفضي الى نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة *

"وضمن الاطار المبين أعلاه ، تقر لجنة نزع السلاح جدول الأعمال التالي لعام ١٩٨١ ، ويتضمن بنودا يعود الى اللجنة ، وفقا لأحكام الفرع ثامنا من نظامها الداخلي ، أمر النظر فيها :

- ١ - حظر التجارب النووية
 - ٢ - وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي
 - ٣ - اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها
 - ٤ - الأسلحة الكيميائية
 - ٥ - الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل ، والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة ، الأسلحة الاشعاعية
 - ٦ - برنامج شامل لنزع السلاح
 - ٧ - النظر في التقرير السنوي واعتماده ، وبحث واعتماد أي تقرير آخر يقتضي الأمر تقديمه الى الجمعية العامة للأمم المتحدة
- "وستقوم اللجنة بتصريف أعمالها مع مراعاة ما ينبغي أن تقدمه من مساهمة في نجاح الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح *

برنامج العمل

" كما تقر اللجنة ، عملا بالمادة ٢٨ من نظامها الداخلي ، برنامج العمل التالي للجزء الأول من دورتها لعام ١٩٨١ *

- ٣ - ٦ شباط / فبراير
بيانات في الجلسات العامة
النظر في جدول الأعمال وبرنامج العمل
- ٩ - ١٣ شباط / فبراير
بيانات في الجلسات العامة
دراسة أولية لمسألة انشاء هيئات فرعية لبحث بنود
جدول الأعمال
- ١٦ - ٢٠ شباط / فبراير
حظر التجارب النووية
- ٢٣ شباط / فبراير - ٤ آذار / مارس
وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي
- ٥ - ١٣ آذار / مارس
برنامج شامل لنزع السلاح

- ١٦- آذار/ مارس اتخذ ترتيبات دولية فعالة لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها
- ٢٣ آذار/ مارس-٣ نيسان / أبريل الأسلحة الكيميائية
- ٦-١٠ نيسان / أبريل الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة ، الأسلحة الاشعاعية
- ١٣-١٧ نيسان / أبريل مواصلة النظر في بنود جدول الأعمال
- ٢٠-٢٤ نيسان / أبريل التقارير المؤقتة للأفرقة المخصصة ، ان وجدت
- " وقد وضعت اللجنة في اعتبارها ، وهي تقر جدول أعمالها وبرنامج عملها أحكام المادتين ٣٠ و ٣١ من نظامها الداخلي"
- ٨ - كذلك اعتمدت اللجنة في الجلسة العامة ١٠٥ قرارا بشأن الأفرقة العاملة المخصصة • وأدلي ببيانات بهذا الصدد • وفيما يلي نص القرار (الوثيقة CD/151) :
- " تقرر اللجنة أن يستأنف الفريق العامل المخصص للبرنامج الشامل لنزع السلاح الذي أنشئ في ١٧ آذار/ مارس ١٩٨٠ عمله فوراً ، وذلك طبقاً للنتيجة التي خلصت إليها اللجنة في جلستها العامة المائة (الفقرة ٦٨-١٦ من CD/139) •
- " وتقرر كذلك اللجنة أن تتشعب من جديد ، للعمل طوال دورتها لعام ١٩٨١ الأفرقة العاملة المخصصة لدراسة اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها ، والأسلحة الكيميائية والأسلحة الاشعاعية ، التي سبق انشاؤها في ١٧ آذار/ مارس لخدمة دورتها لعام ١٩٨٠ ، كما يتسنى لها مواصلة عملها على أساس ولاياتها السابقة •
- " على أنه من المفهوم أن اللجنة ستتولى ، في أقرب وقت ممكن ، استعراض ولايات الأفرقة العاملة المخصصة الثلاثة بهدف تكييفها ، حسب الاقتضاء ، لدفع عجلة تقدم عملية المفاوضات نحو هدف اتخاذ تدابير ملموسة في مجال نزع السلاح •
- " ومن المفهوم أيضاً أن القرار الذي اتخذته اللجنة لا يحول بأى حال من الأحوال دون النظر على وجه الاستعجال في الاقتراحات المقدمة بشأن انشاء فريقين عاملين آخرين يخصصان لدراسة البندين ١ و ٢ من جدول أعمال اللجنة ، وكذلك النظر في انشاء ما تم اقتراحه أو ما قد يقترح من هيئات فرعية أخرى •
- " وعلى الأفرقة العاملة المخصصة أن تقدم تقارير الى اللجنة عن تقدم أعمالها في أى وقت مناسب وذلك على أية حال قبل اختتام دورتها لعام ١٩٨١ "
- ٩ - وخلال الجزء الثاني من دورة اللجنة لعام ١٩٨١ ، عرض الرئيس ، في الجلسة ١٢٩ ، اقتراحاً بشأن برنامج عمل الجزء الثاني من الدورة • وأدلى الرئيس ، وهو يعرض الاقتراح المذكور ، بالبيان التالي :

" فيما يتعلق باعتماد برنامج عمل اللجنة خلال الجزء الثاني من دورتها لعام ١٩٨١ ، ينبغي وضع التفاهم التالي في الاعتبار :

" سيكون موعد اختتام الدورة في شهر آب / أغسطس ، ولن يتجاوز السابع والعشرين منه . وسيحدد تاريخ الاختتام الفعلي في موعد أقصاه ٣١ تموز / يوليه ، مع مراعاة متطلبات أعمال اللجنة وفقا للمادة ٧ من النظام الداخلي .

" سوف تجتمع اللجنة في جلسات عامة بشكل منتظم مرتين في الأسبوع أيام الثلاثاء والخميس ، رهنا بالتفاهم التالي ، وهو أنه ما لم تدون أسماء المتحدثين في جلسة عامة معينة قبل موعدها بأربع وعشرين ساعة تلغى تلك الجلسة ويعيد الرئيس توزيع الوقت المخصص لها عقب اجراء مشاورات مناسبة .

" سوف ينظر في المسائل التالية المتصلة بتنظيم العمل في اجتماعات غير رسمية تعقد خلال الأسبوع المنتهي في ١٩ حزيران / يونيه والفترة التي تلي ذلك :

(أ) الاقتراح بشأن تنقيح الولاية الحالية للفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية ،

(ب) الاقتراح بشأن انشاء هيئات فرعية اضافية ،

(ج) الاقتراح بشأن عقد اجتماعات غير رسمية يشترك فيها الخبراء للنظر في البند المعنون " أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ونظم جديدة من هذه الأسلحة " .
" سوف ينظر أيضا في المسائل التالية المتصلة بتنظيم العمل في اجتماعات غير رسمية يحدد الرئيس تواريخها أثناء الدورة :

(أ) النظر في طرائق استعراض العضوية في لجنة نزع السلاح ، بما في ذلك الآراء التي أعرب عنها الأعضاء حول تحسين فعالية سير أعمال اللجنة ،

(ب) التعديلات على الفرع التاسع من النظام الداخلي ،

(ج) شكل تقرير لجنة نزع السلاح الى الجمعية العامة ، مع مراعاة الحاجة الى الاقتصاد في الوثائق .

" ويتوخى أن ينظر في تقرير فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية بالشكل المناسب في جلسة عامة تعقد في آب / أغسطس ، وذلك بعد تقديم هذا التقرير " .

١٠ - وفي الجلسة العامة ذاتها ، اعتمدت اللجنة برنامج العمل الذي اقترحه الرئيس (CD/186*) وفيما يلي نصه :

" تعتمد لجنة نزع السلاح ، تطبيقا للمادة ٢٨ من نظامها الداخلي ، برنامج العمل التالي للجزء الثاني من دورتها لعام ١٩٨١ :

١١ - ١٩ حزيران / يونيه
بيانات في الجلسة العامة • النظر في برنامج عمل
الجزء الثاني من دورة عام ١٩٨١ ، وكذلك النظر
في انشاء هيئات فرعية اضافية وفي المسائل المتصلة
بتنظيم الأعمال (١) •

٢٢ - ٢٦ حزيران / يونيه
حظر التجارب النووية •

٢٩ حزيران / يونيه - ٣ تموز / يوليه
وقف سباق التسليح النووي ونزع السلاح النووي •
الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل
والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة ،
الأسلحة الاشعاعية •

١٣ - ١٧ تموز / يوليه
الأسلحة الكيميائية •

٢٠ - ٢٤ تموز / يوليه
برنامج شامل لنزع السلاح •

٢٧ - ٣١ تموز / يوليه
اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لضمان جعل الدول
غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام
الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد ها •

٣ - ٧ آب / أغسطس
مواصلة النظر في بنود جدول الأعمال وفي المسائل
المعلقة المتصلة بتنظيم الأعمال (١) •

١٠ - ١٤ آب / أغسطس
النظر في تقارير الهيئات الفرعية •

بحث واعتماد التقرير السنوي ، وأى تقرير آخر
يقتضي الأمر تقديمه الى الجمعية العامة للأمم
المتحدة (٢) •

"وستواصل الأفرقة العاملة المخصصة التي سبق للجنة أن أنشأتها عقد جلسة واحدة
على الأقل في الأسبوع اعتبارا من ١٦ حزيران / يونيه ، وذلك على النحو التالي :

- اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة
النووية آمنة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد ها ،
أيام الثلاثاء بعد الظهر ؛
- الأسلحة الكيميائية ، أيام الأربعاء بعد الظهر ؛
- برنامج شامل لنزع السلاح ، أيام الخميس بعد الظهر ؛
- الأسلحة الاشعاعية ، أيام الجمعة صباحا •

(١) هذه المسائل موضحة في بيان الرئيس •

(٢) سيعالج التقرير السنوي للجنة أمورا منها مسألة النظر في طرائق استعراض

• عضوية اللجنة

" ويجوز عقد جلسات اضافية للأفرقة العاملة المخصصة أسبوعياً بعد اجراء مشاورات بين رئيس اللجنة ورؤساء الأفرقة العاملة المخصصة ، وذلك وفقاً لظروف واحتياجات الأفرقة المختلفة •

" وسيجتمع فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية في الفترة من ٣ الى ١٤ آب / أغسطس •

" هذا وقد راعت اللجنة ، لدى اعتماد برنامج عملها ، أحكام المادتين ٣٠ و ٣١ من نظامها الداخلي" •

١١ - وقررت اللجنة في جلستها العامة ١٢٥ اختتام الجزء الأول من دورتها السنوية في ٢٤ نيسان / أبريل وبدء الجزء الثاني في ١١ حزيران / يونيه • كذلك قررت اللجنة في جلستها العامة ١٤٢ اختتام دورتها لعام ١٩٨١ في ٢١ آب / أغسطس •

دال - اشتراك دول ليست أعضاء في اللجنة

١٢ - وفقاً للمادة ٣٢ من النظام الداخلي ، حضرت الدول التالية غير الأعضاء في اللجنة الجلسات العامة للجنة : اسبانيا ، استراليا ، الامارات العربية المتحدة ، تركيا ، الدانمرك ، سويسرا ، شيلي ، فنلندا ، فييت نام ، الكرسي الرسولي ، مدغشقر ، النرويج ، اليونان •

١٣ - وتلقت اللجنة طلبات للمشاركة في أعمالها ، نظرت فيها ، من دول ليست أعضاء في اللجنة ، وأدلى عدد من الوفود ببيانات بهذا الصدد (CD/PV.104) وقامت اللجنة وفقاً لنظامها الداخلي ، بدعوة :

(أ) ممثلي استراليا والدانمرك وفنلندا والنرويج للاشتراك في عام ١٩٨١ في المناقشات بشأن البنود الموضوعية من جدول الأعمال في الجلسات العامة وغير الرسمية للجنة ، وكذلك في اجتماعات الفريق العامل المخصص للبرنامج الشامل لنزع السلاح ؛

(ب) ممثل سويسرا للاشتراك في عام ١٩٨١ في المناقشات بشأن البنود المتصلة بالأسلحة الكيميائية والترتيبات الدولية الفعالة لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ، وذلك في الجلسات العامة وغير الرسمية للجنة ، وفي جلسات الأفرقة العاملة المخصصة بشأن البنود ذاتها في جدول الأعمال ؛

(ج) ممثل فنلندا للاشتراك في عام ١٩٨١ في جلسات الأفرقة العاملة المخصصة للأسلحة الكيميائية والترتيبات الدولية الفعالة لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ،

(د) وممثلي الدانمرك والنرويج للاشتراك في عام ١٩٨١ في جلسات الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية ؛

(هـ) وممثلي اسبانيا والنمسا للاشتراك في عام ١٩٨١ في جلسات الأفرقة العاملة المخصصة لاتخاذ ترتيبات دولية فعالة لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ، وللأسلحة الكيميائية والأسلحة الاشعاعية •

هـ - اقتراح ادخال اضافة للمادة ٢٥ من النظام الداخلي

١٤- قامت وفود باكستان والسويد والمكسيك والنرويج وبوغوسلافيا في ٣٠ تموز / يولييه ١٩٨١ بتقديم ورقة عمل مدرجة في الوثيقة CD/204 معنونة " ورقة عمل - انشاء هيئات فرعية " لا مكان النظر فيها في دورة اللجنة لسنة ١٩٨٢ .

واو - النظر في طرائق استعراض عضوية اللجنة

١٥- كما نظرت اللجنة في طرائق استعراض عضويتها حسبما جاء في قرار الجمعية العامة ١٥٦/٣٥ طاء .

١٦- وعلى نحو ما أعلنه رئيس اللجنة في جلستها العامة ١٢٩ يوم ١٦ حزيران / يونيه ١٩٨١ ، عقدت اللجنة عددا من الاجتماعات غير الرسمية للنظر في هذه المسألة ، وشمل ذلك الآراء التي اعرّب عنها الاعضاء فيما يتعلق بسير أعمال اللجنة بطريقة محسنة وفعالة .

١٧- وفيما يتعلق بالمسألة الاخيرة كان أمام اللجنة الوثيقة *CD/200 المؤرخة في ٢٤ تموز / يولييه ١٩٨١ والمقدمة من مجموعة من البلدان الاشتراكية والمعنونة " زيادة فعالية أعمال لجنة نزع السلاح وتحسين تنظيم هذه الاعمال " .

١٨- وقد وضعت اللجنة في اعتبارها ، أثناء قيامها بالنظر في طرائق اعادة النظر في عضويتها ، الفقرة ١١٣ من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح ، التي كان مما أعلنته أنه يحسن ، تيسيرا لحسن سير الأمور ، ان تكون عضوية الهيئة التفاوضية صغيرة نسبيا . وأخذت اللجنة ايضا في الاعتبار الفقرة ٢٨ من الوثيقة الختامية التي كان مما نصت عليه ان لجميع الدول الحق في الاشتراك في مفاوضات نزع السلاح ، وكذلك الفقرتين ١٢٠ (ز) و (ح) من الوثيقة الختامية .

١٩- وكان رأى أعضاء كثيرين ان العضوية الحالية للجنة مناسبة وممثلة لمجتمع الدول العالمي ، وان توسيعها أمر سابق لأوانه نظرا لأن اللجنة عملت حتى الآن ثلاث سنوات فحسب . الا أن بعض الأعضاء اعرّبوا عن تأييدهم لزيادة صغيرة جدا في عدد أعضاء اللجنة . وكان الرأى الذى اعرّب عنه بعضهم أن أى تغيير محتمل في العضوية يمكن أن يأتي في شكل زيادة أو خفض لعدد الأعضاء داخل كل منطقة أو مجموعة ، أو تناوب بين هؤلاء الأعضاء . الا أن كثيرا من الوفود رأى أنه ليس هناك سبب قوى في الوقت الحالي يدعو الى تعديل العضوية الراهنة .

٢٠- واللجنة تدرك ضرورة تيسير اشتراك الدول غير الاعضاء في عملها . وقد سلم عموما بأنه ينبغي مواصلة بذل جميع الجهود من أجل تيسير هذا الاشتراك من جانب الدول غير الاعضاء . وتعتمد اللجنة العودة الى نظر هذه المسألة في العام القادم لكي يمكن الاستجابة على أكمل وجه ممكن للاهتمام الذى أبدته الدول غير الاعضاء بتدابير نزع السلاح .

٢١- كما نوقشت المقترحات المقدمة من الأعضاء من أجل سير أعمال اللجنة بطريقة محسنة وفعالة • وافقت اللجنة على مواصلة النظر في هذه المقترحات في وقت مبكر خلال دورتها لعام ١٩٨٢ (أنظر CD/PV.149) •

زاي - رسائل المنظمات غير الحكومية

٢٢- وفقا للمادة ٤٢ من النظام الداخلي ، عممت على اللجنة قائمة بجميع الرسائل الواردة من منظمات غير حكومية وأشخاص (الوثيقتان CD/NGO.3 و 4) •

ثالثا - أعمال اللجنة خلال دورتها لعام ١٩٨١

٢٣- كانت أعمال اللجنة خلال دورتها لعام ١٩٨١ قائمة على أساس جدول أعمالها وبرامج عملها المعتمدة من أجل السنة المذكورة • وترد قائمة الوثائق التي صدرت عن اللجنة ، وكذلك نصوص هذه الوثائق ، في التذييل الثاني الملحق بالتقرير • كما يرد ملحقا بالتقرير ، في التذييل الثالث دليل المحاضر الحرفية على أساس البلدان والمواضيع ، يسرد قائمة البيانات التي ألقته الوفود خلال عام ١٩٨١ ، وكذلك المحاضر الحرفية لجلسات اللجنة •

٢٤- عرضت على اللجنة أيضا رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة (CD/140) ، مؤرخة في ٢ شباط / فبراير ١٩٨١ ، يحيل فيها جميع القرارات المتعلقة بنزع السلاح والتي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين عام ١٩٨٠ ، ولا سيما تلك التي تعهدت إلى لجنة نزع السلاح بمسؤوليات معينة :

" اعلان عقد الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح "	٤٦/٣٥
" الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية) "	١٤٤/٣٥ باء
" وقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية "	١٤٥/٣٥ ألف
" حظر جميع التفجيرات التجريبية النووية الى الأبد من قبل جميع الدول "	١٤٥/٣٥ باء
" حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة "	١٤٩/٣٥
" الأسلحة النووية من جميع جوانبها "	١٥٢/٣٥ باء
" الأسلحة النووية من جميع جوانبها "	١٥٢/٣٥ جيم
" تنفيذ توصيات ومقررات الدورة الاستثنائية العاشرة "	١٥٢/٣٥ هاء
" الفقرة ١٢٥ من الوثيقة الختامية "	١٥٢/٣٥ زاي

- " ١٥٢/٣٥ يا " تقرير لجنة نزع السلاح "
- " ١٥٤/٣٥ " عقد اتفاقية دولية بشأن تعزيز أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها "
- " ١٥٥/٣٥ " عقد اتفاقية دولية لاعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها "
- " ١٥٦/٣٥ جيم " عدم اقامة أسلحة نووية في أراضي الدول التي لا توجد فيها هنـذـه الأسلحة في الوقت الحاضر "
- " ١٥٦/٣٥ واو " دراسة عن الأسلحة النووية "
- " ١٥٦/٣٥ زاي " عقد اتفاقية دولية تحظر استحداث الأسلحة الاشعاعية ونتاجها وتخزينها واستعمالها "
- " ١٥٦/٣٥ حا " حظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة "
- " ١٥٦/٣٥ طا " تقرير لجنة نزع السلاح "

٢٥- وفي الرسالة ذاتها لفت الأمين العام الانتباه بصورة خاصة الى الأحكام التالية الواردة في تلك القرارات :

" (١) في مرفق القرار ٤٦/٣٥ ، تنص الفقرة ١٢ على أنه ينبغي أن تبذل لجنة نزع السلاح كل جهد كي تعجل بالمفاوضات بغية التوصل الى اتفاق ، وتقديم نصوص متفق عليها حيثما أمكن ذلك قبل انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية للمكرسة لنزع السلاح ، وتتعلق هذه النصوص بما يلي : (أ) معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ؛ (ب) معاهدة لحظر استحداث ونتاج وتخزين جميع الأسلحة الكيميائية وتدويرها ؛ (ج) معاهدة لحظر استحداث ونتاج واستعمال الأسلحة الاشعاعية ، (د) ترتيبات دولية فعالة تؤمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد ها مع مراعاة كل المقترحات والاقتراحات التي قدمت في هذا الصدد .

" (٢) وفي القرار ١٤٤/٣٥ با ، تحت الفقرة ٣ من المنطوق لجنة نزع السلاح على أن تواصل ، اعتباراً من بداية دورتها لعام ١٩٨١ ، المفاوضات بشأن وضع اتفاقية متعددة الأطراف بشأن الحظر الكامل والفعال لاستحداث ونتاج وتخزين جميع الأسلحة الكيميائية وتدويرها تلك الأسلحة بوصفها مسألة ذات أولوية عالية ، أخذة في الاعتبار جميع المقترحات القائمة والمبادرات المقبلة ، كما ترجو الفقرة ٤ من المنطوق من لجنة نزع السلاح أن تقدم تقريراً الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين عن نتائج مفاوضاتها .

" (٣) في القرار ١٤٥/٣٥ الف ، تحت الفقرة ٤ من المنطوق جميع الدول الأعضاء في لجنة نزع السلاح على ما يلي : (أ) أن تؤيد قيام اللجنة ، لدى بدء دورتها لعام ١٩٨١ ، بإنشاء فريق عامل مخصص يشرع في التفاوض المتعدد الأطراف بشأن عقد معاهدة لحظر جميع تجارب الأسلحة النووية ، (ب) أن تبذل أقصى ما في وسعها كسي تحيل اللجنة الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين نص تلك المعاهدة المتفاوض عليه على نحو متعدد الأطراف .

" (٤) في القرار ١٤٥/٣٥ باء ، ترجو الفقرة ٥ من المنطوق من لجنة نزع السلاح أن تتخذ الخطوات اللازمة ، بما في ذلك انشاء فريق عامل للبدء في مطلع دورتها لعام ١٩٨١ ، في مفاوضات موضوعية بشأن عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب ، بوصف ذلك مسألة تحظى بالأولوية العليا ، وترجو كذلك الفقرة ٦ من المنطوق من لجنة نزع السلاح أن تقوم ، في سياق مفاوضاتها بشأن هذه المعاهدة ، بتحديد الخطوات المؤسسة والادارية اللازمة لانشاء واختبار وتشغيل شبكة دولية لرصد الاهتزازات ونظام فعال للتحقق ، وتحت الفقرة ٧ من المنطوق جميع أعضاء لجنة نزع السلاح على التعاون مع اللجنة في أداء مهمتها ، والقيام ، تحقيقا لهذه الغاية ، بتأييد انشاء فريق عامل معني بفرض حظر شامل للتجارب النووية ، وتطلب الفقرة ٨ من المنطوق الى لجنة نزع السلاح أن تبذل كل الجهود حتى يتسنى تقديم مشروع معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية الى الجمعية العامة في موعد لا يتجاوز دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، التي ستعقد في عام ١٩٨٢ .

" (٥) في القرار ١٤٩/٣٥ ، ترجو الفقرة ١ من المنطوق مرة أخرى من لجنة نزع السلاح أن تعمل ، في ضوء أولوياتها الحالية ، على مواصلة المفاوضات ، بمساعدة خبراء حكوميين مؤهلين ، بغية اعداد مشروع اتفاق شامل لحظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة ، وصياغة ما يمكن من الاتفاقات بشأن أنواع بعينها من تلك الأسلحة ، كما ترجو الفقرة ٢ من المنطوق من لجنة نزع السلاح أن تقدم تقريرا عن النتائج المحرزة الى الجمعية العامة كيما تنظر فيه في دورتها السادسة والثلاثين .

" (٦) في القرار ١٥٢/٣٥ باء ، تلاحظ الفقرة ١ من المنطوق مقرر لجنة نزع السلاح القاضي باستئناف النظر على نحو مكثف ، في خلال دورتها التي ستعقد في عام ١٩٨١ ، في البند المتعلق بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، كما يعرب في الفقرة ٢ من المنطوق عن الاعتقاد بأن من الضروري تكثيف الجهود بقصد البدء ، على سبيل الأولوية العالية ، في مفاوضات تشترك فيها جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، بشأن مسألة وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، وفقا لأحكام الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ، وتطلب الفقرة ٣ من المنطوق الى لجنة نزع السلاح أن تقوم ، على سبيل الأولوية وبقصد التوصل الى بدء المفاوضات في وقت مبكر بشأن جوهر المشكلة بأجراء مشاورات تنظر فيها ، في جملة أمور ، في انشاء فريق عامل مخصص يعنى بمسألة وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي وتكون له ولاية محددة تحديدا واضحا ، وترجو الفقرة ٤ من المنطوق من لجنة نزع السلاح تقديم تقرير عن نتائج هذه المفاوضات الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين .

" (٧) في القرار ١٥٢/٣٥ جيم ، تحت الفقرة ١ من المنطوق لجنة نزع السلاح على أن تنشيء ، لدى بدء دورتها المقرر عقدها في عام ١٩٨١ ، فريقا عاملا مخصصا للبند الذي كان يحمل في جدول أعمالها لعامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ عنوان " وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي " ، وترى الفقرة ٢ من المنطوق أن من المستصوب ، في ضوء تبادل الآراء الذي جرى بشأن هذا الموضوع في خلال الدورتين السنويتين الأخيرتين للجنة نزع السلاح ، ان يبدأ الفريق العامل مفاوضاته ببحث مسألة تفصيل وايضاح مراحل نزع السلاح النووي التي تتوخاها الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة

للجمعية العامة ، بما في ذلك تحديد مسؤوليات الدول الحائزة للأسلحة النووية ودور الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في عملية تحقيق نزع السلاح النووي •

" (٨) في القرار ١٥٦/٣٥ هـ ، توصي الفقرة ٤ من المنطوق بأن تركز لجنة نزع السلاح على ما هو مدرج في جدول أعمالها من بنود موضوعية وذات أولوية ، بغية تحقيق نتائج ملموسة •

" (٩) في القرار ١٥٦/٣٥ زاي ، تدعو الفقرة ٢ من المنطوق الهيئات الدولية المختصة في ميدان نزع السلاح الى أن تواصل ، وفقا للوثيقة الختامية لدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ، بذل الجهود الرامية الى تحقيق نتائج ايجابية في كبح سباق التسلح وفقا لبرنامج العمل المنصوص عليه في الفرع " ثالثا " من الوثيقة الختامية ولاعلان الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح •

" (١٠) في القرار ١٥٦/٣٥ يا ، تحت الفقرة ١ من المنطوق لجنة نزع السلاح على القيام ، في دورتها التي ستعقد في عام ١٩٨١ ، بمواصلة أو اجراء مفاوضات موضوعية بشأن مسائل نزع السلاح ذات الأولوية المدرجة في جدول أعمالها ، وفقا لأحكام الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة وغيرها من قرارات الجمعية ذات الصلة بهذه المسائل ، وتدعو الفقرة ٢ من المنطوق أعضاء لجنة نزع السلاح الذين يشتركون في مفاوضات مستقلة بشأن مسائل محددة ذات أولوية من مسائل نزع السلاح الى مضاعفة جهودهم لتحقيق خاتمة ايجابية لهذه المفاوضات دون مزيد من التأخير لعرضها على اللجنة ، وأن يقوموا ، في الوقت نفسه ، بتقديم تقرير كامل الى اللجنة عن مفاوضاتهم المستقلة والنتائج المحرزة ، بنية المساهمة بصورة مباشرة تماما في المفاوضات الجارية في اللجنة وفقا للفقرة ١ وترجو الفقرة ٣ من المنطوق من لجنة نزع السلاح أن تواصل في دورتها التي ستعقد في عام ١٩٨١ ، اجراء مفاوضات بشأن وضع برنامج شامل لنزع السلاح ، وأن تقدم هذا البرنامج في موعد مناسب للنظر فيه من قبل الجمعية العامة في الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، وترجو الفقرة ٤ من المنطوق من لجنة نزع السلاح أن تكثف أعمالها بشأن مسائل نزع السلاح ذات الأولوية حتى تصبح في وضع يمكنها من المساهمة ، عن طريق انجازات محددة ، في ايجاد مناخ موات لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، وترجو كذلك الفقرة ٥ من المنطوق من لجنة نزع السلاح أن تقدم تقريرا عن أعمالها الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين •

" (١١) في القرار ١٥٤/٣٥ ، ترجو الفقرة ٣ من المنطوق من لجنة نزع السلاح أن تواصل ، في دورتها لعام ١٩٨١ وعلى سبيل الأولوية ، المفاوضات المتعلقة بمسألة تعزيز ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، وتطلب الفقرة ٤ من المنطوق الى الدول المشتركة في المحادثات المتعلقة بمسألة توفير ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ، أن تبذل جهودا بغية وضع وإبرام اتفاقية دولية في هذا الشأن على وجه السرعة •

" (١٢) في القرار ١٥٥/٣٥ ، توصي الفقرة ٤ من المنطوق بأن تواصل لجنة نزع السلاح المفاوضات بنشاط بقصد التوصل الى اتفاق في أثناء دورتها القادمة وعقد ترتيبات

دولية فعالة لا عطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ، آخذة في اعتبارها التأييد الواسع النطاق لعقد اتفاقية دولية ومولية الاهتمام الى أية مقترحات أخرى يراد بها بلوغ الهدف نفسه .

" (١٣) في القرار ١٥٦/٣٥ جيم ، ترجو الفقرة ١ من المنطوق من لجنة نزع السلاح أن تبدأ دون ابطاء ، في اجراء محادثات بغية وضع اتفاق دولي بشأن عدم اقامة أسلحة نووية في أراضي الدول التي لا توجد فيها هذه الأسلحة في الوقت الحاضر ، وترجو الفقرة ٣ من المنطوق من لجنة نزع السلاح أن تقدم تقريراً عن هذه المسألة الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين .

" (١٤) في القرار ١٥٦/٣٥ واو ، توصي الفقرة ٤ من المنطوق لجنة نزع السلاح بأن تأخذ تقرير فريق الخبراء المعني بدراسة شاملة عن الأسلحة النووية (A/35/392) وما خلص اليه هذا الفريق من نتائج في اعتبارها فيما تبذله من جهود في سبيل نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة ، وبوجه خاص في ميدان نزع السلاح النووي .

" (١٥) في القرار ١٥٦/٣٥ زاي تطلب الفقرة ١ من المنطوق الى لجنة نزع السلاح أن تواصل المفاوضات بغية اعداد معاهدة تحظر استحداث الأسلحة الاشعاعية ونتاجها وتخزينها واستعمالها ، وأن تقدم تقريراً عن النتائج الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين ، وتحيط الفقرة ٢ من المنطوق علماً في هذا الصدد بتوصية الفريق العامل المخصص الوارد في التقرير الذي اعتمده لجنة نزع السلاح والتي تدعو الى القيام في بداية دورتها التي ستعقد عام ١٩٨١ بانشاء فريق عامل مخصص آخر تكون له ولاية مناسبة تحدد في ذلك الحين ، لمواصلة المفاوضات بشأن اعداد معاهدة تحظر الأسلحة الاشعاعية .

" (١٦) في القرار ١٥٦/٣٥ حاء ، ترجو فقرة المنطوق من لجنة نزع السلاح أن تقوم ، في مرحلة مناسبة من مراحل عملها المتعلق بالبند المعنون " الأسلحة النووية من جميع الجوانب " ، بمتابعة نظرها في مسألة وقف وتحريم انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وسائر الأجهزة المتفجرة النووية ، على نحو يمكن التحقق منه بصورة كافية ، وأن تواصل اعلام الجمعية العامة بما تحرزه من تقدم في نظرها في تلك المسألة .

" (١٧) في القرار ١٥٦/٣٥ طاء ، ترجو الفقرة ٢ من المنطوق من لجنة نزع السلاح أن تواصل بحث طرائق اعادة النظر في عضوية اللجنة وأن تقدم تقريراً عن هذا الموضوع الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين ، وتوصي الفقرة ٣ من المنطوق باتمام اعادة النظر الأولى في عضوية لجنة نزع السلاح في الدورة الاستثنائية القادمة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، بعد اجراء مشاورات مناسبة فيما بين الدول الأعضاء ، وتؤكد الفقرة ٤ من المنطوق من جديد أنه ينبغي للجنة أن تدعو الدول التي ليست أعضاء فيها ، بناء على طلبها ، الى الاشتراك في أعمال اللجنة عند مناقشتها المسائل التي تنجم تلك الدول خاصة .

٢٦- وفي الرسالة ذاتها وعملا بالفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ١٥٦/٣٥ دال ، أحال الأمين العام إلى اللجنة الدراسة التي أجريت بشأن جميع جوانب نزع السلاح الاقليمي . وترد هذه الدراسة في الوثيقة A/35/416 . ووفقا لقرارات الجمعية العامة ١٤٩/٣٥ ، و ١٥٢/٣٥ زاي ، و ١٥٦/٣٥ جيم و ١٥٦/٣٥ زاي ، أحال الأمين العام إلى اللجنة جميع الوثائق المتصلة بالموضوع والتي نظرت في تلك القرارات .

٢٧- وفي الجلسة العامة ١٠١ للجنة المعقودة في ٣ شباط/فبراير ١٩٨١ أحال الممثل الشخصي للأمين العام وأمين اللجنة رسالة من الأمين العام لدى افتتاح دورة ١٩٨١ (CD/PV.101).

٢٨- وتلقت اللجنة الوثائق التالية فيما يتعلق بمختلف بنود جدول الأعمال وما يتصل من مسائل والوثائق الأخرى مدرجة كل منها في البند الذي يخصها .

(أ) الوثيقة CD/141 المؤرخة في ٥ شباط/فبراير ١٩٨١ ، المقدمة من مجموعة من الدول الاشتراكية* ، وعنوانها " اعتبارات بشأن تنظيم عمل لجنة نزع السلاح في دورتها لعام ١٩٨١ " .

(ب) الوثيقة CD/158 المؤرخة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨١ وعنوانها " بيان بمناسبة ايداع حكومة جمهورية مصر العربية وثائق تصديقها على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية " .

(ج) الوثيقة CD/160 المؤرخة في ٣ آذار/مارس ١٩٨١ المقدمة من وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وعنوانها " من أجل دعم السلم ، وتعميق الانفراج ، وكبح سباق التسليح " .

(د) الوثيقة CD/162 المؤرخة في ١١ آذار/مارس ١٩٨١ وعنوانها " ملاحظات لمجموعة من البلدان الاشتراكية فيما يتعلق بمفاوضات لجنة نزع السلاح بشأن وقف سباق الأسلحة النووية ونزع الأسلحة النووية ، وكذلك بشأن موضع الحظر الكامل العام لتجارب الأسلحة النووية " .

(هـ) الوثيقة CD/165 المؤرخة في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨١ المقدمة من وفد فنزويلا وعنوانها " الرسالة التي تلاها قداسة البابا يوحنا بولس الثاني في مدينة هيروشيما يوم ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨١ " .

(و) الوثيقة CD/166 المؤرخة في ٢٣ آذار/مارس ١٩٨١ المقدمة من وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وعنوانها " السلم ونزع السلاح وضمانات الأمن الدولي " .

(ز) الوثيقة CD/170 المؤرخة في ٣١ آذار/مارس ١٩٨١ المقدمة من وفد الهند وعنوانها " مقتطفات من الفرع المعنون " استعراض الحالة الدولية " الذي تضمنه اعلان نيودلهي الصادر لدى اختتام أعمال مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي من ٩ إلى ١٣ شباط/فبراير ١٩٨١ " .

(ح) الوثيقة CD/182 المؤرخة في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨١ وعنوانها " بيان مجموعة من الدول الاشتراكية عن نتائج الجزء الأول من دورة لجنة نزع السلاح لعام ١٩٨١ " .

* اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بلغاريا ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، منغوليا ، هنغاريا .

(ط) الوثيقة CD/184 المؤرخة في ١٥ حزيران /يونيه ١٩٨١ المقدمة من وفد باكستان وعنوانها " قراران اتخذهما المؤتمر الاسلامي الثاني عشر لوزراء الخارجية المنعقد في بغداد من ١ الى ٦ حزيران /يونيه ١٩٨١ " .

(ي) الوثيقة CD/189 المؤرخة في ٢٥ حزيران /يونيه ١٩٨١ المقدمة من وفد منغوليا وعنوانها " مقتطف من تقرير اللجنة المركزية لحزب الشعب الثوري المنغولي ألقاه يوتسيد نبال الأمين العام للجنة المركزية " .

(ك) الوثيقة CD/191 المؤرخة في ٣٠ حزيران /يونيه ١٩٨١ والمقدمة من وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وعنوانها " النداء الموجه من مجلس السوفيات الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى برلمانات وشعوب العالم " .

(ل) الوثيقة CD/201 المؤرخة في ٣٠ تموز /يوليه ١٩٨١ والمقدمة من وفد منغوليا وعنوانها " نداء خورال الشعب العظيم لجمهورية منغوليا الشعبية الى برلمانات جميع بلدان آسيا والمحيط الهادى " .

(م) الوثيقة CD/202 المؤرخة في ٣٠ تموز /يوليه ١٩٨١ والمقدمة من وفد الولايات المتحدة الأمريكية وعنوانها " الاعلان الصادر في ١٦ تموز /يوليه ١٩٨١ عن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بسياسة عدم الانتشار والتعاون النووى في الأغراض السلمية التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية " .

(ن) الوثيقة CD/206 المؤرخة في ٦ آب /اغسطس ١٩٨١ والمقدمة من وفد الصين وعنوانها " ورقة عمل : آراء حول نزع السلاح والمسائل المتصلة به " .

(س) الوثيقة CD/211 المؤرخة في ١٣ آب /اغسطس ١٩٨١ والمقدمة من كوبا وعنوانها " مقتطفات من البيان الذى أدلى به في ٢٦ تموز /يوليه ١٩٨١ الدكتور فيديل كاسترو رئيس مجالس الولايات ورئيس وزراء جمهورية كوبا " .

ألف - حظر التجارب النووية

٢٩- نظرت اللجنة في بند جدول الأعمال المعنون " حظر التجارب النووية " ، وفقا لبرنامج عملها خلال الفترتين ١٦-٢٠ شباط /فبراير و ٢٢-٢٦ حزيران /يونيه ، ونظرت اللجنة أيضا في هذا البند من بنود جدول أعمالها خلال الفترتين ١٣-١٧ نيسان /ابريل و ٣-٧ آب /أغسطس .

٣٠- وكان أمام اللجنة التقريران المرحليان عن الدورتين الحادية عشرة والثانية عشرة لفريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية (الوثيقة CD/150 و CD/210) الذى اجتمع من ٣ الى ١٢ شباط /فبراير ومن ٣ الى ١٢ آب /أغسطس ١٩٨١ .

٣١- وبالإضافة الى ذلك ، قدمت الى اللجنة خلال السنة الوثائق التالية المتصلة بالبند :

(أ) الوثيقة CD/181 المؤرخة في ٢٤ نيسان /ابريل ١٩٨١ بعنوان " بيان لمجموعة الـ ٢١ حول البند ١ من جدول أعمال لجنة نزع السلاح المعنون " حظر التجارب النووية " .

* * اثيوبيا ، الأرجنتين ، اندونيسيا ، ايران ، باكستان ، البرازيل ، بورما ، بيرو ، الجزائر ، زائير ، سرى لانكا ، السويد ، فنزويلا ، كوبا ، كينيا ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، نيجيريا ، الهند ، يوغوسلافيا .

(ب) الوثيقة CD/192 المؤرخة في ٨ تموز/يوليه ١٩٨١ المعنونة " بيان من مجموعة الـ ٢١ : البند ١ : حظر التجارب النووية " .

(ج) الوثيقة CD/194 المؤرخة في ١٣ تموز/يوليه ١٩٨١ المعنونة : بيان مجموعة من الدول الاشتراكية حول حظر التجارب النووية " .

٣٢- وكان معروضا على اللجنة أيضا الأجزاء ذات الصلة من الوثيقة CD/171 المؤرخة في ٣١ آذار/مارس ١٩٨١، والمعنونة " جدول مقترحات حول نزع السلاح النووي منذ الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح "، أعدتها الأمانة العامة بناء على طلب من رئيس اللجنة (CD/PV.116) .

٣٣- وفي الجلستين العاشرين ١١٣ و ١٤٧ المعقودتين في ١٠ آذار/مارس و ١٨ آب/أغسطس ١٩٨١ ، اعتمدت اللجنة التوصيات الواردة في التقريرين المرحليين عن الدورتين الحادية عشرة والثانية عشرة لفريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاحتزائية* وقد رحب عدد من الوفود بهذين التقريرين وأدلى بتعليقات عليها .

٣٤- ووفقا لبرنامج عملها للفترة ٦-١٣ شباط/فبراير الذي تناول النظر في مسألة انشاء هيئات فرعية لبنود من جدول الأعمال ، فقد قامت اللجنة في بداية الجزء الأول من الدورة وفيما بعد بعد عدد من الجلسات غير الرسمية حول انشاء فريق عمل مخصص للبند ١ " حظر التجارب النووية " .

٣٥- وبعد اجراء مشاورات غير رسمية عقب ادلاء الرئيس ببيان في الجلسة العامة ١١٦ المعقودة في ١٩ آذار/مارس ١٩٨١ والتي أقرت فيها عدة وفود عن آرائها ، كرست اللجنة جلستين غير رسميتين للنظر في البند ١ ، آخذة في الاعتبار الفقرة ٥١ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، لا سيما توصية الجمعية بوجوب اختتام المفاوضات الثلاثية على وجه الاستعجال وتقديم النتيجة لاستيفاء النظر فيها من الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف بغية تقديم مشروع معاهدة الى الجمعية العامة في أسرع وقت ممكن .

٣٦- ووفقا لبرنامج عملها للجزء الثاني من الدورة ، نظرت اللجنة في انشاء هيئة فرعية بمقتضى البند ١ من جدول أعمالها فيما بين ١١ و ١٩ حزيران/يونيه ، وكذلك فيما بعد ذلك .

٣٧- وفي الجلسة العامة ١٣٧ المعقودة في ١٤ تموز/يوليه ١٩٨١ ، عرض الرئيس على اللجنة بناء على طلب مجموعة الـ ٢١ (الوثيقة CD/192) اقتراحا مدرجا في الوثيقة CD/181 ، حول انشاء فريق عامل مخصص للبند ١ من جدول الأعمال كي تتخذ قرارا بشأنه . وأدلى بعض الوفود ببيانات تتعلق بالقرار المقترح . ولا حظ الرئيس في نهاية المناقشة أنه لا يوجد حاليا توافق فسي الآراء بشأنه .

٣٨- وفي الجلسة العامة ١٤٠ المعقودة في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨١ ، نظرت اللجنة بناء على طلب مجموعة من الدول الاشتراكية في الوثيقة CD/194 التي تتناول في جملة أمور انشاء فريق عامل مخصص للبند ١ شريطة أن تشترك فيه جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية . ولا حظ الرئيس أنه لا يوجد كذلك في الوقت الحاضر توافق في الآراء حول الاقتراح . وقد أدلى بعض الوفود ببيانات خلال المناقشة .

٣٩- سلمت اللجنة مرة أخرى بأن تحقيق حظر للتجارب النووية قد اعتبر دائما مسألة ذات أولوية عليا فيما بين التدابير المتصلة بنزع السلاح . فلتن كانت الدول الحائزة للأسلحة النووية تحمل مسؤولية خاصة على صعيد وقف التجارب النووية فان لجميع الدول مصلحة مشروعة في التعجيل الكلي بعقد معاهدة لحظر التجارب النووية يكون في وسعها الفوز بتأييد عالمي . وفي مطلع شهر شباط / فبراير أيدت مجموعة الـ ٢١ ومجموعة من البلدان الاشتراكية ووفود أخرى المقترحات التي قدمت في العام السابق والداعية الى اقامة فريق عامل مخصص لهذا الموضوع ، ولكن هذا الاقتراح لم يحظ بتوافق آراء في اللجنة . وعلى أثر ذلك قررت اللجنة ، بناء على مبادرة من تلك البلدان ذاتها ، أن تعقد اجتماعات غير رسمية للاضطلاع بدراسة مضمونية للقضايا الملحوسة التي ينطوي عليها هذا البند .

٤٠- وقد جاءت الآراء التي أعربت عنها وفود عديدة في الاجتماعين غير الرسميين اللذين عقدا في ٦ و ١٣ نيسان / ابريل ١٩٨١ بدعم المقترحات السابقة الداعية الى المباشرة فورا بمفاوضات داخل فريق عامل حول صياغة مشروع معاهدة . وتبعاً لذلك ، تقدمت مجموعة الـ ٢١ في ٢٤ شباط / فبراير ١٩٨١ باقتراح (CD/181) بانشاء فريق عامل مخصص لغرض التفاوض على الأحكام المتصلة بنطاق مسودة لمثل هذه المعاهدة ، وبالتحقق من الامتثال لها وبأحكامها الختامية ، واضعاً في اعتباره الاقتراحات التي سبق طرحها والمبادرات المستقبلية ، وكذلك التقارير التي تتناول المفاوضات الثلاثية فيما بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية . ولفت الاقتراح المذكور الانتباه الى الأسئلة المحددة التي وجهت الى المتفاوضين الثلاثة خلال الجزء الأول من الدورة وطلب معلومات اضافية حول الدور الذي يتصور هؤلاء المتفاوضون ايلامه للجنة في التفاوض المتعدد الأطراف على حظر للتجارب النووية ، وكذلك حول نطاق المعاهدة التي يتفاوضون عليها وأحكام التحقق من الامتثال وبعض أحكامها الأخرى .

٤١- وقال عدد من الوفود ان هناك حاجة ملحة لأن تبدأ اللجنة العمل بشأن حظر شامل للتجارب . وعلى هذه الغاية ، كانت بعض هذه الوفود صريحة في دعم فكرة انشاء فريق عامل مخصص للمسألة . ولا حظت عدة وفود أن الموقف الدولي لم يكن مواتياً لبلوغ اتفاق حول طريقة تناول هذا البند ذي الأولوية في جدول الأعمال . كما ذهب بعض الوفود الى أن على اللجنة ، حتى لو لم تستطع الاتفاق على أي شيء آخر ، أن تبدأ بدراسة ترتيبات مؤسسية لنظام دولي لتبادل البيانات الاهتزازية .

٤٢- وفي الجزء الثاني من الدورة ، طلبت مجموعة الـ ٢١ أن تبت اللجنة بقرار رسمي فـي الاقتراح الوارد في الوثيقة CD/181 بصدد انشاء فريق عامل مخصص للمسألة وصيغة الولاية التي تناط به . وذكر أن تقدم المتفاوضين الثلاثة باجابات مشتركة أو منفصلة على الأسئلة المطروحة فـي الوثيقة CD/181 سيكون موضع ترحيب (CD/1٥2) .

٤٣- وقد تمت مجموعة من البلدان الاشتراكية في ١٣ تموز / يوليه بيانا (CD/194) يقول بأن التعجيل بعقد معاهدة بشأن وقف تجارب الأسلحة النووية كليا ، من قبل جميع الدول في جميع البيئات والسلي الأبد ، أمر من شأنه تحسين المناخ الدولي ، وخلق ظروف ملائمة لكبح جماح سباق التسلح النووي ، والعمل على دعم نظام عدم الانتشار . وقالت انها تحبذ انشاء فريق عامل مخصص لغرض عقد معاهدة من هذا القبيل ، تشترك فيه جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، التي ينبغي أن تنهض بالتزامات مناسبة في نطاق المعاهدة . ودعت الى الاستئناف الفوري للمفاوضات الثلاثية بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ، على قصد اختتامها بنجاح سريع . كما أوصت بأن يقوم المفاوضون الثلاثيون معا باعداد اجابات على الأسئلة التي طرحتها عليهم مجموعة ال ٢١ في الوثيقة CD/181 . وعلاوة على ذلك ، قالت انها ترى انه ينبغي للدولتين النوويتين غير المشتركين في المفاوضات الثلاثية أن تحددوا على نحو أكثر جلاء موقفيهما من انشاء فريق عامل مخصص لموضوع حظر التجارب النووية ، وأن تعربا عن استعدادهما للاشتراك في التفاوض على معاهدة وللنهوض بالالتزامات التي تفرضها عليهما .

٤٤- وقد طرح أمام اللجنة في جلستها العامة ١٣٧ ، يوم ١٤ تموز / يوليه ، اقتراح مجموعة ال ٢١ بانشاء فريق عامل مخصص للموضوع ، الوارد في الوثيقة CD/181 . وتناولت هذا الاقتراح بالكلام د ولتان غريبتان : فقد أوضحت دولة حائزة للأسلحة النووية أنها لم تستكمل بعد استعراض سياستها بشأن التجارب النووية ، بما في ذلك مسألة التفاوض على حظر التجارب ، وأنها والحال هذه ليست في وضع تستطيع معه الموافقة على انشاء فريق عامل . وعادت دولة أخرى حائزة للأسلحة النووية الى تأكيد موقفها القائل بأن أكثر السبل نجوعا الى معاهدة حظر شامل للتجارب هو سبيل مواصلة المفاوضات السياسية . أما عن الأسئلة التي طرحت في الوثيقة CD/181 فقد أشارت الدولتان النوويتان أنهما ليس لديهما ما تضيفانه الى التقرير الثلاثي الذي قدم يوم ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٨٠ . وفيما يتعلق بطريقة تناول هذا البند بعد الآن قالت الدولتان النوويتان أنهما ستكونان على استعداد للمؤازرة في العثور على سبل بديلة ، لتمكين اللجنة من النظر الفعال في هذه القضية . وعلى ضوء هذين البيانيين ، سجل الرئيس ان ليس هناك في الوقت الراهن توافق بين الآراء بشأن الاقتراح .

٤٥- وأيد العضو الثالث في المفاوضات الثلاثية ، وهو عضو في المجموعة الاشتراكية الاقتراح (CD/194) الداعي الى انشاء فريق عامل مخصص للنظر في مشكلة التجارب النووية من جميع جوانبها طلبا للتوصل بأسرع ما يمكن الى عقد معاهدة حول حظر لتجارب الأسلحة النووية كامل وعام ، تشترك فيه جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية . وأعلنت ايضا عن استعدادها لاعداد اجابات مشتركة على الأسئلة المطروحة من قبل مجموعة ال ٢١ على المتفاوضين الثلاثة ، واقترحت ان يقوم الأطراف المتفاوضون الثلاثة بالمشاورات اللازمة على هذا القصد . وقدمت الدولة المذكورة اجابات على بعض الأسئلة . وأضافت معلنة أنها ، في الوقت ذاته ، تعلق أهمية كبرى على المفاوضات الثلاثية وأنها مستعدة لاستئنافها على الفور .

- ٤٦- وكرر بعض الأعضاء أنهم لا يصرون على تلقي جواب مشترك على الاسئلة الواردة في الوثيقة CD/181 وأنهم يرحبون باستلام اجابات منفصلة من أى من المتفاوضين الثلاثة .
- ٤٧- وتكلم وفد دولة حائزة للأسلحة النووية غير مشتركة في المفاوضات الثلاثية فأعاد الى الأذهان أنه ، رهنا بالشروط التي يمكن أن تقترح لولاية الفريق العامل ، لن يعارض توافق آراء يلتقي على اقامة الفريق المذكور . وقال هذا الوفد ان حظر التجارب النووية ، في رأيه ، يجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من مسيرة فعلية نحو نزع السلاح النووي ، ويجب أن يتم تناوله في هذا الاطار .
- ٤٨- وقالت دولة نووية أخرى ، غير مشتركة هي أيضا في المفاوضات الثلاثية ، انها لا تعترض مبدئياً على انشاء فريق عامل مخصص للمسألة . وكان في رأياها أن حظر التجارب النووية لن يساعد بنجاح على خفض الأخطار النووية الا اذا جاء مقترنا بتنفيذ تدابير لنزع السلاح النووي .
- ٤٩- وكانت مجموعة ال ٢١ قد أعربت ، في الوثيقة CD/192 ، عن اعتقادها انه ربما أصبح من الضروري ، اذا لم يستطع التوصل هذا العام الى قرار ايجابي حول اقتراحها الداعي الى انشاء فريق عامل مخصص للمسألة ، أن ينظر في خطوات أخرى تتخذ لضمان عدم استخدام النظام الداخلي على نحو يمنع اللجنة من اتخاذ قرارات اجرائية تمكنها من الاضطلاع بمفاوضات حول البنود المدرجة في جدول أعمالها . وعلى ذلك تقدم خمسة من أعضاء المجموعة المذكورة ، في الوثيقة CD/204 ، باقتراح بأن تدخل على المادة ٢٥ من النظام الداخلي الاضافة التالية :
- " وكذلك لا تستخدم قاعدة توافق الآراء بشكل يحال معه دون انشاء هيئات فرعية بقصد اداء اللجنة لوظائفها على نحو فعال ، وفقا لأحكام المادة ٣٣ " .
- ٥٠- وأعرب مقدمو الاقتراح عن اعتقادهم بأن ما تقرره هذا العام من عدم انشاء فريق عامل في اطار هذا البند يتنافى مع روح قاعدة توافق الآراء . وأضافوا انهم ربما اضطروا ، اذا اصطدمت اللجنة بالموقف نفسه في العام القادم أيضا ، الى طلب النظر في اقتراح تعديل المادة ٢٥ بصورة رسمية في جلسة عامة للجنة .
- ٥١- وفي الجلسة العامة ١٤٠ ، يوم ٣٣ تموز / يوليه ، نظرت اللجنة في الوثيقة CD/194 المقدمة من مجموعة من البلدان الاشتراكية ، بناءً على طلب هذه المجموعة ، وسجل الرئيس مرة أخرى أن ليس هناك في الوقت الراهن توافق آراء على اقتراح انشاء فريق عامل مخصص للمسألة .
- ٥٢- وقد كانت هنالك خيبة أمل أعرب عنها على نطاق واسع في اللجنة ازاء الاخفاق في بدء مفاوضات حول معاهدة لحظر التجارب النووية .
- ٥٣- واللجنة ، تسليماً منها بأن هذا البند يتمتع بأولوية عليا ، تعتزم أن تواصل في دورتها القادمة الجهود الرامية الى عقد معاهدة لحظر التجارب النووية ، واطاعة في اعتبارها المقترحات والآراء التي تم عرضها خلال دورة اللجنة عام ١٩٨١ . ***

*** أشار وفد الولايات المتحدة الى أنه ليس في وضع يستطيع معه أن يحدد ماذا يمكن أن تكون نوايا الولايات المتحدة ازاء هذه القضية في بداية الدورة القادمة للجنة ، وهو بالتالي يتحفظ بموقفه بشأن الفقرة ٥٣ .

باء - وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي

- ٥٤ - نظرت اللجنة في بند جدول الأعمال المعنون " وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي " وفقا لبرنامج عملها ، خلال الفترتين ٢٣ شباط /فبراير - ٤ آذار /مارس و ٢٩ حزيران / يونيو - ٣ تموز /يوليه . ونظرت اللجنة كذلك في هذا البند خلال الفترتين ١٣-١٧ نيسان / ابريل و ٣-٧ آب /اغسطس .
- ٥٥ - وعرضت على اللجنة أثناء الدورة الوثائق التالية المتصلة بالبند :
- (أ) الوثيقة CD/143 المؤرخة في ١١ شباط /فبراير ١٩٨١ ، المقدمة من وفد المكسيك والمعنونة " ورقة عمل بشأن البند ٢ من جدول أعمال لجنة نزع السلاح لعام ١٩٨١ " ، وعنوانه " وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي " .
- (ب) الوثيقة CD/171 المؤرخة في ٣١ آذار /مارس ١٩٨١ والتي أعدتها الأمانة العامة بناء على طلب رئيس اللجنة (CD/PV.116) وعنوانها " جدول المقترحات المقدمة بشأن نزع السلاح النووي منذ الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح " .
- (ج) الوثيقة CD/180 المؤرخة في ٢٤ نيسان /ابريل ١٩٨١ المعنونة " بيان مجموعة ال ٢١ بشأن البند ٢ من جدول أعمال لجنة نزع السلاح المعنون : " وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي " .
- (د) الوثيقة CD/188 المؤرخة في ١٧ حزيران /يونيه ١٩٨١ ، المقدمة من وفد المكسيك والمعنونة " ورقة عمل بشأن البند ٢ من جدول أعمال لجنة نزع السلاح لعام ١٩٨١ " ، وعنوانه " وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي " .
- (هـ) الوثيقة CD/193 المؤرخة في ٩ تموز /يوليه ١٩٨١ ، المقدمة من وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية والمعنونة "النظر في مواصلة عمل لجنة نزع السلاح فيما يتعلق بالبند ٢ من جدول الأعمال " .
- (و) الوثيقة CD/213 المؤرخة في ١٣ آب /اغسطس ١٩٨١ ، المقدمة من وفد الصين ، وعنوانها "بعض وجهات النظر حول وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي " .
- (ز) الوثيقة CD/216 المؤرخة في ١٧ آب /اغسطس ١٩٨١ ، المقدمة من وفدا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وعنوانها " البيان الصادر عن وكالة تاس " .
- (ح) الوثيقة CD/219 المؤرخة في ١٧ آب /اغسطس ١٩٨١ ، وعنوانها " بيان مقدم من مجموعة من البلدان الاشتراكية بشأن ضرورة القيام فورا في اطار لجنة نزع السلاح بانشاء فريق عامل مخصص لحظر انتاج وتخزين ونشر واستعمال الاسلحة النيوترونية النووية " .
- (ط) الوثيقة CD/225 المؤرخة في ٢٠ آب /اغسطس ١٩٨١ وعنوانها " بيان صادر من وزارة خارجية جمهورية كوبا في ١٩ آب /اغسطس ١٩٨١ " .
- (ي) الوثيقة CD/226 المؤرخة في ٢٠ آب /اغسطس ١٩٨١ ، وعنوانها "بيان صادر من وزارة خارجية جمهورية منغوليا الشعبية " .

(ك) الوثيقة CD/227 المؤرخة في ٢٠ آب / أغسطس ١٩٨١، وعنوانها " رفض الوفد الصيني للادعاء السوفياتي فيما يتعلق بموقف الصين من مسألة القنبلة النيوترونية " .

٥٦- وطبقا لبرنامج العمل للفترة ٦-١٣ شباط / فبراير ، الذي يشمل النظر في مسألة انشاء هيئات فرعية تعنى ببعض بنود جدول الاعمال ، قامت اللجنة في مستهل الجزء الأول من الدورة وفي وقت لاحق ، بعقد سلسلة اجتماعات غير رسمية بشأن انشاء فريق عامل مخصص في اطار البند ٢ .

٥٧- وبعد مشاورات غير رسمية وعلى أثر بيان أدلى به الرئيس في الجلسة العامة ١١٦ ، يوم ١٦ آذار / مارس ١٩٨١ ، وعلقت عليه عدة وفود ، خصصت اللجنة اجتماعين غير رسميين لدراسة الشروط التي يتطلبها التفاوض على نزع السلاح النووي وكذلك نظريات الردع وغيرها من النظريات المتعلقة بالاسلحة النووية .

٥٨- وطبقا لبرنامج عمل الجزء الثاني للدورة ، نظرت اللجنة في انشاء هيئة فرعية تعنى بالبند ٢ من جدول الاعمال ما بين ١١ و ١٦ حزيران / يونيو ، وكذلك فيما بعد .

٥٩- وفي الجلسة العامة ١٣٧ المعقودة في ١٤ تموز / يوليه ١٩٨١ ، وبناء على طلب بعض الوفود ، قدم الرئيس الى اللجنة الاقتراح الوارد في الوثيقة CD/180 بشأن انشاء فريق عامل مخصص يعنى بالبند ٢ من جدول الاعمال وتتمثل ولايته في التوسع في الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح وفي تعيين القضايا المضمونة التي يمكن أن تكون مادة لمفاوضات متعددة الاطراف ، وذلك لكي تتخذ قرارا بشأنه . وأدلى العديد من الوفود ببيانات في صدد المقرر المقترح . وفي نهاية المناقشة ، أعلن الرئيس انه لا يوجد في الوقت الحالي توافق في الآراء لاعتماد الاقتراح الوارد في الوثيقة CD/180 .

٦٠- وقامت اللجنة في الجلسة العامة ١٤٠ المعقودة في ٢٣ تموز / يوليه ١٩٨١ ، وبناء على طلب بعض الوفود ، بالنظر في الوثيقة CD/193 ، التي تقترح أن يجري الرئيس مشاورات حول قيام اللجنة بأعمال أخرى فيما يتعلق بالبند ٢ . وأشار الرئيس ، في سياق التقرير الذي قدمه الى اللجنة عن نتائج مشاوراته ، الى أن بعض الاعضاء ، الذين لا يسعهم في الوقت الحالي الموافقة على انشاء فريق عامل مخصص ، مستعدون للنظر في انشاء فريق اتصال لمعالجة المسائل المثارة في الوثيقة CD/180 التي قدمتها مجموعة ال ٢١٠ . وقال الرئيس كذلك أنه ، في ضوء هذه الظروف ونظرا للوقت المحدود جدا لزيادة النقاش حول البند ٢ خلال الفترة المتبقية من دورة عام ١٩٨١ ، يرى أنه يمكن ارجاء المشاورات الاضافية الى بداية الدورة السنوية المقبلة . كما أعرب عن الأمل في أن تتبادل الوفود المهتمة بالامر بصورة غير رسمية وجهات نظرها حول كيفية مساعدة اللجنة على التقدم في أعمالها خلال الدورة المقبلة . ووافقت اللجنة على توصية الرئيس . وقام بعض الوفود في وقت لاحق بالتعليق على الموضوع قيد النظر .

٦١- وفي الجلسة العامة ١٤٨ المعقودة في ٢٠ آب / أغسطس ١٩٨١ ، وبناء على طلب بعض الوفود ، قدم الرئيس الى اللجنة لكي تتخذ قرارا بشأنه ، الاقتراح الوارد في الوثيقة CD/219 بشأن انشاء فريق عامل مخصص لمسألة حضر انتاج وتخزين ، ونشر واستعمال " الاسلحة النيوترونية النووية " . وادلت عدة وفود ببيانات فيما يتعلق بالقرار المقترح وأعلن الرئيس انه لا يوجد توافق في الآراء بشأن اعتماد الاقتراح الوارد في الوثيقة CD/219 .

٦٢- أعربت عدة وفود عن شديد قلقها لاستمرار سباق التسلح النووي ، والأخطار التي تنطوي عليها نظريات الردع النووي ، وخطر نشوب حرب نووية تهدد بقاء البشرية . وحثوا اللجنة على أن تشرع ، على سبيل الأولوية القصوى في مفاوضات بشأن تدابير لموسم تتعلق بالبند ٢ من جدول أعمالها . وأعربت وفود أخرى ، مع التشديد على اقتناعها بأنه ينبغي الاضطلاع بجهود لخفض التوتر وخفض مستوى المجابهة النووية ، عن الرأي بأن وجود الأسلحة النووية كان عاملا هاما في المحافظة على الاستقرار في جزء كبير من العالم لسنوات عديدة . وأعربت عن اعتقادها بأنه ينبغي أن تظلم بالمفاوضات بشأن مسائل نزع السلاح النووي ، في المرحلة الأولى ، الدول الحائزة للأسلحة النووية المعنية ، واسترعت الانتباه الى التعقيدات التي تنشأ عن مثل هذه المفاوضات في اللجنة بكامل هيئتها .

٦٣- وفي بداية الدورة ، كررت مجموعة ال ٢١ من اقتراحها بإنشاء فريق عامل مخصص للاضطلاع بمفاوضات متعددة الأطراف بشأن وضع مراحل نزع السلاح النووي ، المتوخى في الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح . وتوضيح القضايا التي ينطوي عليها الاعتماد على نظريات الردع النووي وعلى حظر استعمال الأسلحة النووية ، وكذلك تدابير تضمن اضطلاع لجنة نزع السلاح بدورها بصورة فعالة بوصفها الهيئة الوحيدة للتفاوض المتعدد الأطراف في ميدان نزع السلاح وعلاقتها بالمفاوضات في غيرها من المحافل المهمة بهذا البند (CD/116) .

٦٤- ونظرا لأنه لم يتحقق توافق في الآراء بشأن هذا الاقتراح في اللجنة ، فقد تقرر عقد اجتماعات غير رسمية للاضطلاع ببحث مضموني للقضايا المحددة المعنية بشأن هذا البند . وأوصت بعض البلدان الاشتراكية ، مع مراعاتها مختلف الاقتراحات ، بأنه ينبغي أن يكون مما تنظر فيه الاجتماعات غير الرسمية الشروط الأساسية اللازمة للمفاوضات بشأن نزع السلاح النووي وكذلك نظريات الردع وغيرها من النظريات المتعلقة بالأسلحة النووية ، وتمت الموافقة على ذلك في ١٩ آذار/مارس ١٩٨١ . وأعربت مجموعة ال ٢١ ، في معرض موافقتها على المقرر بعقد اجتماعات غير رسمية ، عن رأيها بأنه ينبغي أن تستهدف المناقشات المضمونية توضيح القضايا والمفاهيم المحددة التي يمكن أن تيسر المفاوضات المتعددة الأطراف في لجنة نزع السلاح تيسيرا مفيدا .

٦٥- وفي الاجتماعين غير الرسميين اللذين عقدا في ٢٣ و ٣٠ آذار/مارس ١٩٨١ ، سلم بصفة عامة بالطابع المتشابه لهذا البند الذي يشتمل على اهتمامات الأمن والمبادئ الاستراتيجية ، وما ينطوي عليه من عدد كبير من القضايا المعقدة ، وعلاقته بالحالة الدولية وضرورة الاضطلاع بإجراء عاجل لخفض التوتر وإزالة خطر الحرب النووية . وتناولت المناقشات ، في ما تناولته ، المشاورات والأعمال التحضيرية للمفاوضات المتعددة الأطراف ، وأهمية الإرادة السياسية للاشتراك فيها ، والأخطار التي يتضمنها سباق التسلح النووي ، وسياسات الردع ، واستخدام الأسلحة النووية . وانتقدت بعض الوفود نظريات الردع على أساس أن من شأنها تصعيد سباق التسلح النووي وزيادة خطر الحرب النووية . وشدد عدد من الوفود على أن من شأن وقف سباق التسلح النووي وتدابير نزع السلاح النووي ، بما في ذلك عدم استعمال الأسلحة النووية ، أن تعزز الى حد كبير السلم والأمن الدوليين .

٦٦- وأعربت بعض البلدان الحائزة للأسلحة النووية عن رأي يقول ان نزع السلاح النووي يجب أن يكون جزءاً من عملية عامة لنزع السلاح تشمل كامل الأسلحة التقليدية والقوات المسلحة • وقالت انه ، اذا لم يحدث ذلك ، فانه يمكن أن ينشأ عدم استقرار عسكري ومن ثم عدم استقرار سياسي خطيران • ورأت أنه لا يمكن فصل عملية نزع السلاح هذه عن مقتضيات أمن الدول وعن الحالة السياسية والعسكرية الدولية وكان من رأيها أن أول هدف للحفاظ على قدرة عسكرية ، بما في ذلك القدرة النووية ، هو منع الحرب عن طريق اظهار القدرة للدفاع عن دولة ضد هجوم محتمل أيا كان مستواه ، وعن طريق اقناع الخصم بأن أخطار شن هجوم كهذا تفوق الى حد كبير الفوائد المحتملة • وكان من رأيها ان الردع بهذه الطريقة أفاد ولا يزال يفيد بوصفه مكوناً أساسياً في ابقاء التوازن بين الحلفين العسكريين الرئيسيين • وهو بالتالي يساهم في الاستقرار على مستوى عالمي •

٦٧- وأعربت دولة حائزة للأسلحة النووية عن آرائها بشأن القضايا المتصلة بمنح الحرب النووية والحد من سباق التسلح النووي ، ونزع السلاح النووي ، عارضة مضامين المقترحات المحددة المتعلقة بهذه القضايا والواردة في الوثيقة CD/160 • واسترعت الانتباه أيضا الى الأهمية القصوى لقرار الجمعية العامة بشأن عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية مع حظر استخدام الأسلحة النووية تماما •

٦٨- وفي صدد النظر في هذا البند ، وضع في الاعتبار تقرير الأمين العام " دراسة شاملة بشأن الأسلحة النووية " (A/35/392) •

٦٩- ثم تركز الاهتمام على طابع الاجراء المتعدد الأطراف الذي ينبغي أن تتخذه اللجنة • وكان موقف بعض الوفود أن هذا البند يوفر نطاقا محدودا نسبيا لاضطلاع اللجنة بعمل مفيد في الوقت الحالي • فهي ، مع تسليمها بالقلق الواسع النطاق من المستويات الحالية للمخزونات النووية ، ترى أن الطريقة الأكثر فعالية للحد من الأسلحة النووية تتمثل في الاضطلاع بمفاوضات بين الدول النووية ، وبخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، نظرا لأن الدول الوحيدة التي يمكن لها المساهمة بصورة فعالة في تحديد الأسلحة النووية هي تلك القادرة على أن تضطلع بالتزامات لتحديد أو خفض أسلحتها النووية • وشددت أيضا على رأيها بأنه ليس من الواضح حتى الآن ماهي المواضيع المناسبة للمفاوضات في لجنة نزع السلاح •

٧٠- وطرحت مجموعة ال ٢١ رأيا يقول بأن نظريات الردع النووي ، وهي شديدة البعد عن أن تكون عامل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، تمثل السبب العميق لسباق التسلح النووي وتؤدي الى قدر اكبر من الأمن وعدم الاستقرار في العلاقات الدولية • وأضافت انه لا يمكن اغتفار التراكم التنافسي للأسلحة النووية في الدول الحائزة للأسلحة النووية استنادا الى أنه لاغنى عنها لأنها • هذا علاوة على أن مجموعة ال ٢١ رفضت أيضا ان يكون أمن العالم كله رهنا بحالة العلاقات الموجودة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية بوصفه أمرا لا يمكن تبريره سياسيا واخلاقيا •

٧١- وكان رأي مجموعة ال ٢١ أن وجود الأسلحة النووية في ترسانات عدد محدود من الدول والتصعيد المستمر في سباق التسلح النووي يهددان بصورة مباشرة وأساسية مصالح الأمن الحيوية لجميع الدول ويعززان أخطار نشوب حرب نووية تهدد بقاء البشرية • وعليه فانها ترى أن لجميع الدول الحق في الاشتراك في مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي ، حتى على الرغم من أن المفاوضات الثنائية وغيرها من المفاوضات الاقليمية بشأن هذه القضايا يمكن أن تفيد في هذا الشأن وينبغي تكثيفها • ومن ثم ، فانها على قناعة بأنه ينبغي الشروع بدون تأخير في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن تدابير محددة لنزع السلاح النووي مثل التدابير الواردة في الوثيقة CD/116 ، وبأن لجنة نزع السلاح تمثل أنسب محفل لهذا الغرض •

٧٢- وقامت مجموعة من الدول الاشتراكية ، مع تأييدها الكامل لانشاء فريق عامل ، باستعراض الانتباه الى المقترحات التي قدمتها (CD/4) لاستهلال مفاوضات بشأن انهاء انتاج الأسلحة النووية وتدميرها ، وكذلك لعقد مشاورات للاعداد لهذه المفاوضات . وقالت انها ترى أن أية محاولة لشن غارة نووية وقائية لا بد لها أن تثير هجوما انتقاميا لا يقل عنها قوة ، وأنه لن تكون هناك أية منطقة في منجى من عواقب الحرب النووية الناجمة عن ذلك . ولذا فلا يوجد واجب أهم من الحيلولة دون نشوب حرب نووية . وقالت انها تعتقد أن وقف انتاج الأسلحة النووية وتخفيضها وازالتها أمر ينبغي تنفيذه على أساس مراحل متتابعة ومتفق عليها ومقبولة بصورة تبادلية ، وأن تحديد درجة اشترك الدول الحائزة للأسلحة النووية في مختلف التدابير التي تقتضيها كل مرحلة يجب أن يتم مع ايلاء الاعتبار الواجب للأبعاد الكمية والنوعية للترسانات القائمة في الدول الحائزة للأسلحة النووية وفي الدول الأخرى المعنية . ورأت أنه ينبغي للتوازن الحالي للأسلحة النووية أن يظل سليما في كافة المراحل التي يمر بها التخفيض التدريجي لمستويات الترسانات ، كما ينبغي عدم المساس بأمن جميع الدول . وينبغي أن تكون تدابير الحد من سباق التسلح النووي ، ونزع السلاح النووي ، مرتبطة بتعزيز الضمانات السياسية والقانونية لأمن الدول . واقترحت ، من تلك التدابير في هذا الصدد ، أنه ينبغي عدم وزع الأسلحة النووية في أراضى الدول التي لا توجد فيها حاليا مثل تلك الأسلحة . وأعربت عن استعدادها المتواصل للبدء في مفاوضات حول كامسل نطاق القضايا المتعلقة بنزع السلاح النووي .

٧٣- وقال وفد دولة حائزة للأسلحة النووية ان من رأيه أن مسألة وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي تسودها حقيقتان أساسيتان . أولا ، أن الأسلحة النووية هي ، الى درجة فائقة ، في أيدي الدولتين الكبيرتين ، وثانيا ، أن وجود الأسلحة النووية عنصر أساسي للتوازن ومن ثم للأمن في بعض أقاليم العالم . وكل تقدم في كبح سباق التسلح النووي ، ومن ثم صوب نزع السلاح النووي ، يرتهن بالتالي بجهد مزدوج بدأ بذله فعلا : (أ) جهد الدولتين الكبيرتين ، اللتين ينبغي لهما الاتفاق على تعريف التوازن وعلى الحدود القصوى ، ثم تخفيض تلك الحدود القصوى تدريجيا في مرحلة لاحقة ؛ (ب) الجهد الذى يتعين بذله في المنطقة الجغرافية الواقعة في أوروبا ، وهو تحسين ظروف الأمن والثقة ثم تخفيض مستوى الأسلحة التقليدية تدريجيا ، علما بأن الأهداف المتوخاة سواء من العمل الأول أم الثاني وثيقة الاتحاد ، لأن التوازن الكلي لا ينفصل عن التوازن في المسرح الأوروبى . وهذا التوازن المزدوج هو الذى يضمن مفعول الردع . وهو ردع ، لكلا الجانبين ، ينجم عن مكونات نووية وتقليدية معا . ولا ينطوى الردع ، مبدئيا ، على التماس التفوق ، وبالتالي لا يفترض سباق التسلح وما يتأتى عنه من أخطار الاحاطة بالاستقرار . بل ان الحفاظ عليه ، على العكس ، يدفع عادة الى التماس ازالة أو اجتناب العوامل التي تهدد الاستقرار . ويفترض فيه أن يتواءم مع وقف سباق التسلح النووي والخفض التدريجي للأسلحة النووية . ونظرا لعدم التكافؤ فيما بين الترسانات النووية ، فان الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية لن تستطيع قبول التزامات تتعلق بتخفيض التسلح فيها الا بعد أن تجرى الدولتان الكبيرتان تخفيضا جذريا في تسلحهما .

٧٤- وقالت وفود أخرى ان السلام والأمن ، على الصعيدين الاقليمي أو العالمي على السواء ، لا يمكن أن يضمهما مبدأ التوازن ولا مبدأ الردع ، كيفما جاء تصورهما . وقالت انها تعتبر أن اللجوء الى الأسلحة النووية كوسيلة لتعويض ما يتصور من حالات انعدام التناظر أمر لا يمكن الأخذ

به ، نظرا لأن الأسلحة النووية ، وهي من أسلحة التدمير الشامل ، لا يمكن أن تعتبر سواها
بسواها مع الأسلحة التقليدية • وحذرت هذه الوفود أيضا من أن النظريات المذكورة يمكن أن توفر
أيضا ذريعة لتبرير ادخال الأسلحة النووية الى مناطق أخرى في العالم •

٧٥- وقالت مجموعة من الدول الاشتراكية انها ، مع معارضتها لمحاولات افساد التوازن العسكى
الاستراتيجى الراهن ، لا تعتبر على أية صورة من الصور أن الابقاء في المستقبل على هذا
التوازن ذى المستوى العالى من المواجهة العسكية ، بل ان جماع سياسة هذه البلدان فى
مجالات نزع السلاح انما يستهدف السعى الى خفض مستوى المواجهة العسكية والى نزع السلاح
نزعا عاما وكاملا في ظل رقابة دولية فعالة • وأضافت أنها تعتبر أن الأمن الحقيقى للدول ، وكذلك
الأمن الدولى عموما ، يمكن أن يضمن ، لا بمواصلة السباق على الأسلحة بل بالحد منه •

٧٦- ونبه أحد الوفود الى أن بعض الدول ، وان عارضت نظريات الردع ، تمارسها في واقع
الأمر •

٧٧- وأعرب عن رأى يقول بوجود فجوة واسعة بين حجم ونوعية الأسلحة في الدول الحائزة
للأسلحة النووية ولأوسع المخزونات من الأسلحة النووية ، وبين حجمها ونوعيتها في الدول النووية
الأخرى • وينبغي بالتالى للأولى أن تفتح الطريق بالتخفيض الشديد في أسلحتها النووية ،
وهكذا تهى الظروف المواتية لتحذو الدول النووية الأخرى حذوها وتجري مزيدا من التخفيض فى
أسلحتها النووية وفقا لاجراءات ونسب رشيدة •

٧٨- وعندما قيمت مجموعة ال ٢١ هذه الاجتماعات غير الرسمية ، أعربت فى الوثيقة CD/180
عن اقتناعها بأن الحاجة الى اتخاذ اجراء عاجل متعدد الأطراف بشأن وقف سباق الأسلحة النووية
ونزع السلاح النووى عن طريق التفاوض على تدابير ملموسة واعتمادها ، قد اتضحت مرة أخرى اتضاحا
كافيا • وفي ضوء هذا التقييم ، حثت مجموعة ال ٢١ لجنة نزع السلاح على أن تواصل وتكثف بحثها
عن نهج مشترك من شأنه تمكينها من تصريف الأعمال التي فوضتها اياها الجمعية العامة للأمم
المتحدة في مجال نزع السلاح •

٧٩- بيد أن الدراسة المضمونية للقضايا الملموسة لم تسفر عن أى اتفاق ، لا على أساس مقبول
لاجراء مفاوضات متعددة الأطراف ، ولا على الشروط المسبقة لاجراء تلك المفاوضات •

٨٠- وعادت للجنة مرة أخرى في الجزء الثاني من دورتها ، بين ١١ و١٩ حزيران / يونيو ،
الى النظر في انشاء هيئة فرعية لمواصلة تناول هذا البند • واذ ذاك طرح على اللجنة ، في ١٤
تموز / يوليه ١٩٨١ ، المقترح الرسمى الذى قدمته مجموعة ال ٢١ واحتوته الوثيقة CD/180 لانشاء
فريق عامل مخصص ، وذلك لا اتخاذ مقرر حيا له ، ولكن الآراء في الوقت الراهن لم تتوافق حوله •
فقد أوضحت دولة حائزة للأسلحة النووية أن بند " وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى "
يشمل نطاقا واسعا من القضايا والتدابير ، يثير كل منها مشاكل تفاوضية جمة ومعقدة • وقالت
انها ترى أن المسائل المقترحة ادراجها في صلاحيات الفريق العامل المقترح موجودة فعلا قيد
النظر في أفرقة عاملة أخرى • الا انها أعربت عن استعدادها ، بالاشتراك مع وفود أخرى ،
للتعاون من أجل البحث عن طرق بديلة لتناول هذا البند ، بما في ذلك عقد اجتماعات غير رسمية
بدلا من انشاء فريق عامل مستقل •

٨١- وأيدت دولة أخرى حائزة للأسلحة النووية ، ومعها مجموعة من البلدان الاشتراكية ، مقترح انشاء فريق عامل ، وحيدت البدء فوراً في مفاوضات حول وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . وأعربت بعض الوفود عن رأيها القائل بأن المسائل المتعلقة بالحد من الأسلحة النووية وتخفيضها ، دون المساس بدور اللجنة ومسؤولياتها ، هي بالدرجة الأولى مسائل ذات طبيعة ثنائية واقليمية وتتدخل في اختصاص الدول المعنية مباشرة والتي ينبغي أن تكون البادئة بالتفاوض .

٨٢- وشددت بعض الوفود على فائدة المناقشات التي تجرى في الاجتماعات غير الرسمية . وقالت ان هذه الطريقة في المرحلة الراهنة تظل مناسبة لدراسة هذه القضايا دراسة مضمونية من جانب جميع أعضاء لجنة نزع السلاح وباشترك الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية .

٨٣- وبناءً على طلب مجموعة الدول الاشتراكية ، نظرت اللجنة في ٢٣ تموز/يوليه في مقترح تلك الدول الوارد في الوثيقة CD/193 ، ووافقت على أن يجرى الرئيس مشاورات حول مواصلة النظر في هذا البند . وبينت مشاورات الرئيس أن الأعضاء الذين لم يوافقوا على انشاء فريق عامل كانوا على استعداد للنظر في انشاء فريق اتصال يتناول المسائل المثارة في الوثيقة CD/180 التي قدمتها مجموعة الـ ٢١ . ونظراً لضيق الوقت المتاح ، أشار الرئيس بتأجيل اجراء مزيد من المشاورات التي حين بداية الدورة التالية ، ووافقت اللجنة على ذلك . أما بعض الوفود التي اقترحت انشاء فريق عامل فقد احتفظت لنفسها بالحق في إعادة طرح مقترحها في الدورة التالية . ورأت وفود أخرى أنه ينبغي لمن لا يستطيع الموافقة على انشاء فريق عامل أن يتقدم بمقترحات تعتبر حيوية لمواصلة عمل اللجنة بصدد هذا البند . وفي هذا الصدد عبرت وفود كثيرة عن الرأي بأنه ينبغي الاحتفاظ بعزم التحرك الذي نتج عن تبادل الآراء في الاجتماعات غير الرسمية ، واستعمال جميع امكانيات اللجنة استعمالاً ملائماً .

٨٤- وقد شدد جميع الأعضاء على أن أعمال العدوان والتوسع والاحتلال الأجنبي ، وغيرها من انتهاكات ميثاق الأمم المتحدة ، ذات أثر ضار على مفاوضات نزع السلاح ، بما في ذلك نزع السلاح النووي . كما أبرزت ، في معرض الدعوة الى تحقيق أهداف نزع السلاح ، ضرورة ازالة مثل هذه الظواهر وحل المنازعات الدولية الراهنة عن طريق المفاوضات .

٨٥- واتفق رأى اللجنة على أن تستأنف ، في دورتها التالية ، النظر المكثف في بند وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، واطرحة في اعتبارها المقترحات والآراء المطروحة في دورة اللجنة عام ١٩٨١ .

٨٦- وخلال دورة عام ١٩٨١ أشيرت مسألة السلاح النيوتروني النووي مرات عديدة من قبل بعض الوفود ، وقد شجب بعضها القرار الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة في آب/أغسطس ببدء إنتاج الأسلحة النيوترونية النووية ، واعتبرته تحدياً للرأي العام العالمي الذي كان ما انفك يطالب بنزع السلاح النووي . وكان من رأى تلك الوفود أن من شأن هذا السلاح الجديد أن يزيد من خطر نشوب حرب نووية ، وأن يفاقم خطر دفع عجلة سباق التسلح النووي دفعة نوعية جديدة الى الأمام ، وأن يعقد بشكل خطير حل مشاكل نزع السلاح . وفي هذا الصدد ، دعت مجموعة من البلدان الاشتراكية اللجنة الى الشروع ، دون ابطاء ، في مفاوضات حول وضع اتفاقية تحظر إنتاج الأسلحة النيوترونية النووية وتخزينها ووزعها واستعمالها ، والى انشاء فريق عامل داخل اللجنة يخصص لهذه الغاية (CD/219) . وكانت مجموعة من البلدان الاشتراكية قد تقدمت بمشروع للاتفاقية المذكورة عام ١٩٧٨ (في الوثيقة CD/559) . وقد شددت هذه البلدان الاشتراكية على أنها تتنادى بحظر الأسلحة النيوترونية النووية في شكل معاهدة دولية .

٨٧- وقالت بعض الوفود ان تبادل الآراء حول الاقتراح الوارد في الوثيقة CD/219 قد عزز رأيها بضرورة انشاء فريق عامل مخصص للتفاوض بشأن وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، عملا بما اقترحتة مجموعة ال ٢١ (في الوثيقتين CD/116 و CD/180) بادى الامر بشأن وقف الاستحداث الكمي والنوعي للأسلحة النووية وعكس اتجاهه .

٨٨- وقال أحد الوفود ، في معرض اشارته الى مختلف العوامل التي تكتنف تعاضم أسلحة الدولتين • النوويتين العاطفين ، انه يعتبر مسألة السلاح النيوتروني النووي حصلة لسباق التسلح النووي فيما بينهما •

٨٩- وشددت بعض الوفود على أنه لما كان هذا السلاح الاشعاعي المعزز مجرد نوع خاص من أنواع السلاح النووي ، فانه يدخل في نطاق المشكلة العامة التي ينطوي عليها سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي • ولذا فليس ثمة داع لاعطائه معاملة خاصة أو لوضع أحكام محددة بشأنه في شكل معاهدة • وهكذا يبدو أن انشاء فريق عامل لغرض التفاوض حول هذا الموضوع أمر لا مبرر له •

٩٠- وأعرب أحد الوفود عن قلقه ازاء التصعيد الراهن والمحتمل في سباق التسلح النووي بجانبه الكمي والنوعي ، بما في ذلك وزع القذيفة المتقلة من طراز س س - ٢٠ ، ونتاج السلاح الاشعاعي المعزز ، فقال ان هذا ليس هو الوقت المناسب لاتخاذ مواقف أو تقديم اقتراحات تستهدف المنفعة الذاتية ، ولكن لتصرف سياسي حكيم • واقترح أن توجه اللجنة نداء عاجلا الى الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية للشروع في مفاوضات مبكرة تستهدف وقف تصعيد سباق تسليحها النووي ، بجانبه الكمي والنوعي ، وعكس اتجاهه •

٩١- وردا على ذلك ، وجه الانتباه الى البيان الذي صدر عن الزعامة العليا لدولة تنتمي الى مجموعة البلدان الاشتراكية ، قائلة فيه انها ستوقف وزع قذائفها المتوسطة المدى في الجزء الأوروبي من أراضيها في نفس اليوم الذي ستبدأ فيه المفاوضات حول مضمون هذه المسألة ، شريطة أن تقوم الجهة الأخرى بالمثل • وبالإضافة الى ذلك أشير الى الاقتراحات الملموسة العديدة التي قدمتها هذه الدولة في ميدان كبح سباق التسلح ونزع السلاح ، بما في ذلك تلك التي قدمتها داخل اللجنة •

٩٢- على أن بعض الوفود ، في اعتراضها على الآراء التي أعرب عنها حول أثر هذا السلاح ، أعادت الى الذاكرة أن الولايات المتحدة لم تواصل عام ١٩٧٨ عملية صنع ووزع هذا السلاح ، وقالت ان القرار الذي صدر مؤخرا ذو صلة بتطورات في وزع القوى ، ولا سيما على المسرح الأوروبي • وأضافت أن هذا السلاح ، الذي أصاب أولئك الذين وصفوه بأنه سلاح ذو اشعاع أكبر وعصف أضال ، قد صمم لزيادة امكانية التفكير في حرب نووية ، بل لتقليل امكانية التفكير في العدوان • فهو مصمم للحفاظ على الردع في وجه هجوم مدرع جماعي ، ويستهدف ذلك على وجه الضبط • ورفضت تلك الوفود ، على نحو قاطع ، الرأي القائل بأن من شأن هذا السلاح أن يبسر اجتياز العتبة العفوية الى الحرب النووية • وأضافت أن هذا السبب وأسبابا أخرى تجعلها ترى أنه لا ضرورة للمسارعة الى انشاء الفريق العامل المقترح لتناول هذا السلاح النووي الخاص على نحو منفصل •

٩٣- وكررت مجموعة من البلدان الاشتراكية أن ادخال هذا السلاح يفضي ، بصورة جوهرية ، الى خفض العتبة النووية والى امكانية تصعيد النزاع المسلح اذا وقع الى مستوى حرب نووية شاملة •

٩٤- وقد نظرت اللجنة ، في جلستها العامة ١٤٨ ، الاقتراح الوارد في الوثيقة CD/219 بشأن التعجيل بانشاء فريق عامل مخصص للمسألة ، وأعلن الرئيس أن ليس هناك توافق آراء يؤيد هذا الاقتراح ، وأنه بالتالي لم يعتمد •

جيم - اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لضمان جعل الدول
غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام
الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها

٩٥- نصرت اللجنة في بند جدول الأعمال المعنون "اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها" ضدّها"، وفقا لبرنامج عملها، خلال الفترتين من ١٦ إلى ٢٠ آذار/مارس ومن ٢٧ إلى ٣١ تموز/يوليه. ونصرت اللجنة أيضا في هذا البند خلال الفترتين من ١٣ إلى ١٧ نيسان/أبريل ومن ٣ إلى ٧ آب/أغسطس.

٩٦- وفيما يتصل بهذا البند، كان أمام اللجنة الوثائق الجديدة التالية:

(أ) الوثيقة CD/153 المؤرخة في ١٨ شباط/فبراير ١٩٨١ والمقدمة من وفد بلغاريا بعنوان "ورقة عمل بشأن اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها" .

(ب) الوثيقة CD/161 المؤرخة في ٤ آذار/مارس ١٩٨١ والمقدمة من وفد باكستان بعنوان "ورقة عمل بشأن اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها" .

(ج) الوثيقة CD/176 المؤرخة في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٨١ والمقدمة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بعنوان "رد الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي على السؤال الموجه من الصحيفة اليونانية Ta Nea" .

(د) الوثيقة CD/177 المؤرخة في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٨١ والمقدمة من وفد المملكة المتحدة بعنوان "ورقة عمل بشأن موضوع اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها" .

(هـ) الوثيقة CD/207 المؤرخة في ٦ آب/أغسطس ١٩٨١، والمقدمة من وفد الصين بعنوان "ورقة عمل بشأن مسألة ضمانات الأمن" .

٩٧- وفي الجلسة العامة ١٠٥، المعقودة في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨١، قررت اللجنة أن تتشبه من جديد، لمدة دورتها لعام ١٩٨١، الفريق العامل المخصص لموضوع اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، الذي كان قد أنشئ في ١٧ آذار/مارس لمدة دورتها لعام ١٩٨٠، لكي يواصل أعماله على أساس ولايته السابقة. وقررت اللجنة كذلك أن يقدم إليها الفريق العامل المخصص تقريرا عن تقدم عمله في أي وقت مناسب، ولكن قبل اختتام دورتها لعام ١٩٨١ على أي حال (الوثيقة CD/151).

٩٨- وفي جلستها العامة ١٠٧، المعقودة في ١٧ شباط/فبراير ١٩٨١، قررت اللجنة أيضا تعيين نائب الممثل الدائم لاييطاليا، رئيسا للفريق العامل المخصص.

٩٩- وفي الجلسة العامة ١٢٧، المعقودة في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٨١، أدلى رئيس الفريق العامل ببيان قدم فيه تقريرا عن أنشطة الفريق العامل خلال الجزء الأول من الدورة السنوية.

١٠٠- عقد الفريق العامل المخصص ٢٣ اجتماعا خلال الفترة الواقعة بين ١٧ شباط / فبراير و ١٣ آب / أغسطس ١٩٨١ ، وأجرى الرئيس أيضا مشاورات غير رسمية خلال تلك الفترة .
وقدم الفريق العامل المخصص ، نتيجة لمداولاته ، تقريرا الى اللجنة
(الوثيقة CD/151) .

١٠١- وفي جلستها العامة ١٤٨ المعقودة في ٢٠ آب / اغسطس ١٩٨١ ، اعتمدت اللجنة تقرير الفريق العامل المخصص الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من هذا التقرير ونصه كما يلي :

أولا - مقدمة

" اعتمدت لجنة نزع السلاح في جلستها العامة ١٠٥ ، المعقودة في ١٢ شباط / فبراير ١٩٨١ ، المقرر التالي المتعلق بالبند ٣ من جدول أعمالها والوارد في الوثيقة CD/151 ، والذي كان مما جاء فيه :

.....

وتقرر كذلك اللجنة أن تنشئ من جديد ، للعمل طوال دورتها لعام ١٩٨١ ، الأفرقة العاملة المخصصة لدراسة اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ، والأسلحة الكيميائية . والأسلحة الاشعاعية ، التي سبق انشاؤها في ١٧ آذار / مارس من أجل دورتها لعام ١٩٨٠ ، كيما يتسنى لها مواصلة عملها على أساس ولاياتها السابقة .
ومن المفهوم أن اللجنة ستتولى ، في أقرب وقت ممكن ، استعراض ولايات الأفرقة العاملة المخصصة الثلاثة بهدف تكييفها ، حسب الاقتضاء ، لدفع عجلة تقدم عملية المفاوضات نحو هدف اتخاذ تدابير ملموسة في مجال نزع السلاح .

.....

وعلى الأفرقة العاملة المخصصة أن تقدم تقارير الى اللجنة عن تقدم أعمالها في أي وقت مناسب ، وذلك على أية حال قبل اختتام دورتها لعام ١٩٨١ .

"ثانيا - تنظيم العمل والوثائق"

"عينت لجنة نزع السلاح ، في جلستها العامة ١٠٧ المعقودة في ١٧ شباط / فبراير ١٩٨١ ، الوزير أنطونيو تشيارابيكو ، ممثل إيطاليا ، رئيسا للفريق العامل المخصص . وتولى الدكتور لين كوتشونغ ، من مركز الأمم المتحدة لنزع السلاح ، مهمة أمين الفريق العامل المخصص .

"وعقد الفريق العامل المخصص ٢٣ جلسة في الفترة من ١٧ شباط / فبراير الى ٢١ نيسان / أبريل ومن ١٦ حزيران / يونيو الى ١٣ آب / أغسطس ١٩٨١ .

"وفي ٢٤ نيسان / أبريل ١٩٨١ ، قدم رئيس الفريق العامل شفويا الى لجنة نزع السلاح في جلستها العامة ١٢٧ عرضه الموجز عن أعمال الفريق العامل خلال الجزء الأول من دورة عام ١٩٨١ (CD/PV.127) .

"وقررت لجنة نزع السلاح في جلستها العامة ١٠٩ المعقودة في ٢٤ شباط / فبراير ١٩٨١ وجلستها العامة ١١٣ المعقودة في ١٠ آذار / مارس ١٩٨١ وجلستها العامة ١٢٢ المعقودة في ١ نيسان / أبريل ١٩٨١ ، دعوة ممثلي الدول التالية غير الأعضاء في اللجنة ، بناء على طلب منهم ، للاشتراك في اجتماعات الفريق العامل المخصص : اسبانيا وسويسرا وفنلندا والنمسا .

"وراعى الفريق العامل المخصص ، لدى القيام بولايته ، الفقرة ٥٩ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح التي جاء فيها " . . . أن الدول الحائزة للأسلحة النووية مدعوة الى اتخاذ خطوات لتؤمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد ها . وتحيط الجمعية العامة علما بالاعلانات الصادرة عن الدول الحائزة للأسلحة النووية وتحثها على متابعة الجهود الرامية الى أن تتعقد من الاتفاقات الفعالة ما يؤمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد ها " . كما وضع الفريق العامل في اعتباره ، في مجرى عمله ، فقرات أخرى من الوثيقة الختامية تتصل بالموضوع .

"كذلك أحاط الفريق العامل المخصص علما برسالة الأمين العام الواردة في الوثيقة CD/140 التي يحيل فيها قرارات اعتمادتها الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين ، وأحاط علما خاصة بالقرارين ١٥٤/٣٥ و ١٥٥/٣٥ ، وكذلك بالقرار ٤٦/٣٥ المتصل هو أيضا بالموضوع . وتتضمن الفقرتان ٣ و ٤ من القرار ١٥٤/٣٥ على مايلي :

٣ - ترجو من لجنة نزع السلاح أن تواصل ، في دورتها لعام ١٩٨١ وعلى سبيل الأولوية ، المفاوضات المتعلقة بمسألة تعزيز ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ؛

٤ - تطلب الى الدول المشتركة في المحادثات المتعلقة بمسألة توفير ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ، أن تبذل جهودا بغية وضع وادراة اتفاقية دولية في هذا الشأن على وجه السرعة .

وتنص الفقرة ٤ من القرار ١٥٥/٣٥ على مايلي :

٤' - توصي بأن تواصل لجنة نزع السلاح المفاوضات بنشاط بقصد التوصل الى اتفاق في أثناء دورتها القادمة وعقد ترتيبات دولية فعالة لاعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ، أخذة في اعتبارها التأييد الواسع النطاق لعقد اتفاقية دولية ومولية الاهتمام الى أية مقترحات أخرى يراد بها بلوغ الهدف نفسه .

ومما تنص عليه الفقرة ١٢ من مرفق القرار ٤٦/٣٥ ، الذي يتضمن اعلان عقد الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح ، مايلي :

١٢' - ٠٠٠٠ ومن ثم ، ينبغي أن تبذل لجنة نزع السلاح كل جهد كي تعجل بالمفاوضات بغية التوصل الى اتفاق ، وتقدير نصوص متفق عليها حيثما أمكن ذلك قبل انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية لنزع السلاح ، وتتعلق هذه النصوص بمايلي :

.....

(د) ترتيبات دولية فعالة تؤمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد ها مع مراعاة كل المقترحات والاقتراحات التي قدمت في هذا الصدد .

" وبالإضافة الى الوثائق الرسمية للجنة نزع السلاح المقدمة في اطار البند ٣ من جدول أعمالها (أى CD/184 and CD/177 ، CD/161 ، CD/153) والوثائق السابقة المعروضة على الفريق العامل المخصص والتي ترد قائمة بها في الوثيقة CD/SA/WP.1/Rev.2 (١) ، قدمت الوثائق التالية للنظر فيها أثناء دورة عام ١٩٨١ :

(أ) ورقة عمل مقدمة من الرئيس بعنوان " مراحل النظر في جوهر الترتيبات الدولية الفعالة لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في آمان من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها " (CD/SA/WP.5 ، Rev.1 and 2 ، CD/SA/CRP.4) (٢) ؛

(ب) ورقة عمل مقدمة من الرئيس بعنوان " تحديد مختلف سمات ضمانات عدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية " (CD/SA/CRP.5) ونصها المنقح (CD/SA/CRP.5/Rev.1) ؛

(ج) ورقة عمل مقدمة من هولندا تشتمل على اقتراح " صيغة مشتركة " ل ضمانات الأمان السلبية التي ينبغي ادماجها في قرار يتخذه مجلس الأمن (CD/SA/WP.6) (CD/SA/CRP.6) (٣) ؛

(١) أنظر المرفق ألف لهذا التقرير .

(٢) الوثيقة CD/SA/CRP.4/Rev.2 صدرت لاحقاً تحت الرمز CD/SA/WP.5 ، أنظر المرفق

باء لهذا التقرير .

(٣) الوثيقة CD/SA/CRP.6 صدرت لاحقاً تحت الرمز CD/SA/WP.6 .

(د) ورقة عمل مقدمة من باكستان تشمل على اقتراحات تتعلق بالبديل دال في المرحلة الثانية من الوثيقة (CD/SA/WP.7) (CD/SA/CRP.7) (CD/SA/WP.5) (٤).

(هـ) ورقة عمل مقدمة من بلغاريا تتضمن آراء حول " البديل دال (المرحلة الثانية، الوثيقة CD/SA/WP.5) " والمقترحات المقدمة بموجبها (CD/SA/CRP.8 and Corr.1)(CD/SA/WP.8) (٥).
"وبالإضافة الى ذلك ، أعدت الأمانة أيضا وثيقة بعنوان " مجموعة البيانات التي أُلقيت خلال الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة بشأن مسألة الترتيبات الدولية الفعالة لجعل السدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مأمن من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها " مدرجة في الوثيقة CD/SA/WP.1/Rev.2 .

" ثالثا - المفاوضات المضمونية "

"وفي اضطلاعهم بالولاية الموكولة اليه ، وضع الفريق العامل في اعتباره الخاص التوصية الواردة في الفقرة ١٨ من تقرير الفريق العامل المخصص السابق المنشأ خلال دورة عام ١٩٨٠ (CD/125*) التي جاء فيها أن " ٠٠٠ الفريق العامل يوصي لجنة نزع السلاح باستكشاف السبل والوسائل للتغلب على الصعوبات التي يواجهها الفريق العامل في مفاوضاته ولمواصلته التفاوض في مستهل دورتها لعام ١٩٨١ بهدف التوصل الى اتفاق بشأن الترتيبات الأمنية الفعالة لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مأمن من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها " . وأحاط علما بالمناقشات المسهبة التي دارت حول الموضوع والمفاوضات المكثفة التي أجريت حول العناصر أثناء ولاية الفريق العامل السابق على هدف الوصول الى اتفاق على نهج مشترك . كما أنه أعاد الى الذاكرة ما تم الاعتراف به من وجوب مواصلة التماس نهج مشترك يقبله الجميع ويمكن ادراجه في صك دولي ذي طابع ملزم قانونا .

"وقرر الفريق العامل المخصص أن يركز انتباهه ، لدى تصريف أعماله ، على دراسة مضمون الضمانات المقدمة ، على أساس أن الاتفاق بشأن المضمون يمكن أن ييسر الاتفاق بشأن الشكل . وبناء على ذلك قدم الرئيس برنامج عمل (CD/SA/WP.5) في شكل خط توجيهي عام للمداولات والمفاوضات ، واضعا في اعتباره مختلف الآراء والاقتراحات التي قدمت . وقد شمل برنامج العمل بصفة رئيسية مرحلتين من مراحل العمل من أجل الدورة الحالية ، وهما (١) المرحلة الأولى : تحديد مختلف سمات ضمانات عدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، و(٢) المرحلة الثانية : النظر في ما يمكن استكشافه من بدائل معقولة في البحث عن " نهج مشترك " أوسع " صيغة " .

(٤) الوثيقة CD/SA/CRP.7 صدرت لاحقا تحت الرمز CD/SA/WP.7 .

(٥) صدرت الوثيقة CD/SA/CRP.8 and Corr.1 لاحقا تحت الرمز CD/SA/WP.8 .

"والتماسا للهدف المبين في المرحلة الأولى من برنامج العمل ، تم الاعراب أثناء المداولات عن آراء عديدة وقد تمت اقتراحات مختلفة ، شملت بعض الجداول والمخططات ، بغية القيام ، بشكل منهجي ، بتحديد ماورد من عناصر في التعهدات التي أخذتها الدول الحائزة للأسلحة النووية على عاتقها وفي الاقتراحات التي قدمتها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، التي ترد في الوثيقة CD/SA/WP.2 . وخلال هذا المسعى ، وتيسيرا لأعمال الفريق العامل ، قدم الرئيس ورقتي عمل (CD/SA/CRP.5 And Rev.1) حاول فيهما التآليف بين ما أبدته الوفود من آراء وما اتخذته من مواقف . وساد الرأي عموما أنه تم فهم مختلف المواقف وأوجه الشبه والاختلاف بينهما فهما أعمق نتيجة للمناقشات .

"وقام الفريق العامل ، وهو يضطلع بالمهمة المحددة في المرحلة الثانية من برنامج العمل (CD/SA/WP.5) ، بدراسة مستفيضة ، على صورة تحليل مقارن ، للبدائل الممكنة لنهج مشترك أوصيخه ، على هدف تركيز الجهود على أكثر هذه البدائل احتمالات نجاح .

"وخلال التحليل المتعمق للبدائل المذكورة في الفقرة ١٠ أعلاه ، طرحت وفود مختلفة في الفريق العامل ، أو أكدت ، المواقف والأفكار التالية بصدد الترتيبات الدولية الفعالة لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها (التي يشار إليها أيضا باسم ضمانات الأمان أو كفالات الأمان) :

- لما كان من شأن أي استعمال للأسلحة النووية ، التي تشكل أكبر تهديد يهدد للإنسانية ، أن يضربا من المحاربين وغير المحاربين على السواء ، ينبغي أن يفرض حظر كامل على استعمال الأسلحة النووية ، بانتظار الوصول الى نزع السلاح النووي وفي هذا الصدد أعرب عن رأي يقول بأن من الواجب أن يتم حظر استعمال الأسلحة النووية في وقت واحد مع الامتناع عن استعمال القوة في العلاقات الدولية . وقال رأي آخر ان الحظر الكامل لاستعمال الأسلحة النووية لا يمكن أن يتصور الا في اطار عملية جديّة لنزع السلاح النووي ، كجزء من التقدم نحو نزع السلاح العام ؛
- اعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمان من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها دون أية شروط أو تحديدات ، كجزء لا يتجزأ من خطوة أولية في اتجاه الحظر الكامل لاستعمال الأسلحة النووية وتحقيق نزع السلاح النووي ؛
- اعطاء ضمانات أمان للدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي لا توجد على أراضيها أسلحة نووية ؛
- اعطاء ضمانات أمان للدول التي تتخلى عن انتاج واحتياز أسلحة نووية والتي لا توجد على أراضيها أسلحة نووية . وفي هذا الصدد كانت هناك وجهة نظر تقول ان من شأن الوصول الى اتفاق على عدم ركز أسلحة نووية في أراضي الدول التي لا توجد فيها مثل هذه الأسلحة حاليا أن يمثل خطوة على طريق تدعيم أمان الدول غير الحائزة لأسلحة نووية ؛

- اعطاء ضمانات أمان للدول غير الحائزة لأسلحة نووية والتي هي أطراف في معاهدة عدم الانتشار أو في أي تعهد مماثل آخر ملزم دولياً بعدم احتياز نواتج تفجير نووي، إلا في حالة هجوم على الدولة الحائزة للأسلحة النووية التي أعطت الضمان أو على أراضيها أو قواتها المسلحة أو حلفائها تقوم به دولة من الفئة المذكورة متحالفة أو مرتبطة مع دولة حائزة لأسلحة نووية في القيام بالهجوم أو في دعمه؛
- اعطاء ضمانات أمان لأي دولة غير حائزة لأسلحة نووية تكون قد تعهدت بعدم صنع أو تلقي أسلحة نووية (أو نواتج تفجير نووي) أو بعدم اكتساب هيمنة عليها، شريطة أن لا تقوم الدولة بهجوم على (أراضي) دولة حائزة للأسلحة النووية أو حلفائها (أو على قواتها المسلحة) بدعم من دولة حائزة للأسلحة النووية؛
- اعطاء ضمانات أمان للدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي ليست أطرافاً في ترتيبات الأمان النووي التي تكون قد عقدتها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية؛
- اعطاء ضمانات أمان عن طريق عقد اتفاقيات مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في منطقة خالية من الأسلحة النووية، بغية اعطاء هذه الضمانات طابع الالتزام المتبادل؛

"وقد قرر الفريق العامل، دون المساس بإمكان مواصلة استكشاف بدائل أخرى قد يتم صوغها في المستقبل؛ أن يركز جهوده، في هذه المرحلة من نظره البند، على البديل 'دال' مقرراً بالبديل 'ها'، وكلاهما وارد في المرحلة الثانية من برنامج العمل^(٦)، وأول هذين البديلين يدعو إلى وضع "صيغة مشتركة" لضمانات أمان تضم من العناصر ما قد يثار في المفاوضات داخل لجنة نزع السلاح ويتفق عليها جميع المعنيين"، بينما يدعو ثانيهما إلى "صيغة مشتركة" يمكن أن توفق بين العناصر الواردة في ما هو موجود من تعهدات انفرادية صدرت عن الدول الحائزة للأسلحة النووية". وفي هذا الصدد قدم وفد هولندا ورقة عمل (CD/SA/WP.6) تتضمن مشروع "صيغة مشتركة" لضمانة أمان سلبية يقترح أن تدرج في قرار يتخذه مجلس الأمن. كما اقترح وفد باكستان، دون المساس بموقفه، ثلاثة بدائل (CD/SA/WP.7) كأساس لمواصلة النظر في "صيغة مشتركة" مع عناصر إضافية تتصل بحظر استعمال الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. ثم قدم وفد بلغاريا، بالإشارة إلى ورقتي العمل المذكورتين، ورقة عمل (CD/SA/WP.8) تتضمن تعليقات حول الصيغ المقترحة وكذلك تساؤلات بصدده الاتجاه المناسب الذي يجب أن ينحصره البحث. وقد تركزت مناقشة هذه الاقتراحات على عناصرها الرئيسية واشتملت على تمحيص المقترحات المتصلة بالأهلية للحصول على الضمانات، وباستصواب وطبيعة "حكم تعليقي" يمكن الأخذ به.

"وأثناء المناقشات أصبح من الجلي أن هناك منطلقان مختلفان للنظر في مسألة الوصول إلى "صيغة مشتركة". فكان أحد هذين المنطلقين يدعو إلى أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية دون أية شروط أو تحفظات أو تحديات، بينما يتمثل المنطلق الثاني في وضع معايير متنوعة لوصف الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تدرج في نطاق الضمانات. وقد ظلت الوفود على آرائها المتخالفة إزاء المنطلقات والمعايير المذكورة.

(٦) أنظر المرفق باء لهذا التقرير.

"وطرحت وجهات نظر متباينة حول الظروف التي يمكن فيها تعليق ضمانات الأمان وحول ما اذا كان من الضروري ، أم لم يكن ، النص على التعليق المذكور .

"ولدى النظر في " المنطلق المشترك " الممكن أو " الصيغة " الممكنة ، أثبتت أيضا مسألة الشكل المناسب لذلك . ولم يكن هناك اعتراض ، من حيث المبدأ ، على فكرة وضع اتفاقية دولية ، ولكن بعض الوفود نوهت بما يعتبر ذلك من مصاعب . وعلاوة على ذلك ، تم النظر في فكرة وضع ترتيبات مؤقتة ، مع ذكر المتكلمين ، بوجه خاص ، للمقترحات الداعية الى استصدار قرار مناسب من مجلس الأمن ، وهي مقترحات تباينت بشأنها الآراء . وفي الوقت ذاته ، أشير الى أن قيمة أي ترتيب مؤقت تتوقف على مضمونه . وقد أعرب عدد من الوفود عن اعتقادهم بأنه لا ينبغي للتدابير المؤقتة أن تكون بدلا من اتفاقية دولية أو من ترتيبات دولية أخرى ذات طابع ملزم قانونا .

"رابعاً - استخلاصات وتوصيات

" أعاد الفريق العامل التأكيد بأنه ينبغي أن تعطى الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية ضمانات فعلية من قبل الدول الحائزة على الأسلحة النووية تجعلها آمنة من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها . وكان هناك بصورة متواصلة اقرار بمسئس الحاجة للوصول الى اتفاق على ترتيبات دولية فعالة لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها ، ولا سيما في ضوء هدف نزع السلاح النووي ونزع السلاح العام الكامل . وقد أظهرت المفاوضات التي دارت حول مضمون الترتيبات الفعالة أن المصاعب المحددة ذات صلة باختلاف تصورات بعض الدول النووية وغير النووية وكذلك بتعدد طبيعة القضية التي ينطوى عليها وضع " صيغة مشتركة " يقبل بها الجميع ويمكن أن تدرج في صك دولي ذات طابع ملزم قانونا . وقد اعترف الفريق العامل بأن هناك حاجة الى أن تراعى المصالح الأمنية للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية على نحو وافي . وقد اعتبر أن الجهود التي كرسها لالتماس " منطلق مشترك " أو " صيغة " كانت خطوة ايجابية في اتجاه الاتفاق على مسألة ضمانات الأمان .

"وازاء هذه الخلفية ، يوصي الفريق العامل لجنة نزع السلاح بمواصلة استكشاف مسألة منطلقات دولية ، تشمل بوجه خاص تلك التي نظر فيها خلال دورة ١٩٨١ ، بغية التغلب على ما واجهه هذا النظر من مصاعب . وفي هذا السياق ، ينبغي تكريس جهود إضافية لالتماس " منطلق مشترك " يقبله الجميع وخصوصا لالتماس " صيغة مشتركة " يمكن أن تدرج في صك دولي ذات طابع ملزم قانونا . وتبعاً لذلك ، ينبغي انشاء فريق عامل في بداية دورة ١٩٨٢ للقيام ، كما أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٤٦/٣٥ ، بما أشارت اليه الفقرة ٧ أعلاه من وجوب " التفاوض ، على وجه السرعة بغية التوصل الى اتفاق ، وتقديم نصوص متفق عليها ، حيثما أمكن ذلك ، قبل انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح " ، على ترتيبات دولية فعالة لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها .

المرفق ألف

" قائمة وثائق بشأن موضوع الترتيبات الدولية الفعالة
لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في
مأمن من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد
باستعمالها ضدها

"أولا - الوثائق الرسمية للجنة نزع السلاح

- (١) CD/1 - تحتوى على قرار الجمعية العامة ٣٣/٧٢ ألف وبأ (٢٤ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩) .
- (٢) CD/10 - مقدمة من باكستان بعنوان : " عقد اتفاقية دولية لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية " (٢٧ آذار / مارس ١٩٧٩) .
- (٣) CD/23 - مقدمة من الاتحاد السوفياتي وبلغاريا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية ومنغوليا وهنغاريا ، بعنوان : " مشروع اتفاقية دولية حول تدعيم ضمانات الأمان للدول غير النووية " (٢١ حزيران / يونيو ١٩٧٩) .
- (٤) CD/25 - مقدمة من باكستان بعنوان : " ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية ضدها " (٢٦ حزيران / يونيو ١٩٧٩) .
- (٥) CD/27 - مقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية بعنوان : " اقتراح بتوصية تقدمها لجنة نزع السلاح الى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من الهجمات بالأسلحة النووية " (٢ تموز / يوليه ١٩٧٩) .
- (٦) CD/53 - تضم تقرير " الفريق العامل المخصص للنظر في والتفاوض على ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها " الى لجنة نزع السلاح (١٤ آب / أغسطس ١٩٧٩) .
- (٧) CD/55 - تضم قرارات الجمعية العامة ٣٤/٨٤ و ٣٤/٨٥ و ٣٤/٨٦ (٥ شباط / فبراير ١٩٨٠) .

- (٨) CD/75 - مقدمة من فنلندا بعنوان : " رسالة مؤرخة في ١٢ آذار/ مارس ١٩٨٠ وموجهة الى رئيس لجنة نزع السلاح من الممثل الدائم لفنلندا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف ، تعرض ورقة عمل تحوى آراء للحكومة الفنلندية " (١٤ آذار/ مارس ١٩٨٠) .
- (٩) CD/77 - تضم مقرا اتخذته لجنة نزع السلاح بانشاء فريق عامل مخصص لمواصلة التفاوض من أجل التوصل الى اتفاق بشأن ترتيبات دولية فعالة لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في أمان من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها (١٧ آذار/ مارس ١٩٨٠) .
- (١٠) CD/120 - مقدمة من باكستان بعنوان " مشروع قرار يمكن أن يعتمده مجلس الأمن كتدبير موقت بشأن " اتخاذ ترتيبات دولية فعالة تؤمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها " (١٧ تموز/ يوليه ١٩٨٠) .
- (١١) CD/125* - تقرير " الفريق العامل المخصص لمواصلة التفاوض من أجل التوصل الى اتفاق بشأن ترتيبات دولية فعالة لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في أمان من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها " الى لجنة نزع السلاح (٧ آب/ أغسطس ١٩٨٠) .
- (١٢) CD/140 - تحوى قرارى الجمعية العامة ١٥٤/٣٥ و ١٥٥/٣٥ (٣ شباط/ فبراير ١٩٨١) .
- (١٣) CD/151 - تحوى مقرا اتخذته لجنة نزع السلاح باعادة انشاء الفريق العامل المخصص للترتيبات الدولية الفعالة لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في أمان من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها ، وفقا لولايته خلال دورة ١٩٨٠ (١٣ شباط/ فبراير ١٩٨١) .
- (١٤) CD/153 - مقدمة من بلغاريا بعنوان : " ترتيبات دولية فعالة لا عطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها " (١٨ شباط / فبراير ١٩٨١) .
- (١٥) CD/161 - مقدمة من باكستان بعنوان : " ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية ضدها " (٤ آذار/ مارس ١٩٨١) .

- (١٦) CD/176 - مقدمة من الاتحاد السوفياتي بعنوان: "رسالة مؤرخة في ٧ نيسان / أبريل ١٩٨١ وموجهة الى رئيس لجنة نزع السلاح من ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لاجابة الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ورئيس مجلس السوفيات الأعلى باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، السيد ليونيد بريجنيف على السؤال الموجه من الجريدة اليونانية تانيا " (١٠ نيسان / أبريل ١٩٨١) .
- (١٧) CD/177 - مقدمة من المملكة المتحدة بعنوان: " ورقة عمل مقدمة من المملكة المتحدة بشأن موضوع الترتيبات الدولية الفعالة لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مأمن من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها " (١٠ نيسان / أبريل ١٩٨١) .
- (١٨) CD/184 - مقدمة من باكستان بعنوان: " كتاب مؤرخ ١٢ حزيران / يونيه ١٩٨١ من ممثل باكستان الدائم الى رئيس لجنة نزع السلاح باحالة قرارين اتخذهما المؤتمر الاسلامي الثاني عشر لوزراء الخارجية المنعقد في بغداد من ١ الى ٦ حزيران / يونيه ١٩٨١ " ، ومشملة على " القرار رقم ٢٨ / ١٢ - ٤ : تعزيز أمن الدول غير النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها " (١٥ حزيران / يونيه ١٩٨١) .

"تانيا - أوراق عمل الفريق العامل المخصص للترتيبات الدولية الفعالة لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في أمن من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها

- (١) CD/SA/WP.1 and Rev.1 - قائمة وثائق حول مسألة الترتيبات الدولية الفعالة لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في أمن من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها (٢٥ نيسان / أبريل ١٩٨٠ و ٢٠ شباط / فبراير ١٩٨١) .
- (٢) CD/SA/WP.2 - مقدمة من الرئيس بعنوان: " ترتيبات دولية فعالة لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في أمن من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها : ألف - نطاق وطبيعة الترتيبات " (٢٠ حزيران / يونيه ١٩٨٠) .
- (٣) CD/SA/WP.3 - مقدمة من باكستان بعنوان: " مشروع قرار يمكن أن يتخذه مجلس الأمن كتدبير موقت بشأن اتخاذ ترتيبات دولية فعالة تؤمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها " (١٥ تموز / يولييه ١٩٨٠) .

- (٤) CD/SA/WP.4 - مقدمة من بلغاريا بعنوان : " أشكال الترتيبات اللازمة لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مأمن من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها " (١٧ تموز / يوليه ١٩٨٠) .
- (٥) CD/SA/WP.5 - مقدمة من الرئيس بعنوان : " مراحل النظر في مضمون الترتيبات الدولية الفعالة لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في أمن من استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها ضدها " (١٧ تموز / يوليه ١٩٨٠) .
- (٦) CD/SA/WP.6 - مقدمة من هولندا ومشملة على اقتراح بادراج " صيغة مشتركة " لضمانات أمانات سلبية في قرار لمجلس الأمن (٨ تموز / يوليه ١٩٨٠) .
- (٧) CD/SA/WP.7 - مقدمة من باكستان ، ومشملة على اقتراحات تتصل بالبدائل (دال) في المرحلة الثانية من الوثيقة CD/SA/WP.5 (١٣ تموز / يوليه ١٩٨١) .
- (٨) CD/SA/WP.8 - مقدمة من بلغاريا ومشملة على طروحات تتصل بالبدائل (دال) في المرحلة الثانية من الوثيقة CD/SA/WP.5 وبالمقترحات المقدمة بشأنه (٢١ تموز / يوليه ١٩٨١) .

ثالثاً - قائمة بالمواد المعدة ليستخدمها أعضاء الفريق العامل المخصص الذي أنشأته لجنة نزع السلاح في ٥ تموز / يوليه ١٩٧٩ للنظر في ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية ، وللتفاوض بشأنها

- (١) البيانات التي أُلقيت في الجلسات العامة وجلسات اللجان المخصصة للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ؛
- (٢) البيانات التي أُلقيت في الهيئة العامة واللجنة الأولى للدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة
- (أ) الهيئة العامة
- (ب) اللجنة الأولى (عامة)
- (ج) اللجنة الأولى (المشروع السوفياتي للاتفاقية) ؛
- (٣) الاعلانات الصادرة عن الدول الخسر الحائزة للأسلحة النووية والمتضمنة لتطمينات بعدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ؛
- (٤) قرار مجلس الأمن ٢٥٥ (١٩٦٨) ؛
- (٥) قرارات الجمعية العامة بشأن عدم استخدام الأسلحة النووية ؛

- (٦) القرار المتعلق بالضمانات الأمنية الذي اعتمده مؤتمر الدول غير الحائزة للأسلحة النووية عام ١٩٦٨ ؛
- (٧) الجزء المتصل بالضمانات الأمنية من الوثيقة الختامية الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار ؛
- (٨) الوثيقة الختامية الصادرة عن الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة المقررة لنزع السلاح ، الفقرات ٥٦ - ٥٩ بشأن الضمانات الأمنية ؛
- (٩) اضافة وملحقات للقائمة :
- ١٠ ' مقترح قدمته الولايات المتحدة بشأن تعزيز ثقة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بتأمينها من استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية (A/C.1/33/7 ، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨) ؛
- ١١ ' قرار الجمعية العامة ٢٩٢٦ (د - ٢٧) : عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية وحظر استعمال الأسلحة النووية حضرا دائما ؛
- ١٢ ' ورقة عمل تتضمن مشروع بروتوكول اضافي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بشأن وضع نظام للضمانات الأمنية في اطار المعاهدة " (NPT/CONF/22 ، ١٥ أيار / مايو ١٩٧٥) ؛
- ١٣ ' الاعلانات الصادرة عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والصين ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة بصدد البروتوكول الثاني لمعاهدة ثلاثيولكو .

"رابعاً - قائمة بالبيانات التي أُلقيت في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة بشأن مسألة الترتيبات الدولية الفعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية

"خامساً - قائمة بالبيانات التي أُلقيت في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة بشأن مسألة الترتيبات الدولية الفعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية

"سادساً - المحاضر الحرفية غير الرسمية لمداولات الأفرقة العاملة المخصصة بشأن الضمانات الأمنية (١) المحاضر الحرفية غير الرسمية لسبع جلسات عقدها الفريق العامل المخصص خلال عام ١٩٧٩ .

" المرفق باء "

" ورقة عمل من الرئيس "

" مراحل النظر في مضمون الترتيبات الدولية الفعالة
لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية
في أمان من استعمال هذه الأسلحة أو التهديد
باستعمالها ضدها "

يجدر بالملاحظة أن الفريق العامل المخصص السابق قد أشار في تقريره إلى أن الاتفاق على مضمون الترتيبات الرامية إلى ضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في أمان من استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها ضدها يمكن أن يسهل الاتفاق على شكل الترتيبات .

وعلى ضوء ذلك ، يبدو أن من المناسب والمستصوب أن يركز الفريق العامل عمله ، في الوقت الحاضر ، على المسائل المتعلقة بمضمون الترتيبات ، بقصد التوصل ، قدر الامكان ، إلى منطلق مشترك . وفي ضوء مختلف الآراء والمقترحات التي طرحتها الوفود بشأن نطاق وماهية عمل الفريق العامل لدورته لعام ١٩٨١ ، يمكن لبعض مراحل النظر في الموضوع أن تكون بمثابة توجيهات عامة للمداولات والمفاوضات في الفريق العامل بشأن الترتيبات الدولية الفعالة لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في أمان من استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها ضدها .

" المرحلة الأولى : تعيين مختلف سمات الضمانات المتعلقة بعدم استعمال الأسلحة النووية
أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة لهذه الأسلحة "

ألف - كما تنعكس في التعهدات التي أخذتها الدول الحائزة للأسلحة النووية على عاتقها ، على النحو الذي صيغت به في بياناتها الأحادية الطرف الواردة في الوثيقة CD/SA/WP.2 (المرفق باء للوثيقة * CD/125) .

باء - كما تنعكس في المقترحات المقدمة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على النحو الوارد في الوثيقة CD/SA/WP.2 (المرفق باء للوثيقة * CD/125) .

" المرحلة الثانية : النظر في بدائل ممكنة يمكن استقصاؤها في البحث عن " منطلق
مشترك " أو " صيغة " "

ألف - بانتظار نزع السلاح النووي ، حظر كلي على استعمال الأسلحة النووية .

- باء - تأكيد قاطع من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية لجميع الدول غير الحائزة لها بعدم استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها ضدها .
- جيم - تأكيد قاطع من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية لجميع الدول غير الحائزة لها بعدم استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها ضدها ، مشفوع ببيانات تفسيرية من جانب كل دولة حائزة للأسلحة النووية .
- دال - صيغة مشتركة لضمانات الأمان تتضمن ما يمكن أن يثار من عناصر في المفاوضات في لجنة نزع السلاح ويتفق عليه جميع المعنيين .
- هاء - صيغة مشتركة تستطيع التوفيق بين العناصر الواردة في التعهدات الأحادية الحالية للدول الحائزة للأسلحة النووية .
- واو - اعلانات رسمية أحادية الطرف ، متماثلة في مضمونها ، تصدرها الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن عدم استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة لها والتي لا يوجد لديها مثل هذه الأسلحة في أراضيها .
- زاي - امكانية النظر في اضافة مركز رسمي وقانوني أكبر على الاعلانات الأحادية القائمة للدول الحائزة للأسلحة النووية .
- حاء - تعهدات عن طريق اتفاقيات تعقد بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والمشاركين في المناطق الخالية من الأسلحة النووية .

* * *

" ومن الممكن النظر في البحث والتفاوض بشأن المضمون والصياغة المحددين للصيغة المشتركة في مرحلة لاحقة ، رهنا بالتقدم المحرز بشأن مرحلتي المناقشة داخل الفريق العامل .

دال - الأسلحة الكيميائية

١٠٢ - نظرت اللجنة في بند جدول الاعمال المعنون " الأسلحة الكيميائية " ، وفقا لبرنامج عملها ، من ٢٣ آذار / مارس حتى ٣ نيسان / ابريل ومن ١٣ حتى ١٧ تموز / يولييه . واستزادت اللجنة من النظري هذا البند في الفترتين ١٣ الى ١٧ نيسان / ابريل و ٣ الى ٧ آب / أغسطس .

١٠٣ - وكان معروضا على اللجنة بصدد النظري هذا البند ، بالاضافة الى وثائق قدمت من قبل :

(أ) الوثيقة CD/142 المؤرخة في ١٠ شباط / فبراير ١٩٨١ والمقدمة من وفد السويد بعنوان " ورقة عمل : حظر استبقاء أو احتياز قدرة حربية كيميائية تتيح استخدام الأسلحة الكيميائية " .

(ب) الوثيقة CD/164 المؤرخة في ١٩ آذار / مارس ١٩٨١ والمقدمة من فنلندا بعنوان " انشاء قدرة لمراقبة الأسلحة الكيميائية : المرحلة الحالية للمشروع الفنلندي وأهدافه فيها " .

(ج) الوثيقة CD/167 المؤرخة في ٢٦ آذار / مارس ١٩٨١ والمقدمة من وفد كندا بعنوان " متطلبات التحقق والمراقبة فيما يتعلق بمعاهدة للحد من الأسلحة الكيميائية على أساس تحليل للأنشطة " .

(د) الوثيقة CD/168 المؤرخة في ٢٧ آذار / مارس ١٩٨١ والمقدمة من وفد الصين بعنوان " ورقة عمل - حظر الأسلحة الكيميائية : في تعريف عوامل الحرب الكيميائية " .

(هـ) الوثيقة CD/169 المؤرخة في ٢٧ آذار / مارس ١٩٨١ والمقدمة من وفد الصين بعنوان " ورقة عمل : تفكيك منشآت الانتاج / وسائل انتاج الأسلحة الكيميائية " .

(و) الوثيقة CD/173 المؤرخة في ٣ نيسان / ابريل ١٩٨١ والمقدمة من وفد كندا بعنوان " التخلص من العوامل الكيميائية " .

(ز) الوثيقة CD/178 المؤرخة في ١٦ نيسان / ابريل ١٩٨١ والمقدمة من فنلندا حاملة دعوة من الحكومة الفنلندية الى حلقة عمل للتحقق من الأسلحة الكيميائية .

(ح) الوثيقة CD/124/Rev.1 المؤرخة في ٢٤ نيسان / ابريل ١٩٨١ والمقدمة من وفد اندونيسيا بعنوان " تنقيح للوثيقة CD/124 بشأن تعريف العامل الكيميائي وعامل الحرب الكيميائية " .

(ط) الوثيقة CD/195 المؤرخة في ١٤ تموز / يولييه ١٩٨١ والمقدمة من وفد يوغوسلافيا بعنوان " ورقة عمل : العوامل المعجزة " .

(٦) الوثيقة CD/196 المؤرخة في ١٦ تموز / يوليه ١٩٨١ والمقدمة من فنلندا بعنوان "التحليل التتبعي لعوامل الحرب الكيميائية".

(ك) الوثيقة CD/197 المؤرخة في ١٧ تموز / يوليه ١٩٨١ والمقدمة من وفد رومانيا بعنوان "ورقة عمل - مقترحات بصدد عناصر لا تفاقية بشأن الاسلحة الكيميائية : التعاريف والمعايير".

(ل) الوثيقة CD/199 المؤرخة في ٢٤ تموز / يوليه ١٩٨١ والمقدمة من وفد تشيكوسلوفاكيا بعنوان : " ورقة عمل - تعريف التوكسينات وخصائصها".

(م) الوثيقة CD/203 المؤرخة في ٣٠ تموز / يوليه ١٩٨١ والمقدمة من وفد هولندا بعنوان "التشاور والتعاون ، وتدابير التحقق واجراءات تقديم الشكاوى في اطار اتفاقية الحظر الكامل والفعال لاستحداث. ونتاج وتخزين جميع الاسلحة الكيميائية وتدويرها".

(ن) الوثيقة CD/212 المؤرخة في ١٣ آب / اغسطس ١٩٨١ والمقدمة من وفد الصين بعنوان " بعض وجهات النظر حول حظر الاسلحة الكيميائية".

١٠٤- وكانت اللجنة ، في جلستها العامة ١٠٥ المعقودة في ١٢ شباط / فبراير ١٩٨١ ، قد قررت أن تنشيء من جديد لمدة دورتها لعام ١٩٨١ ، الفريق العامل المعني بالاسلحة الكيميائية الذي كان قد أنشيء في ١٧ آذار / مارس من أجل دورتها لعام ١٩٨٠ ، بحيث يستطيع أن يواصل عمله على أساس ولايته السابقة . كذلك قررت اللجنة أن يقدم الفريق تقريراً الى اللجنة عن مدى تقدم عمله في أي وقت مناسب ، ولكن قبل اختتام دورتها لعام ١٩٨١ على أي حال (الوثيقة CD/151).

١٠٥- كذلك قررت اللجنة ، في جلستها العامة ١٠٧ يوم ١٧ شباط / فبراير ١٩٨١ ، أن تعين ممثل السويد رئيساً للفريق العامل المخصص .

١٠٦- وفي الجلسة العامة ١٢٧ المعقودة في ٢٤ نيسان / ابريل ١٩٨١ ، قدم رئيس الفريق العامل المخصص تقريره المرحلي عن عمل الفريق العامل المخصص (الوثيقة CD/179 and Add.1)

١٠٧- وفي الجلسة العامة ١٣٧ المعقودة في ١٤ تموز / يوليه ١٩٨١ ، قررت اللجنة ، استجابة لتطلب رئيس الفريق العامل المخصص ، دعوة المدير العام لمنظمة الصحة العالمية ومدير المكتب الاوروبي الاقليمي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة الى تسمية ممثلين يحضرون بعض اجتماعات الفريق العامل المخصص للاسلحة الكيميائية ، بغية تزويدهم اياه ، حين يبدو ذلك ضرورياً ، بمعلومات تقنية بشأن تحديد سميات المواد الكيميائية والسجل الدولي للكيميائيات المحتملة السمية .

١٠٨- وفي الجلسة العامة ١٤١ ، المعقودة في ٢٨ تموز / يوليه ١٩٨١ ، أدلى رئيس الفريق العامل ببيان كان ثمرة المفاوضات التي طلب منه أن يجريها حول مسألة اعادة النظر في ولاية الفريق العامل . وعلقت وفود عدة على هذا البيان .

١٠٩- عقد الفريق العامل المخصص ٢٢ اجتماعاً خلال الفترة الواقعة بين ١٨ شباط / فبراير و ١٧ آب / أغسطس ١٩٨١ ، وجرى الرئيس أيضاً مشاورات غير رسمية خلال تلك الفترة ، وقدم الفريق العامل المخصص ، نتيجة لمداولاته ، تقريراً الى اللجنة (الوثيقة CD/220).

١١٠- وفي جلستها العامة ١٤٨ المعقودة في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨١، اعتمدت اللجنة تقرير الفريق العامل المخصص الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من هذا التقرير ونصه كما يلي .

أولاً - مقدمة

" اعتمدت لجنة نزع السلاح في جلستها العامة ١٠٥ المعقودة في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨١ المقرر التالي :

وتقرر اللجنة كذلك أن تنشيء من جديد ، للعمل طوال دورتها لعام ١٩٨١، الأفرقة العاملة المخصصة لدراسة اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها ، والأسلحة الكيميائية والأسلحة الإشعاعية ، التي سبق انشاؤها في ١٧ آذار/مارس لخدمة دورتها لعام ١٩٨٠ ، كما يتسنى لها مواصلة عملها على أساس ولايتها السابقة .

على أنه من المفهوم أن اللجنة ستولى ، في أقرب وقت ممكن ، استعراض ولايات الأفرقة العاملة المخصصة الثلاثة بهدف تكيفها ، حسب الاقتضاء ، لدفع عجلة تقدم عملية المفاوضات نحو هدف اتخاذ تدابير ملموسة في مجال نزع السلاح .

...

وعلى الأفرقة العاملة المخصصة أن تقدم تقارير الى اللجنة عن تقدم أعمالها في أي وقت مناسب وذلك على أية حال قبل اختتام دورتها لعام ١٩٨١ (الوثيقة CD/151) .

ثانياً - تنظيم العمل والوثائق

" وعينت اللجنة ، في جلستها العامة ١٠٧ المعقودة في ١٧ شباط/فبراير ١٩٨١ السفير سي . ليد غارد (السويد) رئيساً للفريق العامل المخصص . وعملت السيدة ل . فالدهايم - ناتشورال رئيسة وحدة جنيف ، مركز الأمم المتحدة لنزع السلاح ، أمينة للفريق العامل المخصص .

" وعقد الفريق العامل المخصص ١٢ جلسة في الفترة من ١٨ شباط/فبراير الى ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨١ و ١١ جلسة في الفترة من ١٧ حزيران/يونيه الى ١٧ آب/أغسطس ١٩٨١ .

"وقررت لجنة نزع السلاح ، في جلستها العامتين ١٠٤ المعقودة في ١٠ شباط / فبراير ١٩٨١ و ١٢٢ المعقودة في ٧ نيسان / أبريل ١٩٨١ على التوالي ، دعوة ممثلي الدول التالية غير الأعضاء في اللجنة ، بناءً على طلبهم ، للمشاركة في جلسات الفريق العامل المخصص وهي : اسبانيا والدانمرك وسويسرا وفنلندا والنرويج والنمسا •

"وعلى أساس المقرر الذي اتخذته اللجنة في جلستها العامة ١٣٧ ، يوم ١٤ تموز / يولييه ١٩٨١ ، دعيت منظمة الصحة العالمية والمكتب الأوروبي لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة السي تسمية ممثلين عنهما لحضور بعض اجتماعات الفريق العامل بغية تقديم معلومات تقنية عند الضرورة • واستجابة لهذه الدعوة حضر الدكتوران مرسييه وبارتريك ، من البرنامج الدولي للأمن الكيميائي ، المشترك بين منظمة العمل الدولية وبرنامج البيئة ومنظمة الصحة العالمية ، والدكتوران هويسمان وجيلبير من السجل الدولي للكيمياءات المحتملة السمية التابع لبرنامج البيئة ، بعض مشاورات الرئيس أو اجتماعات الفريق العامل التي تناولت موضوع تحديد معايير السمية •

"وقد وضع الفريق العامل المخصص في اعتباره ، وهو ينهض بولايته ، الفقرة ٧٥ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، التي تقول : ان الحظر الكامل والفعال لاستحداث وانتاج وتخزين جميع الأسلحة الكيميائية وتدمير هذه الأسلحة يمثل واحداً من أشد تدابير نزع السلاح الحاحاً • وبناءً على ذلك ، فان عقد اتفاقية حول الأسلحة الكيميائية هو واحدة من أكثر مهام المفاوضات المتعددة الأطراف الحاحاً • وكذلك وضع الفريق العامل في اعتباره القرار ٣٥ / ١٤٤ باء الذي جاءت الفقرة ٣ من منطوقه تحت لجنة نزع السلاح على أن تواصل ، اعتباراً من بداية دورتها التي ستعقد في عام ١٩٨١ ، المفاوضات بشأن وضع اتفاقية متعددة الأطراف من هذا القبيل بوصفها مسألة ذات أولوية عالية ، أخذة في الاعتبار جميع المقترحات القائمة والمبادرات المستقبلية •

"وخلال دورة ١٩٨١ عرضت على لجنة نزع السلاح الوثائق الرسمية التالية التي تتناول الأسلحة الكيميائية :

- الوثيقة CD/142 المقدمة من السويد والمعنونة " حظر استبقاء أو احتياز مقدرة حربية كيميائية تتيح استخدام الأسلحة الكيميائية (٤ مرفقات) " •
- الوثيقة CD/164 المقدمة من فنلندا والمعنونة " انشاء قدرة لمراقبة الأسلحة الكيميائية - المرحلة الحالية للمشروع الفنلندي وأهدافها " •
- الوثيقة CD/167 المقدمة من كندا والمعنونة " متطلبات التحقق والمراقبة فيما يتعلق بمعاهدة للحد من الأسلحة الكيميائية على أساس تحليل الأنشطة " •
- الوثيقة CD/168 المقدمة من الصين والمعنونة " حظر الأسلحة الكيميائية : في تعريف عوامل الحرب الكيميائية " •
- الوثيقة CD/169 المقدمة من الصين والمعنونة " تفكيك منشآت الانتاج / وسائل انتاج الأسلحة الكيميائية " •
- الوثيقة CD/173 المقدمة من كندا والمعنونة " التخلص من عوامل الحرب الكيميائية " •
- الوثيقة CD/124/Rev.1 المقدمة من اندونيسيا والمعنونة " تنقيح الوثيقة CD/124 بشأن تعريف العامل الكيميائي وعامل الحرب الكيميائية " •

- الوثيقة CD/179 and Add.1 للمعونة " تقرير مرحلة مقدم من الرئيس الى لجنة نزع السلاح عن عمل الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية " •
- الوثيقة CD/183 المقدمة من كندا والمعونة " ورقة عمل مفاهيمية بشأن التحقق من تحديد الأسلحة " •
- الوثيقة CD/195 المقدمة من يوغوسلافيا والمعونة " العوامل المعجزة " •
- الوثيقة CD/196 المقدمة من فنلندا والمعونة " التحليل التبعي لعوامل الحرب الكيميائية " •
- الوثيقة CD/197 المقدمة من رومانيا والمعونة " اقتراحات لعناصر اتفاقية للأسلحة الكيميائية " •
- الوثيقة CD/199 المقدمة من تشيكوسلوفاكيا والمعونة " تعريف التوكسينات وخصائصها " •
- الوثيقة CD/203 المقدمة من هولندا والمعونة " المشاورات والتعاون ، وتدابير التحقيق واجراءات الشكاوى " •
- " وأثناء اضطلاع الفريق العامل بعمله خلال دورته لعام ١٩٨١ عمت عليه ورقات العمل التالية :
- CD/CW/WP.7 and Rev.1 المعونة " خطوط عامة مقترحة من الرئيس لعمل الفريق — الجزء ١ " •
- CD/CW/WP.8 and Corr.1 المعونة " خطوط عامة مقترحة من الرئيس لعمل الفريق — الجزء ٢ " •
- CD/CW/WP.9 المقدمة من كندا والمعونة " التحقق والأسلحة الكيميائية " •
- CD/CW/WP.10 and Corr.1 المعونة " خطوط عامة مقترحة من الرئيس لعمل الفريق — الجزء ٣ " •
- CD/CW/WP.11 المقدمة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبولندا ومنغوليا والمعونة " الأسلحة الكيميائية : الأنشطة التي ينبغي أن تغطيها اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية " •
- CD/CW/WP.12 المعونة " خطوط عامة مقترحة من الرئيس لعمل الفريق — الجزء ٤ " •
- CD/CW/WP.13 المعونة " خطوط عامة مقترحة من الرئيس لعمل الفريق — الجزء ٥ " •
- CD/CW/WP.14 المعونة " خطوط عامة مقترحة من الرئيس لعمل الفريق — الجزء ٦ " •
- CD/CW/WP.15 المقدمة من بلغاريا وبولندا وهنغاريا والمعونة " الأسلحة الكيميائية : تعاريف " •
- CD/CW/WP.16 المقدمة من فرنسا والمعونة " الاعلانات وتدمير المواد والمرافق " •

- CD/CW/WP.17 المقدمة من فرنسا والمعنونة " الأسلحة الكيميائية — التعاريف والمعايير " •
- CD/CW/WP.18 المقدمة من استراليا والمعنونة " تعليقات أولية عن الخطوط العامة الموحدة المقترحة من رئيس الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية " •
- CD/CW/WP.19 " مقترحات مقدمة من رئيس الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية بصدد عناصر اتفاقية للأسلحة الكيميائية " •
- CD/CW/WP.20 المعنونة " مقترحات من رئيس الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية بصدد عناصر اتفاقية للأسلحة الكيميائية " •
- CD/CW/WP.21 المعنونة " اقتراحات من رئيس الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية بعناصر اتفاقية للأسلحة الكيميائية " •
- CD/CW/WP.22 and Corr.1 and Rev.1 المعنونة " تقرير الرئيس الى الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية عن المشاورات التي أجريت بشأن القضايا المتعلقة بتحديدات السمية " •
- CD/CW/WP.23 المقدمة من استراليا والمعنونة " التحقق من الأسلحة الكيميائية : لجنة الخبراء الاستشارية " •
- CD/CW/WP.24 المقدمة من استراليا والمعنونة " اتفاقية الأسلحة الكيميائية : مساعدة الأطراف " •
- CD/CW/WP.25 المقدمة من استراليا والمعنونة " التحقق من الأسلحة الكيميائية : بصمة الأصبغ المثيلية الفوسفورية " •
- " كما قدمت أثناء دورة اللجنة لعام ١٩٨١ ورقات غرف الاجتماعات التالية أيضا :
- CD/CW/CRP.5 and Rev.1 and 2 المعنونة " مقترحات مقدمة من الرئيس فيما يتعلق بقضايا تقنية خاصة يتعين تناولها خلال أعمال لجنة نزع السلاح في عام ١٩٨١ بشأن الأسلحة الكيميائية " •
- CD/CW/CRP.6 المعنونة " قائمة بمواضيع يتعين مناقشتها فيما يتعلق بالتعاريف والمعايير ذات الأهمية بالنسبة لاتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية " •
- CD/CW/CRP.7 المقدمة من بلجيكا والمعنونة " اقتراح تعاريف (تنقيح الوثيقة CD/94) " •
- CD/CW/CRP.8 المقدمة من فرنسا والمعنونة " معايير التعريف " •
- CD/CW/CRP.9 المعنونة " قائمة بالأسئلة التي طرحت أمام وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والولايات المتحدة الأمريكية في الجلسة المعقودة في ٣٠ آذار / مارس ١٩٨١ فيما يتعلق بالتقرير الثنائي، CD/112 والخطوط العامة المقترحة من الرئيس لعمل الفريق العامل " •

- CD/CW/CRP.10 and Add.1 and 2 and Corr.1 and Rev.1 المعنونة "مشروع تقرير محلي الى لجنة نزع السلاح" *
— CD/CW/CRP.11 المعنونة " مذكرة من الرئيس " *
— CD/CW/CRP.12 المعنونة " مقترحات لاجراء مشاورات بشأن تحديدات السمية " *
— CD/CW/CRP.13 and Corr.1 المعنونة " نص موحد لمقترحات بصدد العنصرين أولاً وأولاً (مكرر) والمرفق الأول في اتفاقية للأسلحة الكيميائية ، ورد يوم الجمعة ٢٦ حزيران / يونيه ١٩٨١ " *
— CD/CW/CRP.14 المقدمة من استراليا المعنونة " تعديلات الوفد على الوثيقتين CD/CW/WP.19 و CD/CW/WP.20 ، وهي تخضع للمراجعة *
— CD/CW/CRP.15 and Add.1 المعنونة " مقترحات منقحة مقدمة من الرئيس لعناصر اتفاقية للأسلحة الكيميائية " *
— CD/CW/CRP.16 and Add.1 المعنونة " مجموعة التعديلات المقترح ادخالها على مشاريع العناصر والمرفقات التي اقترحها الرئيس في الوثائق CD/CW/WP.19 to 20 .
— CD/CW/CRP.17/Rev.1, Add.1, 2, Rev.2, 3 and Corr.1 مشروع تقرير الفريق العامل ،المخصص للأسلحة الكيميائية الى لجنة نزع السلاح " *
— CD/CW/CRP.18 المعنونة " اقترح من رئيس الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية بتقديم توصية من الفريق العامل الى لجنة نزع السلاح تتعلق باتخاذ قرار بشأن الأعمال الأخرى الواجب الاضطلاع بها بصدد طرق تحديدات السمية في اتفاقية للأسلحة الكيميائية " *

"ثالثاً - مداولات النظر المضموني أثناء دورة ١٩٨١"

"أجرى الفريق العامل ، خلال اضطلاعهم بمهمته ، دراسة أخرى مضمونية وأكثر تفصيلاً للقضايا الواجب تناولها في التفاوض بشأن اتفاقية متعددة الأطراف بشأن حظر كامل وفعال لاستحداث ونتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وبشأن تدمير هذه الأسلحة . فخلال الجزء الأول من دورة اللجنة لعام ١٩٨١ بنى الفريق العامل عمله على أساس الخطوط العامة التي اقترحها الرئيس والواردة في الوثائق CD/CW/WP/7,8,10,12,13 and 14 . وفي الجلسة العامة ١٢٧ للجنة قدم الرئيس تقريره عن عمل الفريق خلال الجزء الأول من دورة عام ١٩٨١ كما ورد في الوثيقة CD/179 . وخلال الجزء الثاني من الدورة نظر الفريق العامل في مشروع عناصر اتفاقية للأسلحة الكيميائية كما ورد في CD/CW/WP.19, 20 and 21 .

"وعلى أساس بيانات الوفود وكذلك تعليقاتها الشفوية والخطية ، قام الرئيس ، في جهده يستهدف صياغة الاطار الأولي لا اتفاقية مقبلة حول الأسلحة الكيميائية ، الذي قد يكون في وسعه تيسير متابعة العمل ، باعداد صيغ منقحة لمشاريع عناصر مثل تلك الاتفاقية . الا أن هذه العناصر المنقحة لا تعكس جميع وجهات النظر التي ظهرت حول بعض القضايا ، وتشتمل على عناصر تخالفت

حولها آراء الوفود • ذلك أن بعض الوفود لم تتر من المستصوب ، في المرحلة الراهنة ، الدخول في نقاش حول بعض العناصر ، ولا سيما بعض تلك المتصلة بقضايا التحقق ، منطلقاً من الاعتقاد بأن ذلك سابق لأوانه الى أن يتم التوصل الى اتفاق عام على نطاق المحظورات • هذا بينما قامت وفود أخرى بالاعراب عن آرائها حول هذه العناصر ، منطلقاً من الاعتقاد بأن من الممكن أن تدرس في المرحلة الراهنة وأن تمهد لمفاوضات مقبلة • ويرد أدناه نص العناصر المنقح الذي قدمه الرئيس ووجهات النظر المخالفة في التعليقات على تلك العناصر • الا أن هذه التعليقات لا تسجل جميع مواقف الوفود التي قدمت وجهات النظر المخالفة المذكورة • وقد احتفظت الوفود بحق استئناف النظر في هذه المقترحات وغيرها في الوقت المناسب •

"العناصر التي اقترحها الرئيس وملخص التعليقات بصدد ها

العنصر الأول

"حكيم عام

"ينبغي أن تتعهد كل دولة طرف في هذه الاتفاقية ، كما هو مبين في العناصر التالية ، بالأداء في أي حال من الأحوال باستحداث أو إنتاج أسلحة كيميائية ، أو احتيازها على نحو آخر ، أو تخزينها أو اسماكها أو نقلها ، وبتدمير ما هو موجود من مخزونات الأسلحة الكيميائية ووسائل إنتاج هذه الأسلحة أو التخلص منها على نحو آخر •

"التعليقات

- ذهبت بعض الوفود الى أن هذا العنصر نافل لا ضرورة له ، على أساس أن من شأنه تعقيد بنية الحظر الرئيسي الذي تقوم عليه الاتفاقية وجعل هذا الحظر أقل وضوحاً • وأكدت أن تضمين هذا العنصر بعض المحظورات مع عدم تضمينه غيرها سيثير جوانب التباس بصدد نطاق الاتفاقية • ولكن وفوداً أخرى ، كانت توافق على هذا العنصر ، اعتقدت أنه جوهري لأنه يذكر بعبارات جلية هد في الاتفاقية الرئيسية ، وهما مجموعة من المحظورات والزام بتدمير ما هو موجود من المخزونات ووسائل إنتاج الأسلحة المذكورة • هذا الى أن من شأن هذا العنصر أن يكفل الطابع الالزامي للتعهدات التي سيرتبط بها الأطراف في الاتفاقية المقبلة •

- وكان من رأى بعض الوفود أن الاتفاقية ، كما تكون شاملة بطبيعتها ، ينبغي أن تهدف الى تحريم للأسلحة الكيميائية بجميع جوانبها ، وبالتالي يجب أن يجعل حظر استعمال الأسلحة الكيميائية مشمولاً أيضاً بنطاق الاتفاقية • وكان مما قالوه أن من شأن ذلك أن يعزز الحظر الوارد في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ باضافته تدابير التحقق اليه وبتوسيعه ليشمل بعض الحالات العدائية التي يعتبرون أن البروتوكول لم يتناولها ، إذ أنه لا يتناول بالحظر ، في رأيهم ، الاستعمال المواد الكيميائية في الحرب • الا أن وفوداً أخرى ذهبت الى أن بروتوكول ١٩٢٥ يتضمن بالفعل حظر استعمال شاملاً ، فلا ينبغي إذن أن يتكرر ذكره لأن من شأن هذا التكرار أن يضعف ذلك البروتوكول • وكان من رأى بعض الوفود أن من شأن آلية التحقق في اتفاقية مقبلة أن تستتبع تقسيم

الدول الأطراف في البروتوكول الى فئتين على أساس التزاماتها : تلك التي أصبحت اطرافا في الاتفاقية وقبلت التزامات التحقق التي تقضي بها ، وتلك التي لم تصبح أطرافا في الاتفاقية وبالتالي لا تحصل الالتزامات المذكورة . كما بدا للبعض أن تكرر ذكر حظر الاستعمال من شأنه أن يلقي شكوكا على حجية البروتوكول المعترف بها . الا أن جميع الوفود اتفقت على أنه لا ينبغي لشيء في هذه الاتفاقية أن ينتقص من فعالية بروتوكول ١٩٢٥ .

- وأيدت بعض الوفود فكرة تضمين نطاق الاتفاقية حظرا على وجه التحديد للتخطيط والتنظيم والتدريب على استعمال الأسلحة الكيميائية لأهداف عدائية ، بغية الغاء الحرب الكيميائية كليا . واعتراض آخرون بأن مثل هذا الحظر سيكون عسير التنفيذ والتحقق . وبالإضافة الى ذلك أكد أن حظر الاستحداث والانتاج والتخزين والامساك بشأن جميع وسائل الحرب الكيميائية ، وتشيليه ما يتصل بذلك من كيماويات وذخائر ونبائط ومعدات وأدوات لانتاج الأسلحة الكيميائية ، من شأنه أن يفضي الى ازالة احتمالات الحرب الكيميائية الفعلية .

- وذهبت بعض الوفود الى أن نطاق الاتفاقية يجب أن يشمل حظر استحداث (و . و) كيماويات لأغراض عدائية ، تستتبع استخدام الخصائص السمية لهذه الكيماويات لا ضد البشر فحسب بل ضد الحيوان والنبات أيضا . وأشارت بعض الوفود الى أنها تفضل أن يشمل نطاق الاتفاقية جميع المواد الكيميائية التي يمكن أن تكون ذات آثار سامة على جميع مقومات البيئة ، بينما قال آخرون أن الحظر يجب أن يستند الى الأغراض العدائية ، فيتناول استخدام الخصائص السمية للكيميائيات ضد البشر وحدهم ، لأسباب منها أن شيوخ استعمال بعض هذه الكيماويات لأغراض مدنية من شأنه أن يجعل التحقق صعبا جدا .

- واقترحت بعض الوفود أن يشار ، حيثما كان ذلك مناسباً ، الى الصلة بين نطاق اتفاقية الأسلحة البيولوجية ونطاق اتفاقية للأسلحة الكيميائية .

العنصر الثاني

"تعريف عام للأسلحة الكيميائية"

١ - "المتصور أن تشمل الأسلحة الكيميائية ، على النحو المشار اليه في العنصر الأول ، ما يلي :

(أ) المواد الكيميائية المهلكة البالغة السمية ، وسواها من المواد الكيميائية المهلكة ومن المواد الكيميائية المؤذية وكذلك سوابق هذه المواد الكيميائية ، المعدة لأغراض عدائية أو أغراض عسكرية تنطوي على استخدام الخصائص السمية لهذه المواد الكيميائية بوصفها أسلحة ، شريطة أن تكون أنواعها متسقة مع هذه الأغراض وكمياتها كافية لها ؛

(ب) الذخائر والنبائط المصنعة خصيصا لتسبب الموت أو أضرار أخرى من خلال الخصائص السمية للمواد الكيميائية التي تنبعث منها ، وكذلك المعدات المصنعة خصيصا لكي تستخدم على نحو مباشر في معرض استعمال الذخائر أو النبايط المذكورة .

٢ - والمتصور أن ترد في المرفق الأول تعاريف المواد الكيميائية المهلكة البالغة السمية والمواد الكيميائية المهلكة الأخرى ، والمواد الكيميائية المؤذية الأخرى ، والسوابق •

تعليقات

- اقترحت بعض الوفود ، طلبا لمزيد من الوضوح ، أن يعزج العنصران الأول والثاني معا ، وأن يضافا على نحو نص العنصر الأول المقترح في الوثيقة CD/CW/WP.19 • وقالت ان ذلك يجعل الحظر يغطي استحداث وانتاج واحتياز وتخزين وامسك مايلي : (أ) المواد الكيميائية المهلكة البالغة السمية ، وسواها من المواد الكيميائية المهلكة ومن المواد الكيميائية المؤذية ، وسوابق هذه المواد الكيميائية ، باستثناء تلك الموجهة لأغراض غير عدائية أو لأغراض عسكرية لا تتطوى على استخدام أسلحة كيميائية ، شريطة أن تكون أنواعها وكمياتها متناسقة مع الأغراض المذكورة ، (ب) أية ذخائر أو نبائط ، مصممة خصيصا لتسبب الموت أو أضرار أخرى من خلال الخصائص السمية للمواد الكيميائية التي تنبعث بنتيجة استعمال تلك الذخائر او النبائط ، (ج) أية معدات مصممة خصيصا لكي تستخدم على نحو مباشر في معرض استخدام الذخائر او النبائط المذكورة • وقالت وفود أخرى أنها تفضل الابقاء على صيغة العنصر الأول ، التي يبدو لها أنها تعكس بصورة واضحة جدا فرض الاتفاقية الرئيسي ، وهو فرض مجموعة من المحظورات ، من جهة وفرض التزام محدد بتدمير المخزونات ووسائل الانتاج القائمة ، من جهة أخرى • وأضافت أنها ترى ، في هذه الحال ، جعل العنصر الثاني يتضمن تعريف الأسلحة الكيميائية ، لغرض الحظر وفرض التدمير كليهما •

- وقال وفد أنه يرى ، لاسباب منطقية ، أن يعكس ترتيب الفقرتين الفرعيتين الواردتين في الفقرة ١ من العنصر •

- واقترحت وفود أخرى أن تدرج ، بعد الحرب (أ) وقبل عبارة المواد الكيميائية المهلكة ، كلمات عوامل الحرب الكيميائية المصنوعة من •

- وقالت وفود أخرى أنها تود أن يتم أيضا ادراج تعاريف لتعابير عوامل الحرب الكيميائية والأغراض العدائية والأغراض غير العدائية والأغراض المباحة والذخائر الكيميائية ووسائل انتاج الأسلحة الكيميائية •

- وكان من رأى وفود أخرى أن تدرج جميع التعاريف في صلب الاتفاقية ذاته لا في مرفق ، مع استدراكها بأن التفاصيل التقنية ، تلك المتصلة بطرائق تحديد السمية ، يجب أن تبقى في المرفق •

- واقترحت بعض الوفود أن من الواجب فهم الأسلحة الكيميائية على أنها تشمل على بعض المواد الكيميائية التي ، وان لم تكن سامة بطبيعتها ، يمكن أن تستخدم كأسلحة كيميائية ، كالمواد الكيميائية النفسانية ومبيدات الأعشاب • ورأت وفود أخرى صعوبات كبرى في هذا الاقتراح •

- وقالت بعض الوفود أنها تعتبر انه لم يتم في هذا العنصر ايضاح معيار الأغراض العامة بما فيه الكفاية • وكانت وجهة نظرها أن من الواجب صياغة تعريف عوامل الحرب الكيميائية على نحو يبين أن هذه الأسلحة تشمل جميع الاسلحة الكيميائية التي يمكن أن تستخدم لأغراض عدائية لتسبب الموت أو الاصابة أو الأذى لحياة البشر والحيوان والنبات •

"المرفق الأول"

"التعاريف والمعايير"

- ١ - "المتصور أن يتم الاتفاق على التعاريف والمعايير والطرق الواردة في هذا المرفق لأغراض هذه الاتفاقية •
- ٢ - "المادة الكيميائية المهلكة البالغة السمية " هي أية مادة كيميائية سامة أيا كانت طريقة انتاجها ، ذات جرعة مهلكة متوسطة تعادل أو تقل عن ٠.٥ مجم / كجم (بالحقن تحت الجلد) أو ٢.٠٠٠ مجم د /م (بالاستنشاق) ، حين تقاس بالطرق المحددة في الفقرة ٦ من هذا المرفق •
- ٣ - أي "مادة كيميائية مهلكة أخرى " هي أية مادة كيميائية سامة ، أيا كانت طريقة انتاجها ، ذات جرعة مهلكة متوسطة تزيد على ٠.٥ مجم / كجم (بالحقن تحت الجلد) أو ٢.٠٠٠ مجم د /م (بالاستنشاق) وتعادل أو تقل عن ١٠ مجم / كجم (بالحقن تحت الجلد) أو ١٠.٠٠٠ مجم د /م (بالاستنشاق) حين تقاس بالطرق المحددة في الفقرة ٦ من هذا المرفق •
- ٤ - أي "مادة كيميائية مؤذية أخرى " هي أية مادة كيميائية سامة ، أيا كانت طريقة انتاجها ، ذات جرعة مهلكة متوسطة تزيد على ١٠ مجم / كجم (بالحقن تحت الجلد) أو ٢٠.٠٠٠ مجم د /م (بالاستنشاق) ، حين تقاس بالطرق المحددة في الفقرة ٦ من هذا المرفق •
- ٥ - "السوابق " هي مجموعات من مواد كيميائية ، اذا جعلت تتفاعل كيميائيا بعضها مع بعض ، تشكل ، من بين مواد أخرى أيضا ، مواد كيميائية من النوع المبين في الفقرات ٢-٤ من هذا المرفق •
- ٦ - طرق تحديد السمية وتعيين المواد الكيميائية •
[تصاغ تفاصيلها فيما بعد]

"تعليقات"

- ١ - كان الرأي ، عموما ، أن تعريف "السوابق " يتطلب مزيدا من الدراسة •
- ٢ - واعترضت بعض الوفود على استعمال عبارة " أيا كانت طريقة انتاجها " فـي الفقرات ٢-٤ ، على أساس أن من شأنها أن تشير التباسا ازام اتفاقية الأسلحة البيولوجية •

العنصر الثالث

"حظر النقل"

"ينبغي أن تتعهد كل دولة طرف في هذه الاتفاقية بما يلي :

(أ) عدم نقل أى اسلحة كيميائية ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، الى
أى جهة ؛

(ب) عدم نقل أى مواد كيميائية مهلكة بالغة السمية تم انتاجها
أو احتيازاها على نحو آخر لأغراض مباحة ، بأنواع وكميات ملائمة لأغراض الأسلحة
الكيميائية ، الى أية جهة بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، الا أن تكون دولة طرفا ،

(ج) عدم مساعدة أو تشجيع أو تحريض أى جهة ، بصورة مباشرة أو غير
مباشرة ، على مباشرة أنشطة تكون الدولة الطرف ذاتها ملتزمة بالامتناع عنها
بمقتضى الاتفاقية •

"تعليقات"

- كان من رأى بعض الوفود أن حظر نقل المواد الكيميائية المهلكة البالغة السمية
ينبغي أن يوسع ليشمل المواد الكيميائية المهلكة الأخرى • الا أن أحد الوفود ذهب الى أن الحظر
الوارد في الفقرة (ب) أعلاه ، بشأن نقل المواد الكيميائية المهلكة البالغة السمية الى الدول الأعضاء ،
يرد ضمنا على نحو فرعي في الفقرة (ج) ، ولذلك لا حاجة ليراد نص خاص بشأن المواد الكيميائية
المهلكة البالغة السمية ، خصوصا وأن هذا قد يحمل على أنه أدنى درجة من التطبيق الدقيق للحكم
الوارد في الفقرة (ج) •

- واعتبر أحد الوفود أن ما ينطوى عليه العنصر الثالث ، بصورة ضمنية ، من صحة نقل
مواد كيميائية مهلكة بالغة السمية بأنواع وكميات ملائمة لأغراض الأسلحة الكيميائية الى دولة طرف أخرى
يجب ألا ينطبق الا اذا كانت هذه المواد الكيميائية تستهدف أغراضا مباحة •

- ورأت بعض الوفود أنه ينبغي أن يسمح للدول الأطراف ان تنقل مخزونات القائمة
من الأسلحة الكيميائية الى دول أطراف أخرى لغرض تدمير هذه الأسلحة •

- ورأت بعض الوفود أن صياغة هذا الحظر ليست على قدر كاف من الوضوح نظرا
لغموض تعريف الأسلحة الكيميائية •

العنصر الرابع

"الاعلانات"

"١- ينبغي أن تتعهد كل دولة طرف في هذه الاتفاقية بالقيام ، في غضون
٣٠ يوما من بدء نفاذ الاتفاقية أو بعد انضمام الدولة الطرف اليها ، بالأعلان عما يلي:

- (أ) حيازتها أو عدم حيازتها لأسلحة كيميائية ؛
- (ب) المخزون لديها من الأسلحة الكيميائية ومن وسائل إنتاج هذه الأسلحة ؛
- (ج) خططها لتدبير مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلن عنها أو تحويلها الى أغراض مباحة وفقا للعنصر الخامس حين يكون ذلك مناسبا ؛
- (د) خططها لتدبير أو تفكيك الوسائل المعلن عنها لإنتاج الأسلحة الكيميائية ، أو تحويلها وفقا للعنصر الخامس حين يكون ذلك مناسبا .
- ٢- ويتبغي أن يعلن عن المواد الكيميائية المهلكة البالغة السمية التي تتم احتيازها لأغراض عسكرية غير عدائية • ويتبغي ان يعلن أيضا عن موقع المنشآت التي تنتج فيها المواد الكيميائية المهلكة البالغة السمية لهذه الأغراض • والمتصور أن تورد المسائل المتعلقة بالمضمون والشكل في المرفق الثالث •

تعلقيات

- اعتبرت بعض الوفود أن هذا العنصر لا يضمن تفريقا في معاملة الاعلانات التي يستقل كل منها بخصوصية مميزة ، قائلين أنه سيكون من الضروري إعادة صياغة العنصر من حيث نطاق الأنشطة التي يجب الاعلان عنها والمهل الزمنية لمختلف الاعلانات •
- وكان من رأى بعض الوفود أن جميع الدول الأطراف الحائزة لمخزونات من الأسلحة الكيميائية ووسائل إنتاج هذه الأسلحة يجب أن تقوم في وقت واحد بالاعلانات ذات الصلة •
- وذهبت بعض الوفود الى أنه ينبغي تقديم جميع الاعلانات فور بدء نفاذ الاتفاقية أو في انضمام الدول الاطراف اليها •
- وقالت بعض الوفود أنه لن يكون في المستطاع اصدار الاعلانات المتعلقة بموقع مخزونات الأسلحة الكيميائية في حدود المهلة الزمنية المنصوص عليها في العنصر •
- وكانت وجهة نظر بعض الوفود أن مرافق حشد الاسلحة الكيميائية بالذخائر ومنظومات الأسلحة المشددة المعدة لاستخدام عوامل الحرب الكيميائية يجب أن يعلن عنها وقت بدء النفاذ •
- واعتبرت بعض الوفود أنه ينبغي أن تعلن الدول الاطراف ، في موعد لا يتجاوز عشر سنوات بعد بدء نفاذ الاتفاقية ، عن وقف الأنشطة كليا وتدبير أو تحويل المواد والمرافق التي يحتاج اليها لعمليات التخطيط والتنظيم والتدريب التي تستهدف التمكين من استخدام الخصائص السامة للمواد الكيميائية بوصفها أسلحة كيميائية في القتال •
- واعتبرت بعض الوفود أن صياغة هذا الحظر ليست على قدر كاف من الوضوح نظرا لغموض تعريف الأسلحة الكيميائية •

المرفق الثاني

"الاعلانات عن حيازة مخزونات من الأسلحة الكيميائية ووسائل لانتاج هذه الأسلحة والخطط الموضوعه لتدميرها أو تحويلها للأغراض المباحة ، ومهمل وأشكال اصدار تلك الاعلانات

١ - "ينبغي أن تتضمن الاعلانات المنصوص عليها في العنصر الرابع معلومات عما يلي :

- (أ) أنواع مخزونات الأسلحة الكيميائية وكمياتها ومواقعها ؛
- (ب) مواقع وقدرة وسائل انتاج الأسلحة الكيميائية ، بما في ذلك المرفق المتخصص في الانتاج المباح للمواد الكيميائية المهلكة البالغة السمية ؛
- (ج) الخطط الموضوعه لتدمير أو تحويل مخزونات الأسلحة الكيميائية بما في ذلك مواعيد التدمير والتحويل وتحديد أنواع وكميات ومواقع منشآت التدمير والتحويل ؛
- (د) الخطط الموضوعه لتدمير وسائل انتاج الأسلحة الكيميائية أو تفكيكها أو تحويرها بما في ذلك مكانها وسعتها •

٢ - ينبغي أن ترسل الاعلانات المنصوص عليها في العنصر الرابع الى الوديع، الذي يتولى توزيعها على الدول الأخرى الأطراف في الاتفاقية في غضون أسبوع واحد من تلقيه اياها •

٣ - ينبغي أن تكون الاعلانات كافية المعلومات لكي يتسنى التحقق من المعلومات بصورة مستقلة عن طريق وسائل التحقق الوطنية والدولية المتاحة للدول الأخرى الأطراف في الاتفاقية •

تعليقات

- كان من رأى بعض الوفود أن من السابق لأوانه الايحاء بطبيعة ومضمون الاعلانات ما دام لم يتم التوصل بعد الى اتفاق مبدئي على الجوانب العامة للاعلانات الواردة في العنصر الرابع •
- وكان الرأى عموماً أن هناك تفاصيل أخرى ستتوجب صياغتها بصدد توحيد أشكال الاعلانات •

- وذهبت بعض الوفود الى أنه لا ينبغي الزام الدول الأطراف بالاعلان عن موقع مخزونات الأسلحة الكيميائية لدى بدء نفاذ الاتفاقية بل أن تعلن عن الموقع الذى سيتم فيه تجميع هذه المخزونات في وقت محدد بعد بدء النفاذ •

- وأعتبرت بعض الوفود أن صياغة هذا المرفق ليست على قدر كاف من الوضوح نظراً لغموض تعريف الأسلحة الكيميائية •

العنصر الخامس

"التدمير والتحويل والتفكيك والتحويل"

- ١ - "ينبغي أن تتعهد كل دولة طرف في هذه الاتفاقية :
(أ) بتدمير مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية أو تحويلها لأغراض مباحة؛
(ب) بتدمير أو تفكيك ما لديها من وسائل إنتاج الأسلحة الكيميائية ."
- ٢ - "يمكن تحويل وسائل إنتاج الأسلحة الكيميائية بصفة مؤقتة ، قبل تدميرها أو تفكيكها نهائيا ، بغرض تدمير المخزونات من الأسلحة المذكورة . وينبغي أن تكون عمليات التدمير والتحويل والتفكيك المنصوص عليها في هذا العنصر في غضون عشر سنوات بعد بدء نفاذ الاتفاقية أو بعد أن تكون قد انضمت إليها دولة طرف سيتوجب عليها تنفيذ هذه الأحكام ."
- ٣ - "والمتصور أن تورد في المرفق الثالث المسائل المتعلقة بالاجراءات بما فيها الاشعارات فيما يتصل بما ينص عليه هذا العنصر ."

"تعليقات"

- أعربت بعض الوفود عن اعتراضها المبدئي على امكانية التحويل و/ أو التحويل الواردة ضمنا . الا انها قالت ان في وسعها أن تقبل عبارة " التحويل " شريطة أن يكون التحويل والتحويل دائما تحويرا مؤقتا لوسائل إنتاج الأسلحة الكيميائية يستهدف تدمير مخزونات الأسلحة المذكورة .
- وكان رأي بعض الوفود أن تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية لا ينبغي له أن يخلول الى عشر سنوات . فاذا كان لا بد للتدمير أن يحتاج الى كل هذا الوقت فهي ترى أنه ينبغي ، بانتظار ذلك ، أن توضع مخزونات الأسلحة الكيميائية تحت اشراف دولي .
- وقالت بعض الوفود انه ينبغي التماس أشكال مناسبة من التعاون الدولي بغية تنفيذ الأحكام المتصلة بتدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية بالنسبة لجميع الدول الأطراف .
- وذ هبت بعض الوفود الى أن مخزونات الأسلحة الكيميائية التي تملكها دولة طرف ما يمكن أن تنقل بقصد تدميرها الى دولة طرف أخرى وأن تدمر فيها .

المرفق الثالث

" تد مير مخزونات الأسلحة الكيميائية ووسائل إنتاجها المعلن عنها أو تفكيكها أو تحويلها لأغراض مباحة

١ - ينبغي أن يبدأ الأعداد لتد مير أو تحويل مخزونات الأسلحة الكيميائية لأغراض مباحة فور بدء نفاذ الاتفاقية . وينبغي أن يضطلع بالاختزان المؤقت لوسائل إنتاج الأسلحة الكيميائية ، المعروف باسم " اللف بالنفطلين " ، فور بدء نفاذ الاتفاقية ، وأن يستمر الى أن يبدأ تد ميرها أو تفكيكها أو تحويلها لأغراض مباحة .

٢ - ينبغي أن تتخذ الأحكام الواردة في العنصر الخامس على نحو يتيح التحقق من تنفيذها عن طريق وسائل التحقق الوطنية والدولية .

٣ - ينبغي أن يتم اشعار الوديع بتقدم تد مير أو تحويل مخزونات الأسلحة الكيميائية ، وتد مير أو تفكيك أو تحويل وسائل إنتاجها ، على أساس سنوي ، الى أن تعلن الدولة الطرف ازالة النجائية لمخزوناتها ووسائل إنتاجها . ويقوم الوديع بتوزيع الاشعارات المذكورة على الدول الأطراف الأخرى في الاتفاقية في غضون أسبوع واحد من تلقيه اياها .

" تعليقات

- رأيت بعض الوفود أن مضامين هذا المرفق يتوجب أن يتناولها مزيد من التفصيل .
- وذهبت بعض الوفود الى أن المضمون المقترح لهذا المرفق ، في جانب كبير منه ، ليس ذا صلة مباشرة بالعنصر الخامس ، بل يعالج جوانب يرد نسر بشأنها في عناصر أخرى . واعترضت على هذا المرفق .
- وكان من رأى بعض الوفود ان اختزان وسائل إنتاج الأسلحة الكيميائية بطريقة " اللف بالنفطلين " يجب أن يكون تحت اشراف دولي .

العنصر السادس

"المواد الكيميائية المهلكة بالغة السمية المعدة لأغراض عسكرية غير عدائية"

"ينبغي أن تتعهد كل دولة طرف في هذه الاتفاقية بعدم امتلاك مواد كيميائية مهلكة بالغة السمية المعدة لأغراض عسكرية غير عدائية بكمية اجمالية تزيد في أى وقت على ألف كيلوغرام • وعلى أى دولة طرف تنتج مواد كيميائية مهلكة بالغة السمية المعدة لأغراض عسكرية غير عدائية أن تقوم بهذا الانتاج في مرفق متخصص وحيد لا تتجاوز طاقته •••••"

"تعليقات"

— تساءلت بعض الوفود هل من السداد حقاً أن يسمح لجميع الدول ، بـخـض النظر عن حجمها ، بامتلاك كمية ترتفع الى الف كيلوغرام من المواد الكيميائية المهلكة بالغة السمية والمعدة لأغراض عسكرية غير عدائية • واعتبرت وفود أخرى أن الالف كيلوغرام للأغراض المذكورة هي كمية مفرطة بالنسبة لاي دولة طرف •

العنصر السابع

"العلاقة مع معاهدات أخرى"

" ليس في هذه الاتفاقية ما ينبغي أن يفسر بأنه يحد أو ينتقص ، بأى حال ، من الالتزامات التي تتعهد بها أى دولة بمقتضى بروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخائقة أو السامة أو ما شابهها وللوسائل الحربية البكتريولوجية ، الموقع بجنيف في ١٧ حزيران / يونيه ١٩٢٥ ، أو بمقتضى اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الاسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) أو التوكسينية وتدبير هذه الاسلحة ، التي فتح باب توقيعها في ١٠ نيسان / أبريل ١٩٧٢ ، أو أى معاهدة دولية أخرى ، أو أى من قواعد القانون الدولي المرعية الناضمة للمنازعات المسلحة •

"تعليقات"

— ذهبت بعض الوفود الى انه ينبغي ان تضاف الى المعاهدات التي يشير اليها النص اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى • بينما قالت وفود أخرى انها تفضل ان تحذف الإشارة الى اية معاهدات محددة •

— كان من رأى بعض الوفود أن يستعاض عن عبارة أى دولة بمقتضى بعبارة الدول الاطراف في •

— اقترحت بعض الوفود حذف عبارة أو أى من قواعد القانون الدولي المرعية الناضجة للمنازعات المسلحة ، بينما اقترح غيرها حذف كلمة المرعية فقط •

العنصر الثامن "التعاون الدولي"

١- ينبغي أن تنفذ هذه الاتفاقية بطريقة تؤدي الى تفضي عرقلة التنمية الاقتصادية أو التكنولوجية للدول الاطراف في الاتفاقية أو التعاون الدولي في ميدان الانشطة الكيميائية السلمية والحمائية ، بما في ذلك التبادل الدولي للكيمياويات والمعدات المستخدمة في انتاج أو استعمال العوامل الكيميائية لاغراض سلمية وحمائية وفقاً لاحكام الاتفاقية •

٢- ينبغي أن تتعهد كل دولة طرف في هذه الاتفاقية بأن تسهل أقصى تبادل ممكن للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية من أجل استعمال الكيمياويات لاغراض سلمية وحمائية تتفق مع أهداف هذه الاتفاقية ، وبأن تشجع هذا التبادل وتشارك فيه •

٣- ينبغي أن تتعهد كل دولة طرف في هذه الاتفاقية بتخصيص جزء كبير من الوفورات التي يمكن أن تتحقق في النفقات العسكرية ، نتيجة لتدابير نزع السلاح المتفق عليها في هذه الاتفاقية ، للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا سيما تنمية البلدان النامية •

"تعليقات"

— رأى بعض الوفود ان هذا العنصر ينبغي أن يتضمن التزامات قاطعة بمساعدة البلدان النامية عن طريق تدريبها وتزويدها بالتدابير الحمائية • وأعرب احد الوفود ، بالاضافة الى ذلك ، عن اعتقاده بأن الاتفاقية ينبغي ان تتضمن نصا عن تقديم المساعدة الى أى دولة طرف تتعرض لهجوم كيميائي أو لتهديد بهذا الهجوم •

— أعربت بعض الوفود ، دون اثاره الشكوك حول أهمية تدابير التعاون المشار اليها في هذا العنصر ، عن القلق ازاء اخطار نقل المعرفة التقنية اللازمة لانتاج الاسلحة الكيميائية من دولة طرف الى دولة طرف أخرى •

— أعربت بعض الوفود عن الشك في واقعية التعهد المتوخى في الفقرة ٣ ، وأشارت الى أن ادراجه في اتفاقية حول الاسلحة الكيميائية أمر غير سليم • وذكرت وفود أخرى ان الفقرة تشير الى الوفورات التي يمكن وتأخذ بعداً أصبح مقبولاً بالفعل في وثائق أخرى من وثائق الأمم المتحدة •

العنصر التاسع "حكم عام بشأن التحقق"

- ١- لغرض توفير ضمان الامتثال لاحكام الاتفاقية ، ينبغي أن توافق الدول الاطراف على ان التحقق سيتكون من تدابير وطنية ودولية على حد سواء، تعتبر مكملة بعضها لبعض ، كما هو مبين فيما يلي •
- ٢- يجرى هذا التحقق من خلال :
 - (أ) رصد الامتثال للعنصرين الاول والرابع ، بشأن حظر استحداث ونتاج الاسلحة الكيميائية او احتيازاها على نحو آخر، وتخزينها وارسالها ونقلها ؛
 - (ب) رصد الامتثال للالتزامات الواردة في العنصر الخامس بشأن :
 - تدمير مخزونات الاسلحة الكيميائية أو تحويلها لأغراض مباحة؛
 - تدمير أو تفكيك وسائل انتاج الأسلحة الكيميائية ؛
 - تحويل وسائل انتاج الاسلحة الكيميائية بصفة مؤقتة لغرض تدمير مخزونات الاسلحة المذكورة ؛
 - (ج) رصد الامتثال للالتزامات الواردة في العنصر السادس والمتعلقة بالمواد الكيميائية المهلثة البالغة السمية المعدة لأغراض عسكرية غير عدائية ؛
 - (د) معاينة الوقائع ، بما في ذلك عمليات التفتيش الموقعي عند الضرورة ، بشأن ما يزعم من وجود أوجه غموض في الامتثال للاتفاقية أو انتهاك لها •
- ٣- ستجرى تدابير التحقق الوطنية بواسطة جهاز مراقبة وطني تنظمه أو تعينه أو تستخدمه كل دولة طرف وفقا لتشريعها الخاص •
- ٤- وفيما يتعلق بتدابير التحقق الدولية ، ينبغي أن تنشأ لجنة خبراء استشارية بخية توفير هيئة دائمة لرصد تنفيذ احكام هذه الاتفاقية والامتثال لها نيابة عن الأسرة الدولية ، وذلك بتأمين امكانية الوصول الى بيانات دولية ومشورة خبراء ، فيكون ذلك أساسا لتقييم هذا الامتثال •

تعليقات

- (الفقرة ١) : أعربت بعض الوفود عن اعتقادها بأن تدابير التحقق الدولية ينبغي أن تكون الاساس في عملية التحقق ، وان تدابير التحقق الوطنية ينبغي أن تكون مجرد تكملة للتدابير الدولية •

- أدت بعض الوفود على أهمية تدابير بناء الثقة ، التي تستحق أن تناقش في سياق قضايا التحقق ، ولا سيما تلك المتصلة بالاعلانات •
- (الفقرة ١) : أعربت بعض الوفود عن اعتقادها بأن تدابير التحقق الوطنية ينبغي أن تكون الأساس في عملية التحقق ، وأن تدابير التحقق الدولية تكميلية فحسب ، وأن تكن ضرورية •
- (الفقرة ٢ (ب)) : ذكر احد الوفود أن تحويل وسائل انتاج الأسلحة الكيميائية بصفة مؤقتة ليس مقبولا •
- (الفقرة ٢ (د)) : أشار بعض الوفود بحذف عبارة بما في ذلك عمليات التفتيش الموقعي •
- (الفقرة ٢ (د)) : اعتبر احد الوفود أن عبارة أوجه غموض ليست واضحة بما فيه الكفاية •
- (الفقرة ٣) : أعرب بعض الوفود عن الاعتقاد بأنه ينبغي أن يترك لكل دولة أن تقرر ما اذا كانت تدابير التحقق الوطنية تتطلب أية منظمة وطنية محددة •
- (الفقرة ٤) : أشار بعض الوفود بحذف عبارة نيابة عن الجماعة الدولية وذلك بتأمين امكانية الوصول الى بيانات دولية ومشورة خبراء ، فيكون ذلك أساسا لتقييم هذا الامتثال • حتى لا تدخل التباسا على دور اللجنة الاستشارية في مجال التحقق من الامتثال كما هو مفصل في العنصر الثامن والملحق الخامس •
- (الفقرة ٤) : قالت بعض الوفود أنها تفضل أن يستعاض عن عبارة الاسرة الدولية بعبارة الدول الأعضاء •
- (الفقرة ٤) : كان من رأى بعض الوفود أنه ينبغي أن تقوم اللجنة الاستشارية أيضا بتقييم البيانات المتجمعة ، وأن التفاصيل التي تتناول هذا النشاط يجب أن تورد في العنصر الثالث عشر والرفق الخامس • الا أن وفودا أخرى قالت أنها ترى أن التقييم يجب أن تقوم به بالدرجة الاولى كل دولة طرف على حدة •
- (الفقرة ٤) : أشارت بعض الوفود بالاستعاضة بالكلمات التالية عن النص الوارد بعد كلمة " استشارية " : " وذلك لتأمين اتاحة بيانات دولية ومشورة خبراء دوليين فيوفر ذلك أساسا لتقييم تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية والامتثال كما هي موصوفة في العنصر الثالث عشر والرفق الخامس " •
- (الفقرة ٤) : اعتبرت بعض الوفود أن تعبير رصد غير دقيق بالقدر الكافي ، ولذلك تحفظت بموقفها ازاء هذا العنصر •
- (الفقرة ٤) : اشارت بعض الوفود احلال كلمة تحقق محل كلمة رصد في مختلف اجزاء العنصر •

العنصر العاشر

" التشريع وتدابير التحقق على الصعيد الوطني "

- ١ - ينبغي أن تتعهد كل دولة طرف في هذه الاتفاقية باتخاذ أية تدابير تراها لازمة وفقاً لاجراءاتها الدستورية لحظر ومنع أى نشاط ينتهك أحكام

الاتفاقية في أى مكان تحت ولايتها أو سيطرتها ، بما في ذلك تأسيس جهاز تحقق وطني وفقا للعنصر التاسع •

٢- والمعذور أن تورد في المرفق الرابع التوصيات والخطوط التوجيهية التي تتعلق بوظائف وتنظيم جهاز التحقق الوطني •

"تعليقات"

- تساءل بعض الوفود عن ضرورة هذا العنصر •
- اشار بعض الوفود بحذف عبارة تراها لازمة من الفقرة ١ •
- اشار بعض الوفود بحذف عبارة بما في ذلك ••••• للعنصر التاسع من نهاية الفقرة ١ •

"المرفق الرابع"

"توصيات وخطوط توجيهية تتعلق بوظائف وتنظيم جهاز التحقق الوطني"

(لا تزال محتويات هذا المرفق بحاجة الى صياغة)

تعليقات

- قالت بعض الوفود انها تفضل أن يكون التشديد على وظائف مثل هذا الجهاز اكبر من التشديد على بنائه التنظيمي •

العنصر الحادي عشر

"وسائل التحقق التقنية الوطنية"

١- " ينبغي أن تتعهد كل دولة طرف في هذه الاتفاقية بعدم استعمال وسائل التحقق الوطنية ، بما في ذلك الوسائل التقنية الوطنية ، المتاحة لها لغرض رصد الامتثال لاحكام هذه الاتفاقية ، الا في حدود اتساق هذا الاستعمال مع مبادئ القانون الدولي المعترف بها عامة •

٢- " ينبغي ان تتعهد كل دولة طرف في هذه الاتفاقية ألا تعرقل، ولا سيما عن طريق استخدام تدابير الاخفاء المتعمد ، وسائل التحقق التقني الوطنية التي تستعملها الدول الاطراف الاخرى وفقا للفقرة ١ من هذا العنصر •

تعليقات

- اقترح بعض الوفود ادراج عبارة ، وفق الاصول وطبقا للفقرة ١ من العنصر التاسع بعد عبارة كل دولة طرف في هذه الاتفاقية الفقرة ١ •

- ذكرت بعض الوفود أنها لا تستطيع الموافقة على هذا العنصر الا بعد أن يتم توضيح المدى الذي ينبغي أن يصل اليه تعهد الدول الاطراف بأن توزع على الدول الأطراف الاخرى المعلومات التي تحصل عليها عن طريق وسائل التحقق التقني الوطنية •

- اعتبر أحد الوفود أنه ينبغي زيادة تفصيل وتوضيح عبارة تدابير الاخفاء المتعمد •

العنصر الثاني عشر

"التشاور والتعاون"

١- " ينبغي ان تتعهد الدول الاطراف في هذه الاتفاقية بتبادل التشاور والتعاون ، ولا سيما من خلال اللجنة الاستشارية المشار اليها في العنصر

التاسع ، في حل أى مشاكل قد تنشأ فيما يتعلق بأهداف الاتفاقية أو في تطبيق أحكامها •

٢- " ينبغي أن يكون لاي دولة طرف في هذه الاتفاقية ، لديها ما يدعوها الى الاعتقاد بأن أى دولة طرف اخرى تسلك على نحو مخل بالتزامها بمقتضى هذه الاتفاقية ، الحق في طلب معلومات سواء على نحو ثنائي أو من خلال اللجنة الاستشارية بغية توضيح الموقف • وينبغي أن يقترن مثل هذا الطلب بايضاحات مناسبة لدواعي القلق •

٣- " يمكن ايضا الاضطلاع بالتشاور والتعاون المنصوص عليهما في هذا العنصر عن طريق اجراءات دولية مناسبة تتخذ في اطار الامم المتحدة ووفقا لميثاقها • ويمكن أن تشمل هذه الاجراءات الدولية خدمات المنظمات الدولية المختصة ، بالاضافة الى خدمات اللجنة الاستشارية •

تعليقات

- اعتبر بعض الوفود ان هيكل آلية الشكاوى ، المعالجة في هذا العنصر وكذلك في العنصر الثالث عشر ، ينبغي أن يكون اكثر وضوحا •

- رأى أحد الوفود أن عبارة "ففي أى مشاكل الواردة في الفقرة ١ غامضة أكثر مما ينبغي وطلب زيادة تفصيلها •

- اعتبر وفد آخر أن من الجوهرى توضيح الى اى مدى تنطوى العملية التشاورية الثنائية ، المشار اليها في هذا العنصر ، على التزامات باتاحة المعلومات للدول الاطراف الاخرى •

- رأت عدة وفود أن كلمة مناسبة بعد كلمة ايضاحات في الفقرة ٢ ليست دقيقة بالقدر الكافي وينبغي اما زيادة تفصيلها أو حذفها •

- أعربت بعض الوفود عن اعتقادها بأن الاجراءات المشار اليها في الفقرة ٣ ينبغي أن تتضمن اشارة محددة الى الجمعية العامة ومجلس الأمن • بيد أن الاراء اختلفت بشأن ما اذا كان ينبغي الاشارة اليهما معا أو الاشارة الى واحد منهما فقط •

العنصر الثالث عشر

" اللجنة الاستشارية

١- " ينبغي ان تنشأ اللجنة الاستشارية المشار اليها في العنصرين التاسع والثاني عشر عند بدء نفاذ هذه الاتفاقية • ويمكن لكل دولة طرف في هذه الاتفاقية أن تعين ممثلا واحدا في اللجنة • ويمكن للممثل أن يستعصم بمستشار أو أكثر • وينبغي أن يكون الوديع أو مثله الشخصي هو رئيس اللجنة ، ويدعوها الى الانعقاد مرة واحدة على الاقل في السنة ، وكذلك فور تلقي طلب من أى دولة طرف •

٢- " تتعهد كل دولة في هذه الاتفاقية بالتعاون الكامل مع اللجنة في الاضطلاع بمهامها • ويحق لكل مثل أن يطلب من الدول الاطراف ومن المنظمات الدولية عن طريق الرئيس ما يرى فيه الممثل عوناً على انجاز أعمال اللجنة من معلومات ومساعدة •

٣- " ينبغي ان تتولى اللجنة الاستشارية :

(أ) رصد تدابير مخزونات الاسلحة الكيميائية وتحويلها لغير اراض مباحة ، وكذلك تدابير وتفكيك وسائل انتاج الاسلحة الكيميائية وتحويلها بصفة مؤقتة ، كما جاء في العنصر الخامس ؛

(ب) رصد الانتاج المسموح به من المواد الكيميائية المهلكة البالغة السمية وفقاً للعنصر السادس ؛

(ج) اجراء معاينات وقائع مناسبة وتوفير آراء خبيرة ذات صلة بالمشاكل التي تثيرها دولة طرف ما بموجب احكام الاتفاقية ، وبخاصة فيما يتعلق بما يزعم من وجود أوجه غموض في الامتثال للاتفاقية أو انتهاك لها بناء على طلب دولة طرف ما ؛

(د) تيسير الامتثال للاتفاقية ، وذلك مثلاً عن طريق تطوير التوحيد القياسي الدولي للطرائق والاجراءات لتطبيقها اجهزة التحقق الوطنية والدولية؛

(هـ) استلام وتوزيع البيانات ذات الصلة بأحكام هذه الاتفاقية والتي قد تقدمها أجهزة التحقق الوطنية ؛

(و) التعاون الوثيق مع أجهزة التحقق الوطنية وتوفير المساعدة اللازمة لها ؛

٤- " ينبغي ان تكون اللجنة ، بعد التشاور مع الدولة الطرف المعنية ذات صلاحية لاجراء عمليات التفتيش الموقعية التي تستهدف :

(أ) المصادقة على المعلومات المتلقاة بشأن التدابير المعتمدة أو الجارية أو المنفذة وفقاً للفقرة الفرعية ٣ (أ) من هذا العنصر ؛

(ب) الاضطلاع بالرصد وفقاً للفقرة الفرعية ٣ (ب) من هذا العنصر •

د- " ينبغي أن يكون لأي طرف في هذه الاتفاقية ، لديها ما يدعوها الى الاعتقاد بأن أي دولة طرف أخرى تسلك على نحو مخل بالتزاماتها الناشئة من احكام هذه الاتفاقية ، الحق في أن تطلب اجراء استقصاء بواسطة اللجنة للظروف التي أدت الى اثاره القلق • ويمكن ان يشتمل هذا الطلب على طلب اجراء تفتيش موقعي وفقاً للفقرة الفرعية ٣ (ج) من هذا العنصر لتعيين وقائع الحالة ، وينبغي ان يقترن بشرح مناسب لسبب اعتبار الاستقصاء ضروريا • ولا ينبغي التفتيش الموقعي الا بعد التشاور مع الدولة الطرف

المعنية • فاذا لم توافق تلك الدولة الطرف على اجراء التفتيش الموقعي ، ينبغي لها ان تقدم تفسيرات مناسبة تفيد ان اجراء تفتيش موقعي من شأنه في ذلك الوقت ان يعرض مصالحها الوطنية العليا للخطر • ويمكن للطرف الطالب في هذه الحالة ان يتابع الشكوى في اطار الامم المتحدة وفقا للفقرة ٣ من العنصر الثاني عشر •

٦- " ينبغي أن تنظم أعمال اللجنة بطريقة تتيح لها اداء مهامها بطريقة فعالة ومنصفة ونزيهة • ويمكن لها ان تنشئ لجانا فرعية وأفرقة للتحقق للقيام بمهام محددة • وينبغي أن تبت اللجنة في المسائل الاجرائية المتصلة بتنظيم اعمالها بتوافق الآراء حيثما يمكن ذلك ، والا فبأغلبية من الحاضرين المصوتين • ولا ينبغي أن يجرى تصويت بشأن المسائل الموضوعية • واذا لم تتمكن اللجنة من تحقيق الاجماع فيما يتعلق بتقرير عن استقصاءات الوقائع أو بتقديم آراء خبيرة ، ينبغي لها ان تقدم الآراء المختلفة للخبراء المعنيين •

٧- " ينبغي ان تقدم اللجنة تقريرا سنويا عن جميع انشطتها الى الدول الاطراف في الاتفاقية • كما ينبغي ان تحيل اللجنة الى الوديع ، كلما طلبت منها دولة طرف اجراء استقصاء للوقائع أو تقديم آراء خبيرة بشأن مسألة محددة ، موجزا بالنتائج التي خلصت اليها أو الآراء الخبيرة يتضمن جميع الآراء والمعلومات المقدمة الى اللجنة خلال أعمالها • وينبغي أن يقوم الوديع بتوزيع الموجز على جميع الدول الاطراف •

٨- " ينبغي ان تنظر اللجنة في جميع المراحل في امكانية ايجاد حل ثنائي لاي نزاع وان تكون مستعدة للمساعدة فيه • وينبغي ان لا يعوق اي شيء حق دولة طرف ما في طلب معلومات من الدولة الطرف المعنية بشأن الانتهاكات المقترضة للاتفاقية •

٩- " والمتصور أن تورد في المرفق الخامس تفاصيل تنظيم واجراءات اللجنة ، وحقوق وواجبات أعضائها ، وحقوق وواجبات الاشخاص المعنيين لاجراء عمليات التفتيش ، واجراءات التفتيش وقواعد وضع التقارير •

تعليقات

— رأي بعض الوفود انه يتعين زيادة تفصيل هذا العنصر منوهة بان الاتفاق على اجراءات التحقق ربما يسر تقارب الآراء حول نطاق الاتفاقية • ورات وفود أخرى أن وظائف اللجنة الاستشارية وكذلك تدابير التحقق الدولية الاخرى لا يمكن ولا ينبغي ان ينظر فيها وأن تصاغ تفاصيلها الا مع المراعاة الحقة لنطاق وطبيعة الحظر الذي سيتقرر في اتفاقية مقبلة وعلى أساس رابطة متبادلة لا تنفصم معهما • وقال ان هذا ما جعلها حتى الان تمتنع عن اعلان آرائها بالتفصيل حول مهام اللجنة الاستشارية وولايتها •

— (الفقرة ١) : اعتبرت بعض الوفود ان فعالية اللجنة الاستشارية ستتضاءل اذا حدث أن ضمت مثلا عن كل دولة طرف ، ولذلك اشير بان اللجنة ينبغي أن تتألف من عدد محدود

من الاعضاء الذين يتم انتخابهم من بين الخبراء الذين تسيبهم الدول الاطراف • واسترضى الرئيس وهو يشعر ايضا بهذا القلق ، الانتباه الى الاتفاقية الوحيدة بشأن العقاقير المخدرة لعام ١٩٦١ كنموذج ممكن •

— (الفقرة ٣) : رأيت بعض الوفود أن اختصاص اللجنة الاستشارية ينبغي أن يشمل التحقيق في الوقائع المتعلقة بادمان استخدام الاسلحة الكيميائية من قبل دولة طرف ما أو بمساعدتها ، على أساس أن قرينة الاستخدام سوف تدل على انتهاك للالتزام بعدم استحداث الاسلحة الكيميائية أو انتاجها أو حيازتها أو تخزينها أو اسائها •

— (الفقرة ٣) : كان من رأى بعض الوفود أن التحقق من عدم انتاج مواد كيميائية لأغراض محظورة ينبغي أن يؤسس على نظام تفتيش موقعي ذى طابع عملي • وقالت انها تعتقد انه يمكن الاضطلاع بذلك دون الحاق أذى بمصالح الصناعة الكيميائية • وقالت بعض الوفود ان عمليات التفتيش هذه ينبغي أن تجرى بصورة دورية وعلى أساس انتقاء جزائي بحيث تتم في جو عملي وتعاوني • وأكدت وفود أخرى انه ليس هناك ما يدل على أن التفتيش الموقعي للصناعة الكيميائية يمكن أن ينفذ دون اضرار بالمصالح الاقتصادية •

— (الفقرة ٣) : أكد بعض الوفود على أن المهام الواردة في (أ) و (ب) ليست مهام اللجنة الاستشارية فقط ، ولكنها ايضا مهام اجهزة التحقيق الوطنية •

— (الفقرة ٣) : قالت بعض الوفود انها لا ترى اية ضرورة لفرض التزام باقامة أجهزة تحقق وطنية محددة •

— (الفقرة ٣) : أشارت بعض الوفود بأن الاجراءات اللازمة للتحقق من دعاوى الاستعمال ، والتي يحظرها بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، يمكن ايضا ان تصاغ خارج اطار الاتفاقية المزمعة حول الاسلحة الكيميائية •

— (الفقرة ٤) : قالت بعض الوفود انه يبدو لها أن عمليات التفتيش الموقعي كوسيلة لاثبات صدق المعلومات المتلقاة من دولة عضو يمكن أن تزيد من انعدام الثقة فيما بين الأمم ، وبالتالي لا يمكن ان تقبل • وقالت ايضا ان هذه الاحكام لم تناقش بما فيه الكفاية •

— (الفقرة ٥) : رأيت بعض الوفود ان الجملة الاولى وحدها هي الجملة المقبولة •

— (الفقرة ٥) : ورأت بعض الوفود أن عبارة ' للظروف التي أدت الى اثاره القلق ' ليست دقيقة بما فيه الكفاية ولذلك اشارت بحذفها •

— (الفقرة ٥) : رأيت بعض الوفود انه ، حتى اذا كان من حق كل دولة طرف ان تطلب اجراء تفتيش موضعي ، لا ينبغي ذكر ذلك على وجه التحديد • ورأت هذه الوفود ان اللجنة الاستشارية لا ينبغي أن تقرر الاضطلاع بتفتيش موقعي الا اذا لم تتمكن من الحصول على المعلومات اللازمة للتحقيق في الشكوى بوسائل أخرى •

— (الفقرة ٥) : اشارت بعض الوفود بادراج نص مؤداه انه ينبغي للجنة الاستشارية أن تنظر في اتخاذ اجراءات لاثبات وقائع الحالة ، وان تتخذ هذه الاجراءات ، ويمكن أن يشمل ذلك طلبات للحصول على معلومات ، واقتراحا ، عند اللزوم ، باجراء تفتيش موقعي •

- (الفقرة ٥) : رأيت بعض الوفود أن الجملة الرابعة الحالية ينبغي أن تنتهي بعد عبارة ' تفسيرات مناسبة ' •
- (الفقرة ٥) : رأيت بعض الوفود أنه ينبغي معالجة مسألة آلية الشكاوى برمتها في عنصر مستقل •

المرفق الخامس
"اللجنة الاستشارية"

(لا تزال محتويات هذا المرفق بحاجة الى صياغة)

"تعليقات"

العنصر الرابع عشر
"التعديلات"

يمكن لاي دولة طرف اقتراح تعديلات على هذه الاتفاقية • وينبغي أن يبدأ نفاذ التعديلات بالنسبة لكل دولة طرف تقبل التعديلات عند قبول أغلبية من الدول الاعضاء في الاتفاقية لهذه التعديلات • أما بالنسبة لكل دولة من الدول الاطراف المتبقية فيبدأ نفاذها في تاريخ قبولها لها •

"تعليقات"

العنصر الخامس عشر

"المؤتمرات الاستعراضية"

١ - "بعد بدء نفاذ هذه الاتفاقية بخمس سنوات، أو قبل هذا الموعد إذا طلب ذلك أغلبية من أطراف الاتفاقية بتقديم اقتراح على هذا الغرض إلى الوديع، ينبغي أن يعقد مؤتمر للدول الأطراف في الاتفاقية بجنيف في سويسرا، لاستعراض سير تنفيذ الاتفاقية، بهدف التأكد من أن أغراض الاتفاقية يتم تحقيقها • وينبغي أن يأخذ مثل هذا الاستعراض في الاعتبار أي تطورات علمية وتكنولوجية جديدة ذات صلة بالاتفاقية • ويمكن أيضا النظر في المؤتمر في التعديلات المقترحة للاتفاقية •"

٢ - "ينبغي أن تعقد المؤتمرات الاستعراضية اللاحقة بعد ذلك كل خمس سنوات، أو في أوقات أخرى إذا طلبت ذلك أغلبية من الدول الأطراف في هذه الاتفاقية •"

"تعليقات"

- رأى بعض الوفود أن الوقت لم يحن بعد لاقتراح اطارات زمنية لاجتماعات المؤتمرات الاستعراضية •
- أشار أحد الوفود بأنه ينبغي أن توضع الجملة الأخيرة من الفقرة ١ في العنصر الرابع عشر •

العنصر السادس عشر

"المدة والانسحاب"

- ١ - "ينبغي أن تكون هذه الاتفاقية ذات مدة غير محدودة •
- ٢ - "ينبغي أن يكون لكل دولة طرف في هذه الاتفاقية ، في ممارستها سيادتها الوطنية ، الحق في الانسحاب من الاتفاقية اذا ماقررت أن أحداثا استثنائية متصلة بموضوع الاتفاقية قد عرضت مصالحها العليا للخطر • وينبغي لها أن تعطي اخطارا بهذا الانسحاب للوديع قبل الانسحاب بثلاثة أشهر • وينبغي أن يتضمن الأخطار المذكور بيانا بالأحداث الاستثنائية التي ترى أنها عرضت مصالحها العليا للخطر •

"تعليقات"

- أشارت بعض الوفود بأنه ينبغي أن يطلب من الدول الأطراف أن تعطي اخطارا بالانسحاب لا الى الوديع فقط بل أيضا الى مجلس الأمن على أساس أن عليها تعليل انسحابها بأحداث استثنائية تعرض مصالحها العليا للخطر •
- وأشار وفد بحذف الاشارة الى ' الأحداث الاستثنائية ' واعادة صياغة العنصر تبعا لهذا الحذف •

العنصر السابع عشر

"التوقيع والتصديق والانضمام"

- ١ - "ينبغي أن يكون باب توقيع هذه الاتفاقية مفتوحاً أمام جميع الدول • ويجوز لأي دولة لا توقع الاتفاقية قبل بدء نفاذها وفقاً للفقرة ٣ من هذا العنصر الانضمام إليها في أي وقت •
- ٢ - "ينبغي أن تكون هذه الاتفاقية مرهونة بالتصديق من جانب الدول الموقعة • وينبغي أن تودع وثائق التصديق أو الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة •
- ٣ - "ينبغي أن يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية عندما تودع عشرون حكومة وثائق تصديقها ، وفقاً للفقرة ٢ من هذا العنصر •
- ٤ - "ينبغي ، بالنسبة للدول التي تودع وثائق تصديقها أو انضمامها بعد بدء نفاذ هذه الاتفاقية ، أن يبدأ نفاذها في تاريخ ايداع وثائق تصديقها أو انضمامها •
- ٥ - "ينبغي أن يقوم الوديع دون ابطاء بإبلاغ جميع الدول الموقعة والدول الأطراف بتاريخ كل توقيع ، وتاريخ ايداع كل من وثائق التصديق أو الانضمام ، وتاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية وأي تعديلات عليها ، وكذلك بتاريخ تسلمه اشعارات أخرى •
- ٦ - "ينبغي أن يقوم الوديع بتسجيل هذه الاتفاقية وفقاً للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة •
- ٧ - "ينبغي أن تعتبر المرفقات الأولى الى الخامس جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية •

"تعليقات"

- ١ - اعتبرت بعض الوفود أن نفاذ الاتفاقية لا ينبغي أن يبدأ إلا عند ايداع وثائق التصديق من جانب عدد محدد من الدول يشمل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن • وعارضت وفود أخرى ذلك على أساس أن الدول الأطراف لا ينبغي أن تعامل بطريقة مختلفة •

العنصر الثامن عشر

"توزيع الاتفاقية"

"ينبغي أن تودع هذه الاتفاقية ، التي تتساوى نصوصها الاسبانية والانكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية في الحجية ، لدى الأمين العام للأمم المتحدة ، الذي ينبغي أن يقوم بإرسال نسخ منها مصادقة حسب الأصول الى حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة •

"تعليقات"

"رابعاً - توصيات واستخلاصات"

"وأحاط الفريق العامل علماً بتقرير الرئيس عن المشاورات المعقودة بشأن القضايا المتصلة بتحديد السمية ، كما وردت في CD/CW/WP.22/Rev.1 ، وقرر اصدار التوصيات التالية :

(أ) أن تحيط لجنة نزع السلاح علماً بالوثيقة CD/CW/WP.22/Rev.1 المؤرخة في ٢٣ تموز / يوليه ١٩٨١ ، وأن تعتبرها أساساً مناسباً لكي تقوم الوفود باعداد مزيد من الأعمال بشأن الطرق التي سيتفق عليها لتحديدات السمية في اتفاقية للأسلحة الكيميائية ؛

(ب) أن تناقش القضايا التالية في دورة لجنة نزع السلاح عام ١٩٨٢ ، مع استخدام قيم السمية للمواد الكيميائية المهلكة الفائقة السمية والمواد الكيميائية المهلكة الأخرى والضارة الأخرى الواردة في CD/112 كنقطة بداية للعمل :

١٠ طرق اختبار محددة لتعيين السمية المهلكة الحادة ، باستخدام النقاط ذات الصلة الواردة في المرفق الخامس من CD/CW/WP.22/Rev.1 ؛

٢٠ الأحوال التي يتطلب فيها الأمر معايير الاستنشاق ، بما في ذلك امكانية استكمال قياسات السمية بواسطة الاستنشاق بقياسات الحقن الوريدي ؛

٣٠ المعايير الممكنة التي تقوم على أنواع أخرى من الآثار الضارة ؛

٤٠ جرد الموارد الدولية المتاحة لتحديد السمية وامكانية التعاون الدولي •

وستكون الخبرات الفنية ، لاسيما في السميّات ، وكذلك المواد الأساسية العلمية والتقنية التي يمكن أن تقدمها الوفود ، عوناً ثميناً في المناقشات •

(ج) أن تجرى مشاورات أخرى ، مماثلة للمشاورات التي أجريت هذا العام ، خلال الاسبوع من ١ - ٥ آذار / مارس ١٩٨٢ ، بشأن المسائل الواردة في اطار الفقرة (ب) ، مالم تقرر لجنة نزع السلاح خلاف ذلك في بداية دورتها لعام ١٩٨٢ .

(د) ان يتم داخل اللجنة ، الفريق ، في الاسبوع الذي يلي ذلك ، تناول المسائل المتعلقة بالتطبيقات الممكنة لمعايير السمية في اتفاقية لاسلحة الكيماوية .

" ان الاعتبارات الموضوعية للفريق العامل تؤكد من جديد الاستنتاجات المتجلية في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ومفادها أن حظر الاسلحة الكيماوية وتدويرها يمثلان واحدا من ألح تدابير نزع السلاح وان عقدا اتفاقية من هذا القبيل يحظى بأعلى اولوية في المفاوضات المتعددة الاطراف ، وقد اعترف صراحة ، على ضوء الدورة الاستثنائية الثانية التي ستعقد في عام ١٩٨٢ ، بمسئولية الحاجة الى تحقيق نتائج ملموسة لبلوغ هذه الغاية .

" وبعد اجراء دراسة مسهبة لمختلف القضايا المتعلقة باتفاقية لاسلحة الكيماوية ، فسي اطي عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ على السواء ، يعتبر الفريق العامل أنه رغم بروز تلاق في الآراء حول قضايا عديدة ، لا تزال هناك بعض الخلافات الهامة في الرأي حول بعض العناصر . كذلك يعرب الفريق عن الأمل في أن تراعي اللجنة على النحو الواجب نتائج عمله ، كما هي معروضة في هذا التقرير ، كي يسهم ذلك في عملية التفاوض على اتفاقية لاسلحة الكيماوية ووضعها .

" وبينما تم الاتفاق بوجه عام على ان الفريق أحرز تقدما ملموسا أثناء دورته لعام ١٩٨١ ، فقد أعربت وفود عديدة عن الاسف لتعذر الحصول على ولاية معدلة للفريق تمكنه من مباشرة مفاوضات بشأن نص الاتفاقية . ويوصي الفريق ، اذ يؤكد مسؤولية لجنة نزع السلاح عن التفاوض على اتفاقية لاسلحة الكيماوية ووضعها ، بأن تعيد اللجنة في بداية دورتها لعام ١٩٨٢ انشاء الفريق العامل المخصص لاسلحة الكيماوية مع منحه ولاية معدلة بصورة مناسبة ، مما سيمكن اللجنة من تعزيز مجالات الالتقاء وحل الاختلافات التي استبانته للفريق في وجهات النظر خلال دورتيه لعامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ بغية تحقيق اتفاق على اتفاقية لاسلحة الكيماوية في اقرب موعد " .

هـ - أنواع جديدة من أسلحة التدمير
الشامل ومنظومات جديدة من هذه
الأسلحة ، الأسلحة الاشعاعية

١١١- قامت اللجنة ، وفقا لبرنامج عملها ، بالنظر في البند المعنون " أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة ، الأسلحة الاشعاعية " خلال الفترتين من ٦ الى ١٠ نيسان /ابريل ومن ٦ الى ١٠ تموز/يوليه . واستزادت اللجنة من النظر في هذا البند خلال الفترتين من ١٣ الى ١٧ نيسان /ابريل ومن ٣ الى ٧ آب /أغسطس .

١١٢- وتلقت اللجنة خلال دورتها ، بصدد هذا البند ، الوثيقة CD/174 المؤرخة في ٧ نيسان /ابريل ١٩٨١ والمقدمة من وفد هنغاريا بعنوان : " اقتراح بعقد اجتماعات غير رسمية للجنة نزع السلاح باشتراك خبراء حكوميين مؤهلين بشأن حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة " .

١١٣- وقررت اللجنة ، في جلستها ١٠٥ المعقودة في ١٢ شباط /فبراير ١٩٨١ ، أن تنشئ من جديد ، لعدة دورتها لعام ١٩٨١ ، الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية الذي كان قد أنشئ في ١٧ آذار /مارس من أجل دورتها لعام ١٩٨٠ ، بحيث يستطيع أن يواصل عمله على أساس ولايته السابقة . كذلك قررت اللجنة أن يقدم الفريق العامل الى اللجنة تقريرا عن مدى تقدم عمله في أي وقت مناسب ، ولكن قبل اختتام دورتها لعام ١٩٨١ على أي حال (الوثيقة CD/151) .

١١٤- وقررت اللجنة أيضا ، في جلستها العامة ١٠٧ المعقودة في ١٧ شباط /فبراير ١٩٨١ ، تعيين ممثل هنغاريا رئيسا للفريق العامل .

١١٥- وفي الجلسة العامة ١٢٧ ، المعقودة في ٢٤ نيسان /ابريل ١٩٨١ ، أدلى رئيس الفريق العامل المخصص ببيان شمل تقريرا عن أنشطة الفريق خلال الجزء الأول من الدورة السنوية .

١١٦- عقد الفريق العامل المخصص ٢١ اجتماعا خلال الفترة من ٢٠ شباط /فبراير الى ١٤ آب /أغسطس ١٩٨١ ، وأجرى الرئيس أيضا مشاورات غير رسمية خلال تلك الفترة . وقدم الفريق العامل المخصص ، نتيجة لمداولاته ، تقريرا الى اللجنة (CD/218) .

١١٧- وفي جلستها العامة ١٤٨ المعقودة في ٢٠ آب /أغسطس ١٩٨١ ، اعتمدت اللجنة تقرير الفريق العامل المخصص . فير أنه لم يكن هناك توافق في الآراء بشأن الاقتراح الوارد في الفقرة ١١ من التقرير ، وكذلك فيما يتعلق باستئناف عمل الفريق العام المخصص في ١٨ كانون الثاني /يناير ١٩٨٢ ، المشار اليه في الفقرة ٢٣ من التقرير . وفيما يلي نص تقرير الفريق العامل المخصص :

" أولا - مقدمة

" اعتمدت لجنة نزع السلاح في جلستها العامة ١٠٥ المعقودة في ١٢ شباط / فبراير ١٩٨١ ، المقرر التالي الذي يتعلق بأمر منها البند ٥ من جدول أعمالها :

" وتقرر كذلك اللجنة أن تنشئ من جديد ، للعمل طوال دورتها لعام ١٩٨١ ، الأفرقة العاملة المخصصة لدراسة اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها والأسلحة الكيميائية والأسلحة الإشعاعية ، تلك الأفرقة التي سبق انشاؤها في ١٧ آذار / مارس لخدمة دورتها لعام ١٩٨٠ ، كما يتسنى لها مواصلة عملها على أساس ولايتها السابقة " .

وبالإضافة الى ذلك ، قررت لجنة نزع السلاح أن تقدم الأفرقة العاملة المخصصة تقارير الى اللجنة عن تقدم أعمالها في أى وقت مناسب وذلك على أية حال قبل اختتام دورتها لعام ١٩٨١ (الوثيقة CD/151 ، الفقرتان ٢ و ٥) .

" ثانيا - تنظيم العمل والوثائق

" عينت لجنة نزع السلاح ، في جلستها العامة ١٠٧ المعقودة في ١٧ شباط / فبراير ١٩٨١ ، السفير الدكتور ايمرى كوميفيتش (هنغاريا) رئيسا للفريق العامل المخصص . وعين السيد فينادى ايفيموف من مركز الأمم المتحدة لنزع السلاح أمينا للفريق العامل .

" وعقد الفريق العامل المخصص ٢١ جلسة في الفترة من ٢٠ شباط / فبراير الى ٢٣ نيسان / ابريل ١٩٨١ وفي الفترة من ١٨ حزيران / يونيو الى ١٤ آب / أغسطس ١٩٨١ .

" واشترك مندوبو جميع الدول الأعضاء في لجنة نزع السلاح في عمل الفريق العامل المخصص .

" وفي الجلسة العامة ١٢٧ للجنة نزع السلاح المعقودة في ٢٤ نيسان / ابريل ١٩٨١ ، قدم الرئيس تقريرا مرحليا عن العمل الذى أنجزه الفريق العامل المخصص (CD/PV.127) .

"وقررت لجنة نزع السلاح ، في جلستها العامتين ١٢٩ و ١٣٢ المعقودتين في ١٦ حزيران / يونيو و ٢٤ حزيران / يونيو ١٩٨١ على التوالي ، دعوة ممثلي الدولتين التاليتين غير العضوين في اللجنة ، بناءً على طلبهما ، الى الاشتراك في جلسات الفريق العامل المخصص : اسبانيا والنمسا .

" وقد وضع الفريق العامل المخصص في اعتباره ، وهو ينهض بولايته ، الفقرة ٧٦ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، التي تعلن أنه ينبغي عقد اتفاقية تحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الإشعاعية . كما وضح الفريق العامل في اعتباره التوصيات ذات الصلة لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ، ولا سيما تلك المعتمدة في معرض العقد الثاني لنزع السلاح في عام ١٩٨٠ . كذلك وضع الفريق العامل في اعتباره قرار الجمعية العامة ١٥٦/٣٥ زاي المعنون ' عقد اتفاقية دولية تحظر استحداث الأسلحة الإشعاعية وإنتاجها وتخزينها واستعمالها ' ، وتتص الفقرة ١ من منطوقه على مايلي :

' ١ - تطلب الى لجنة نزع السلاح أن تواصل المفاوضات بغية اعداد معاهدة تحظر استحداث الأسلحة الإشعاعية وإنتاجها وتخزينها واستعمالها ، وأن تقدم تقريراً عن نتائج ذلك الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين .

" وكان أمام الفريق العامل المخصص ، لدى تصريف أعماله ، الوثائق وورقات العمل التالية :

— CD/31 — رسالة مؤرخة في ٩ تموز / يوليه ١٩٧٩ وموجهة الى رئيس لجنة نزع السلاح من ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يحيل فيها وثيقة معنونة " اقتراح مشترك متفق عليه بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن العناصر الرئيسية لمعاهدة لحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الإشعاعية " .

— CD/32 — رسالة مؤرخة في ٩ تموز / يوليه ١٩٧٩ وموجهة الى رئيس لجنة نزع السلاح من ممثل الولايات المتحدة الأمريكية يحيل فيها وثيقة معنونة " اقتراح مشترك متفق عليه بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن العناصر الرئيسية لمعاهدة لحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الإشعاعية " .

— CD/40 — " ورقة عمل بشأن مشروع ديباجة المعاهدة المتصلة بحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الإشعاعية " ، مؤرخة في ٢٣ تموز / يوليه ١٩٧٩ ومقدمة من وفد هنغاريا .

— CD/42 — " ورقة عمل بشأن الفقرة الفرعية ٣ من الفقرة الحادية عشرة ، والفقرة الفرعية ٣ من الفقرة الثانية عشرة من المعاهدة المتصلة بحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الإشعاعية " ، مؤرخة في ٢٥ تموز / يوليه ١٩٧٩ ومقدمة من وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية .

— CD/RW/WP.3 — كندا : تعليقات بشأن العناصر الهامة في معاهدة لحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الإشعاعية .

- CD/RW/WP.4 - جمهورية ألمانيا الاتحادية : اقتراح صيغة جديدة للمادة الخامسة •
- CD/RW/WP.5 - جمهورية ألمانيا الاتحادية : ملاحظات بشأن العناصر الرئيسية في معاهدة لحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الاشعاعية •
- CD/RW/WP.6 - السويد : مقترحات بشأن المواد الأولى والثانية والثالثة من معاهدة لحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الاشعاعية •
- CD/RW/WP.7 - إيطاليا : ملاحظات حول العناصر الرئيسية لمعاهدة لحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الاشعاعية (الوثيقتان CD/31 و CD/32) •
- CD/RW/WP.8 - فرنسا : تعديلات مقترحة للاقتراح المشترك المتفق عليه بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن العناصر الرئيسية لمعاهدة لحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الاشعاعية •
- CD/RW/WP.9 - باكستان : اقتراح تعديل المادة الخامسة وإضافة مادة جديدة بعد المادة الخامسة •
- CD/RW/WP.10 - يوغوسلافيا : اقتراح بشأن مادة في المعاهدة تتصل بتعريف الأسلحة الاشعاعية •
- CD/RW/WP.11 - الأرجنتين : ملاحظات حول معاهدة لحظر الأسلحة الاشعاعية •
- CD/RW/WP.12 - فنزويلا : اقتراح عنوان للمعاهدة والاستعاضة عن المواد الأولى والثانية والثالثة من " الاقتراح المشترك المتفق عليه بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن العناصر الرئيسية لمعاهدة لحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الاشعاعية " •
- CD/RW/WP.14 - السويد : اقتراح اعداد دراسة عن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية •
- CD/RW/WP.15 - جدول للمقترحات المقدمة الى الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية بشأن معاهدة لحظر الأسلحة الاشعاعية (من اعداد الأمانة) •
- CD/RW/WP.15/Add.1/Rev.1 - الهند : اقتراحات بتعديلات على المواد الأولى والثانية والثالثة والخامسة والسابعة من عناصر المشروع المقترح لمعاهدة لحظر الأسلحة الاشعاعية •
- CD/RW/WP.15/Add.2 - اندونيسيا : بيان من الوفد الأندونيسي في الجلسة الرابعة للفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية المعقودة في ١٣ آذار/مارس ١٩٨١ •

- CD/RW/WP.15/Add.2/Supp.1 — أندونيسيا: تعليق أندونيسيا على الاقتراح المشترك المتفق عليه بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة CD/32 - CD/31 ، ولا سيما الفقرة ٣ من المادة الثامنة المتعلقة بالامتثال والتحقق وعلى الاقتراح الفرنسي الوارد في CD/RW/WP.8 *
- CD/RW/WP.15/Add.3 — يوغوسلافيا : اقتراح بتعديلات على المادة الثانية من عناصر المشروع المقترح لمعاهدة حظر الأسلحة الإشعاعية *
- CD/RW/WP.16/Rev.1 — تقرير مرفوع الى لجنة نزع السلاح *
- CD/RW/WP.17 — مختصر أعدده الرئيس وألقاه في الجلسة الأولى للفريق العامل المخصص للأسلحة الإشعاعية المعقودة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨١ *
- CD/RW/WP.18 — ورقة عمل من الرئيس تتضمن نصين بدليلين للمادتين المتصلتين بتعريف ونطاق الحظر في معاهدة مقبلة *
- CD/RW/WP.18/Add.1 — ورقة عمل من الرئيس تتضمن نصوصا بديلة للمواد المتصلة بالنشطة والالتزامات والاستخدام في الأغراض السلمية *
- CD/RW/WP.18/Add.2 — ورقة عمل من الرئيس تتضمن نصين بدليلين للمادتين المتصلتين بالعلاقة مع تدابير واتفاقات نزع السلاح الأخرى والامتثال والتحقق *
- CD/RW/WP.18/Add.2/Supp.1 — ورقة عمل من الرئيس تتضمن نصا بديلا للمرفق *
- CD/RW/WP.18/Add.3 — ورقة عمل من الرئيس تتضمن نصوصا بديلة للمواد المتصلة بالتعديلات ، ومدة المعاهدة والانسحاب ، والمؤتمرات الاستعراضية ، والانضمام ، وبدء النفاذ ، والوديع *
- CD/RW/WP.19 — السويد : مذكرة بشأن بعض نواحي عقد اتفاقية تحظر الحرب الإشعاعية *
- CD/RW/WP.20 — ورقة عمل من الرئيس تتضمن نصا موّحدا للاقتراحات التي قدمها الرئيس *
- CD/RW/WP.20/Add.1 — السويد : اقتراح بشأن المادة السادسة من النص الموحد المقدم من الرئيس *
- CD/RW/WP.20/Add.1/supp.1 — المغرب : اقتراح بشأن المادة السادسة من النص الموحد المقدم من الرئيس *
- CD/RW/WP.20/Add.2 — اليابان : تعديل يقترح ادخاله على المادة الخامسة من CD/RW/WP.20 *
- CD/RW/WP.20/Add.3 — جمهورية ألمانيا الاتحادية : اقتراح بشأن المادة السابعة والمرفق من النص الموحد المقدم من الرئيس *
- CD/RW/WP.20/Add.4 — السويد : اقتراح بشأن المادة الثامنة من النص الموحد المقدم من الرئيس *

- CD/RW/WP.20/Add.5 — فنزويلا : اقتراح تعديل على المادة التاسعة من الوثيقة CD/RW/WP.20 .
- CD/RW/WP.20/Add.6 — المغرب : اقتراح تعديل على المادة السابعة الواردة في الوثيقة CD/RW/WP.20 .
- CD/RW/WP.20/Add.7 — ورقة عمل مقدمة من الرئيس بشأن تعريف ونطاق الحظر .
- CD/RW/WP.20/Add.8 — ورقة عمل مقدمة من الرئيس بشأن الاستخدام للأغراض السلمية .
- CD/RW/WP.21 — ورقة عمل مقدمة من الرئيس تتضمن جدولا زمنيا لعمل الفريق العامل خلال الجزء الثاني من دورة لجنة نزع السلاح لعام ١٩٨١ .
- CD/RW/WP.22 — أستراليا : ورقة عمل بشأن نطاق وتعريف المعاهدة المقبلة للأسلحة الإشعاعية .
- CD/RW/WP.23 — ورقة عمل مقدمة من مجموعة الـ ٢١ بشأن بعض عناصر اتفاقية حظر الأسلحة الإشعاعية .
- CD/RW/WP.24 — مشروع تقرير الفريق العامل المخصص للأسلحة الإشعاعية .
- CD/RW/WP.24/Rev.1 — مشروع تقرير الفريق العامل المخصص للأسلحة الإشعاعية .

"وبالإضافة إلى هذه الوثائق ، وضع الفريق العامل في اعتباره الآراء التي أبداه الوفود حول مسألة حظر الأسلحة الإشعاعية في لجنة نزع السلاح وكذلك أثناء الدورتين الرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين للجمعية العامة .

"وبناءً على طلب الفريق ، جمعت الأمانة في ١٥ ورقة من ورقات غرف الاجتماعات وإضافاتها جميع المقترحات والاقتراحات المقدمة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وأستراليا ، ألمانيا (جمهورية-الاتحادية) ، إيطاليا ، باكستان ، بلجيكا ، بلغاريا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، رومانيا ، السويد ، فرنسا ، فنزويلا ، كندا ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، الهند ، هنغاريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، ويوغوسلافيا . كذلك أعدت الأمانة قائمة بالوثائق ، وورقات العمل ، وورقات غرف الاجتماعات (CD/RW/WP.13/Rev.2) .

"ويطلب من أحد الوفود اتفق الفريق العامل المخصص على أنه سيكون من المفيد لعمل الفريق ، لو أمكن ، طبقاً للمادة (٤) من النظام الداخلي للجنة ، دعوة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ليوفر معلومات عن العلاقة الممكنة بين مشروع اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الإشعاعية وبين اتفاقية فيينا بشأن الحماية العادية للمواد النووية ، وكذلك عن المبادئ التوجيهية للحماية العادية للمواد النووية . وعليه فقد قام رئيس الفريق العامل المخصص بكتابة رسالة إلى رئيس لجنة نزع السلاح طلب إليه الشروع في مشاورات مع اللجنة بشأن هذا الطلب . وأعربت بعض الوفود عن تحفظاتها إزاء هذا الاقتراح . وذكرت بعض الوفود أن المعلومات ينبغي أن تكون تقنية ومن قبيل توفير بيانات ذات صلة ، للوفود التي قد تحتاج إليها . وذكرت بعض الوفود أنه لا ينبغي أن يكون لها أي صلة بعملية التفاوض لوضع معاهدة حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الإشعاعية في إطار الفريق العامل المخصص .

"ثالثا - موجز المناقشة"

"نظر الفريق العامل، وهو ينهض بولايته، في العناصر الرئيسية لمعاهدة لحظر الأسلحة الإشعاعية على أساس النص الموحد الذي وضعه الرئيس وغيره من الوثائق والمقترحات المقدمة على هدف صياغة مشاريع أحكام للمعاهدة المقبلة. وتبين من أنشطة الفريق العامل أنه لا يزال هناك، على رغم أن جهودا إضافية قد بذلت لتضييق شقة الاختلافات القائمة، خلافات تصب بصورة خاصة نطاق الحظر، وتعريف الأسلحة الإشعاعية، واجراءات التحقق من الامتثال، والاستخدامات السلمية، وعلاقة المعاهدة المقترحة بغيرها من الاتفاقات الدولية ومن التدابير في ميدان نزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي."

"ففيما يتعلق بنطاق المعاهدة، تم تقديم عدد من المقترحات المحددة. وقد قالت بعض الوفود ان استحداث أسلحة إشعاعية محددة ينطبق عليها تعريف نص الرئيس الموحد والاقتراح المشترك المقدم من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية لا يزال أمرا بعيد التحقيق. وأعادت الى الأذهان أن هذه الأسلحة غير موجودة ويكاد يستحيل - في نظرها - أن تصبح أسلحة عملية للتدمير الجماعي. إلا أنها تعتبر أن هناك خطر تدمير جماعي ماثلا جدا نتيجة لنشر المواد المشعة عن طريق هجمات على المنشآت النووية، وهذه امكانية لا تغطيها الاتفاقات الدولية الراهنة تغطية كافية. وعلى ذلك تعتقد هذه الوفود أنه ينبغي أن تشمل المعاهدة على تعهد بعدم الهجوم على المنشآت النووية أو عدم تعمد الاضرار بهذه المنشآت، وان معاهدة الأسلحة الإشعاعية هي الاطار القانوني المناسب للنص على مثل هذه القاعدة القانونية الدولية. كما أنها تعتبر أنه لا ينبغي أن ينظر الى هذا النص على أنه عقبة دون عقد المعاهدة."

"كذلك تم الاعراب عن رأى يقول انه لما كانت الأسلحة الإشعاعية غير موجودة وكان لا يستطاع التنبؤ بأنها ستتردد ذات يوم بوصفها سلاحا من نوع محدد فان جهد لجنة نزع السلاح في هذا الميدان ينبغي أن يصر الى تحريم الحرب الإشعاعية وأى استخدام للاشعاع الناجم عن مواد مشعة في شن حرب إشعاعية."

"واعتبرت وفود أخرى أن امكان ظهور أسلحة إشعاعية في المستقبل أمر لا ينبغي أن يستبعد وقالت هذه الوفود أنها تعتقد أن امكان استحداث أسلحة إشعاعية وما يستتبعه من خطر استعمالها يجب أن يعالج الآن على سبيل التبصر المسبق قبل أن تصبح الأسلحة المذكورة حقيقة واقعة. وكان من رأى هذه الوفود أن نطاق الحظر، كما يرد تعريفه في الاقتراح المشترك السوفياتي الأمريكي وفي نص الرئيس الموحد، يطابق كليا ماترمي اليه المعاهدة من حظر استحداث وانتاج واستعمال الأسلحة الإشعاعية. وهي ترى أن محاولة الجمع في مفاوضات واحدة بين معالجة حظر الأسلحة الإشعاعية وبين حماية المنشآت النووية يمكن أن تفضي الى الغموض وأن تجعل من المستحيل عليا صياغة أية اتفاقات حول الأمرين معا. وهي تعتقد أن هناك بالفعل أحكاما تغطي هذه المسألة في بروتوكول جنيف الاضافي الى اتفاقيات جنيف الموقعة في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩ والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية (البروتوكول الأول)، ١٩٧٧، وأن أية تدابير اضافية لحماية المنشآت النووية يجب أن تنظر في اطار القانون الانساني الدولي المنطبق على النزاع المسلح."

"وأعرب عن رأى يقول ان هناك خطر تدمير جماعي ماثلا جدا نتيجة لنشر المواد المشعة، عن طريق هجمات على المنشآت النووية. ولكن أبدت تحفظات حول ما اذا كانت معاهدة لحظر الأسلحة الإشعاعية هي الصك المناسب لمعالجة هذه المشكلة، وخاصة بالنظر الى التعقيدات التي تتطوى عليها."

" كذلك اعربت بعض الوفود عن رأيها بأنه يجب - كحل وسط - ان تنعكس الفكرة القائلة بعقد مفاوضات على حدة حول هذه المسألة في نص المعاهدة أو في بيان مستقل •

" وشددت بعض الوفود على وجوب تضمين المعاهدة المقبلة حول حظر الأسلحة الاشعاعية التزاماً صريحاً بنشدان هدف وقف سباق التسلح النووي وتحقيق نزع السلاح النووي بوصفه مسألة مستعجلة • وقالت انه ينبغي النظر الى المعاهدة على أنها خطوة ايجابية على طريق مفاوضات في المستقبل تستهد ف حظر جميع أسلحة التدمير الشامل •

" وكان هناك اتفاق ، عموماً ، على أن من الواجب أن يكون مما يشمله نطاق المعاهدة حظر لنقل الأسلحة الاشعاعية •

" وفيما يتعلق بالتعريف ، ظلت بعض الوفود متمسكة بموقف يقول ان في الامكان تعريف الأسلحة الاشعاعية مع حكم استبعادى بشأن الأسلحة النووية • هذا بينما قالت وفود أخرى ان تعريف الأسلحة الاشعاعية لا ينبغي أن يتضمن حكماً استبعادياً لأنها تعتقد أن من شأن ذلك اضافة المشروعية على الأسلحة النووية • ولم توافق بعض الوفود على هذا التأويل للحكم الاستبعادى • وقدّم الرئيس اقتراحاً جديداً للتعريف •

" وفيما يتعلق بوجوه الاستخدام السلمية ، ذكرت بعض الوفود أن على معاهدة الأسلحة الاشعاعية أن تعترف بما للدول جميعاً من حقوق غير قابلة للتصرف في وضع وتطبيق برامجها الرامية الى الاستخدام السلمى للمواد المشعة ومصادر الاشعاع ، بما في ذلك الطاقة النووية ، وحق حرية الوصول الى ما يتصل بذلك من مواد ومعدات ومعلومات وتكنولوجيا واحتيازه • وكان مما قالته هذه الوفود انه ينبغي أن تتعهد جميع الدول بالمساهمة مساهمة كاملة في تعزيز التعاون الدولى بشأن استخدام المواد المشعة ومصادر الاشعاع في الأغراض السلمية ، بما في ذلك تبادل ونقل التكنولوجيا ، والمعدات ، والمعلومات العلمية والدراسة التقنية ، مع مراعاة للبلدان النامية من احتياجات خاصة من أجل تميمتها الاقتصادية والاجتماعية • وقالت بعض الوفود انه يجب ادرج حكم جديد بشأن تعزيز التعاون الدولي على استحداث تدابير حماية من آثار الاشعاع الضارة لمصلحة جميع البلدان ، وخاصة بتقديم مساعدة في هذا الميدان للبلدان النامية • ومن جهة أخرى كان من رأى بعض الوفود أن الأحكام المتعلقة بوجوه الاستخدام السلمية لا ينبغي أن تكون مفرطة الا حاطة أو التفصيل ، مراعاة للغرض الرئيسى من الاتفاقية ، وأنها على أية حال ينبغي ألا تتعارض مع هدف الحؤول دون تكاثر الأسلحة النووية ومع ما أخذته الدول على عاتقها من تعهدات على هذا الصعيد في الاتفاقات الدولية الخاصة بذلك • وكان موقف هذه الوفود أن أحكام أية معاهدة ، في نظر القانون الدولي ، لا يمكن أن تنطبق الا على الدول الأطراف في هذه المعاهدة • وعرض الرئيس اقتراحاً جديداً حول المسائل المتصلة بوجوه الاستخدام السلمية •

" ولدى النظر في اجراءات التحقق من الامتثال ذهبت بعض الوفود الى أن الاجراءات الواردة في النص الموحد الذى اقترحه الرئيس من أجل حل المشاكل التى يمكن أن تنشأ بصدد أهداف وتطبيق المعاهدة المقبلة تتطابق مع موضوع ونطاق حظر الأسلحة الاشعاعية ويمكن أن تعتبر ذات صلة بغرض المعاهدة المقبلة • وكان من رأى بعض الوفود أن مجلس الأمن هو أنسب هيئة لتناول المسألة حين يعتبر طرف في المعاهدة أنه قد حدث خرق للالتزامات المنبثقة عن أحكام المعاهدة ، معتبرة أن مثل هذا الخرق يمكن أن يشكل تهديداً للسلم والأمن العالميين •

"وخالفت وفود أخرى هذه الآراء فقالت ان الاجراء الذى يجب وضعه للتقدم بالشكاوى بموجب المعاهدة لا ينبغي أن يشير على وجه التحديد الى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة • وكان من رأى بعض الوفود أن الشكاوى ، بدلا من ذلك ، يجب أن تقدم الى الجمعية العامة •

"وأعرب عن رأى يقول بوجوب تدعيم دور لجنة الخبراء الاستشارية بحيث يكون مما يشتمل عليه أحكام بشأن التفتيش الموقعي ، وبأن على جميع الدول الأطراف أن تتعهد بالتعاون الكلي مع لجنة الخبراء الاستشارية بغية تيسير تنفيذ مهمتها • واقترح كذلك أن يتم ، في حالة تعذر الوصول الى اتفاق داخل اللجنة المذكورة ، التقدم بتقرير يتضمن جميع الآراء المختلفة والأسباب المقدمة تأييدا لها •

"وتحقق بعض التقدم في الفريق العامل المخصص في ايجاد صيغ للأحكام المتصلة بالأنشطة والالتزامات والعلاقة مع اتفاقات نزع السلاح الأخرى (المادتان الرابعة والسادسة من نص الرئيس الموحد) ولكن لا تزال هناك اختلافات حول الاشارة الى " الترتيبات الدولية " في المادة الرابعة وفيما يتعلق باقتراح الاشارة الى " قواعد القانون الدولي المرعيه " في المادة السادسة من النص الموحد المقدم من الرئيس •

"وفيما يتعلق باجراءات تقديم تعديلات على المعاهدة ، أعرب عن رأى يدعو الى اسناد مهمة دراسة التعديلات المقترحة الى لجنة نزع السلاح • ومن جهة أخرى ، أعربت بعض الوفود عن اعتقادها بأن الدول الأطراف في المعاهدة ، دون سواها ، هي التي يجب أن تخول الاشتراك في الاجراءات المتصلة بالتعديلات • واقترح حكم اضافي يقضي بأن يدعو الوديع ، اذا طلب اليه ذلك ثلث الأطراف في المعاهدة أو أكثر ، الى عقد مؤتمر تدعى اليه جميع الأطراف للنظر في ادخال تعديل على المعاهدة •

"وفيما يتصل بالحكم المتعلق بمدة المعاهدة والانسحاب ، فبينما ووفق بوجه عام على أن تكون المعاهدة غير محدودة المدة ، أبدت بعض التحفظات ازاء صياغة النص المتعلق بالانسحاب كما ورد في المادة التاسعة من نص الرئيس الموحد • وفي هذا الصدد اقترحت صيغة بديلة •

"واقترحت بعض الوفود أن تعقد المؤتمرات الاستعراضية مرة كل خمس سنوات ، بل فضلت وفود أخرى أن تفصل بين هذه المؤتمرات عشر سنوات •

"وكان من رأى بعض الوفود أنه ينبغي أن يبدأ نفاذ المعاهدة متى قامت ٢٥ حكومة (من بينها الدول الحائزة للأسلحة النووية) بأيداع وثائق تصديقها • وذهبت وفود أخرى الى وجوب تخفيض عدد التصديقات المذكورة • وقالت بعض الوفود ان من رأيها أن شرط قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية يجب أن يحذف •

رابعا - خاتمة

"خلال الدورة الحالية ، استطاع الفريق العامل أن يحقق بعض التقدم على طريق صياغة معاهدة تحظر الأسلحة الإشعاعية • الا أنه لا يزال هناك كثير يجب عمله ، وأن بعض القضايا الهامة والمعقدة تحتاج الى حل • واستجابة للرغبة في أن تستكمل صياغة المعاهدة المذكورة قبل انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، اتفق رأى الفريق العامل على أن يوصي لجنة نزع السلاح بالنظر فيما اذا كان ينبغي أن يستأنف الفريق عمله يوم ١٨ كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ • كما يوصي الفريق العامل بأن تنشئ لجنة نزع السلاح في بداية دورتها لعام ١٩٨٢ فريقيا عاملا ذات ولاية مناسبة ، تحدد في ذلك الحين ، يخصص لمواصلة المفاوضات بشأن صياغة معاهدة تحظر الأسلحة الإشعاعية •"

١١٨- ونظرت اللجنة ، في جلستها العامة ١٣٣ المعقودة يوم ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٨١ ، في الاقتراح المقدم من هنغاريا في الوثيقة CD/174 والداعي الى عقد اجتماعات فير رسمية باشتراك خبراء حكوميين مؤهلين ، وقررت عقد الاجتماعات المذكورة في اطار هذا البند . وقد تم عقد ثلاثة اجتماعات فير رسمية أدلى فيها خبراء من بعض الدول الأعضاء ببيانات حول المجالات التي يمكن أن يتم فيها استحداث أسلحة جديدة وأعطوا وصفا من احتمالاتها في بعض الميادين . على أنهم أضافوا أنه لم يذكر أن هناك أسلحة جديدة قد ظهرت حتى الآن ، وأن إمكان استحداثها لا يزال أمرا موضع جدل .

١١٩- واسترعى نظر اللجنة الى مشروع اتفاق دولي حول حظر استحداث وانتاج الجديد من أنواع ومنظومات أسلحة التدمير الشامل ، قدمه الاتحاد عام ١٩٧٧ (CCD/511/Rev.1) وكان من رأى بعض الوفود أن هذه واحدة من أهم القضايا وأشدّها الحاحا ، وانها تتطلب اهتماما متصلا من جانب اللجنة . وقد شددت هذه الوفود على ضرورة التفاوض على اتفاق شامل حول حظر استحداث وانتاج الجديد من أنواع ومنظومات أسلحة التدمير الشامل ، وكذلك على اتفاقات مستقلة تحظر ظهور أسلحة جديدة محددة من أسلحة التدمير الشامل . الا أن وفودا أخرى قالت انها لا تشارك كليا في هذا الرأى ، ورأى بعضها أنه سيكفي الاهتمام بأمرها بين الحين والحين . وقد حث عدد كبير من الوفود على ضرورة الحصول على معلومات أكثر تعمقا حول الاتجاهات الحديثة في هذه الميادين .

١٢٠- كذلك أعرب عن رأى يقول ان أفضل الطرق لابقاء هذه المسألة قيد الاستعراض المتواصل هو انشاء فريق خبراء حكوميين ، على أن اقتراحا يدعو الى ذلك لم يحظ بتوافق الآراء عليه . وطرح اقتراح آخر بأن تقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة بانشاء فريق خبراء لا استعراض الاتجاهات الحديثة في التطورات العلمية ، ولا ستبانة أية أسلحة جديدة من أسلحة التدمير الشامل يعنى أن تظهر ، وللنوصية بأكثر الطرق ملاءمة للحيلولة دون ظهورها . وكذلك اقترح أن تعقد اجتماعات سنوية فير رسمية مع خبراء لتناول هذا البند في لجنة نزع السلاح . وكان شعور اللجنة أن هذه المسألة يجب بدلا من ذلك أن تبقى قيد الاستعراض المستمر .

واو - البرنامج الشامل لنزع السلاح

١٢١- نظرت اللجنة في بند جدول الأعمال المعنون " البرنامج الشامل لنزع السلاح ، وفقا لبرنامج عملها ، من ٥ الى ١٣ آذار / مارس ومن ٢٠ الى ٢٤ تموز / يولييه .

واستزادت اللجنة من النظر في هذا البند في الفترتين ١٣ الى ١٣ الى ١٧ نيسان /
ابريل و ٣ الى ٧ آب / أغسطس .

١٢٢- وكان بين يدي اللجنة بصدد النظر في هذا البند الوثائق التالية :

(أ) الوثيقة CD/155 المؤرخة في ٢٤ شباط / فبراير ١٩٨١ ، المقدمة من وفد ايطاليا
بعنوان : " ورقة عمل - البرنامج الشامل لنزع السلاح : الأهداف " ؛

(ب) الوثيقة CD/160 المؤرخة في ٣ آذار / مارس ١٩٨١ والمقدمة من وفد اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وعنوانها " من اجل دعم السلم وتعميق الانفراج وكبح سباق
التسلح " ؛

(ج) الوثيقة CD/166 المؤرخة في ٢٣ آذار / مارس ١٩٨١ والمقدمة من وفد اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وعنوانها " السلم ونزع السلاح وضمانات الأمن الدولية " ؛

(د) الوثيقة CD/172 المؤرخة في ٢ نيسان / ابريل ١٩٨١ ، المقدمة من وفد الصين
والمعنونة : " ورقة عمل بشأن عناصر برنامج شامل لنزع السلاح " ؛

(هـ) الوثيقة CD/198 المؤرخة في ٢٠ تموز / يوليه ١٩٨١ ، المقدمة من وفود استراليا
وألمانيا (جمهورية - الاتحادية) وبلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا
الشمالية واليابان ، والمعنونة : " ورقة عمل : البرنامج الشامل لنزع السلاح " ؛

(و) الوثيقة CD/205 المؤرخة في ٣١ تموز / يوليه ١٩٨١ ، المقدمة من وفود استراليا
وألمانيا (جمهورية - الاتحادية) وبلجيكا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
واليابان ، والمعنونة : " مشروع برنامج شامل لنزع السلاح " ؛

(ز) الوثيقة CD/208 المؤرخة في ١٠ آب / أغسطس ١٩٨١ والمقدمة من مجموعة ال ٢١
وعنوانها " ورقة عمل بشأن الفصل المعنون " المبادئ " من البرنامج الشامل لنزع السلاح " ؛

(ح) الوثيقة CD/214 المؤرخة في ١٣ آب / أغسطس ١٩٨١ والمقدمة من وفد الصين
وعنوانها " ورقة عمل بشأن وضع برنامج شامل لنزع السلاح " ؛

(ط) الوثيقة CD/223 المؤرخة في ١٩ آب / أغسطس ١٩٨١ والمقدمة من مجموعة ال ٢١
وعنوانها " ورقمعمل بشأن الفصل المعنون " التدابير " من البرنامج الشامل لنزع السلاح " .

١٢٣- وفي الجلسة العامة ١٠٥ ، يوم ١٢ شباط / فبراير ١٩٨١ ، قررت اللجنة ان الفريق العامل
المخصص للبرنامج الشامل لنزع السلاح ، الذي انشئ في ١٧ آذار / مارس ١٩٨٠ ، يجب أن يستأنف
عمله على الفور ، وفقا للنتيجة التي انتهت اليها اللجنة في جلستها العامة ١٠٠ (الفقرة ٦٨ - ١٦
من CD/139) . كذلك قررت اللجنة ان على الفريق العامل ان يفيد اللجنة عن مدى تقدم عمله في أي
وقت مناسب ، ولكن قبل اختتام دورتها لعام ١٩٨١ على أي حال (الوثيقة CD/151) .

١٢٤- وفي الجلسة العامة ١٠٧ ، يوم ١٧ شباط / فبراير ١٩٨١ ، قررت اللجنة ايضا تسمية ممثل المكسيك رئيسا للفريق العامل .

١٢٥- وفي الجلسة العامة ١٢٧ ، يوم ٢٤ نيسان / ابريل ١٩٨١ ، أدلى رئيس الفريق العامل ببيان عرض فيه أنشطة الفريق العامل خلال الجزء الاول من الدورة السنوية .

١٢٦- وعقد الفريق العامل ٢٤ جلسة في الفترة من ١٩ شباط / فبراير الى ١٧ آب أغسطس ١٩٨١ . وقدم الفريق العامل تقريرا الى اللجنة بنتيجة مداولاته (الوثيقة CD/217 و Corr.1) .

١٢٧- وفي الجلسة العامة ١٤٨ المعقودة في ٢٠ آب / أغسطس ١٩٨١ اعتمدت اللجنة التوصية الواردة في الفقرة ١٧ من التقرير ومقادها ان يستأنف الفريق العامل اعماله في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ ، واعتمدت اللجنة تقرير الفريق العامل الذي يعد جزءا لا يتجزأ من هذا التقرير، ونصه كما يلي :

" أولا - مقدمة

" اعتمدت لجنة نزع السلاح في جلستها العامة الخامسة بعد المائة المعقودة في ١٢ شباط / فبراير ١٩٨١ القرار التالي المتعلق بالبند ٦ من جدول أعمالها :

' تقرر اللجنة أن يعود الفريق العامل المخصص للبرنامج الشامل لنزع السلاح الذي أنشئ في ١٧ آذار / مارس ١٩٨٠ الى مباشرة عمله فورا ، وفقا للنتيجة التي توصلت اليها اللجنة في جلستها العامة المائة (الفقرة ٦٨ / ١٦ من CD/139) .

وقررت لجنة نزع السلاح كذلك أن يعهد الفريق العامل الى تقديم تقرير الى اللجنة عن تقدم أعماله في أي وقت مناسب ولكن على أية حال قبل اختتام دورتها لعام ١٩٨١ (الوثيقة CD/151) .

" ثانيا - تنظيم العمل والوثائق

" عمدت لجنة نزع السلاح في جلستها العامة السابعة بعد المائة ، المعقودة في ١٧ شباط / فبراير ١٩٨١ ، الى تعيين السفير الفونسو غارثيا روبيس (المكسيك) رئيسا للفريق العامل . وقامت الأنسة عايذة لويزا لفين ، من مركز الأمم المتحدة لنزع السلاح ، بمهمة سكرتيرة الفريق العامل .

" وعقد الفريق العامل ٢٤ جلسة في الفترة ما بين ١٩ شباط / فبراير و ٢٣ نيسان / ابريل والفترة ما بين ١٨ حزيران / يونيه و ١٧ آب / أغسطس ١٩٨١ .

" وقررت لجنة نزع السلاح في جلستها العامة الرابعة بعد المائة المعقودة في ١٠ شباط / فبراير ١٩٨١ دعوة ممثلي الدول التالية غير الأعضاء في اللجنة ، بناء على طلب هؤلاء الممثلين ، للاشتراك في جلسات الفريق العامل : فنلندا ، الدانمرك ، اسبانيا ، النمسا ، النرويج .

" وقدم الرئيس الى لجنة نزع السلاح ، في جلستها العامة السابعة والعشرين بعد المائة المعقودة في ٢٤ نيسان / ابريل ١٩٨١ ، تقريرا مرحليا عن الأعمال التي قام بها الفريق العامل .

" وبالإضافة الى الوثائق الرسمية للجنة نزع السلاح ، والتي جرى تقديمها في اطار البند ٦ من جدول أعمالها والى الوثائق السابقة المطروحة على الفريق العامل ، فقد جرى تقديم الوثائق التالية خلال دورة عام ١٩٨١ :

- ورقة عمل حول " مراحل التنفيذ " ، أعدّها ممثل نيجيريا ، السفير أولوآدينيجي بناءً على طلب الرئيس (CD/CPD/WP.17)
- ورقة عمل حول طبيعة البرنامج الشامل لنزع السلاح ، أعدّها ممثل نيجيريا ، السفير أولوآدينيجي ، بناءً على طلب الرئيس (CD/CPD/WP.18)
- ورقة عمل حول " مراحل التنفيذ " ، أعدّها ممثل المملكة المتحدة ، السفير سمرهيز ، بناءً على طلب الرئيس (CD/CPD/WP.19)
- بيان قدّمه ممثل الاتحاد السوفياتي في ٥ آذار/مارس ١٩٨١ ، رداً على السؤال الذي طرحه الرئيس فيما يتعلق بموقف حكومته من " معاهدة نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية دقيقة " ، المقدمة إلى اللجنة الثمان عشرية لنزع السلاح في عام ١٩٦٦ (CD/CPD/WP.20)
- بيان قدّمه ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في ٥ آذار/مارس ١٩٨١ ، رداً على السؤال الذي طرحه الرئيس حول موقف حكومته فيما يتعلق بـ " الخطوط العامة للاحكام الأساسية لمعاهدة نزع السلاح العام والكامل في عالم يسوده السلم " ، انتي قدمت إلى اللجنة الثمان عشرية لنزع السلاح في عام ١٩٦٦ (CD/CPD/WP.21)
- ورقة عمل حول البرنامج الشامل لنزع السلاح ، تتعلق بالفرع المعنون " الأعداء " قدمتها إيطاليا (CD/CPD/WP.22)
- ورقة عمل حول البرنامج الشامل لنزع السلاح ، تتضمن اقتراحات تكميلية بشأن التدابير ، قدمتها الصين (CD/CPD/WP.24)
- ورقة عمل حول البرنامج الشامل لنزع السلاح ، تتضمن اقتراحات إضافية بشأن التدابير ، قدمتها الصين (CD/CPD/WP.25)
- ورقة عمل حول البرنامج الشامل لنزع السلاح ، قدمتها باكستان (CD/CPD/WP.26)
- ورقة عمل حول البرنامج الشامل لنزع السلاح ، تتعلق بفرع " التدابير " مقدمة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وبلغاريا ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية الديمقراطية الألمانية ، ومنغوليا ، وهنغاريا (CD/CPD/WP.28)
- ورقة عمل تتضمن مشروع نزع السلاح الشامل لنزع السلاح الذي يحمل عنوان " انبساط " ، قدمتها تشيكوسلوفاكيا (CD/CPD/WP.13/Add.1)
- ورقة عمل حول البرنامج الشامل لنزع السلاح ، قدمتها إيطاليا (CD/CPD/WP.30)
- ورقة عمل حول أعداء البرنامج الشامل لنزع السلاح ، قدمتها الصين (CD/CPD/WP.31)
- ورقة عمل تتضمن مشروع نزع السلاح الشامل لنزع السلاح المعنون " الأعداء " قدمتها المكسيك (CD/CPD/WP.3/Rev.1)
- ورقة عمل حول البرنامج الشامل لنزع السلاح ، قدمتها استراليا ، وألمانيا (جمهورية الاتحادية) ، وبنجينا ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ونيابان (CD/CPD/WP.33)

- ورقة عمل تتضمن نصا لفرع البرنامج الشامل لنزع السلاح المعنون " الأهداف " ،
قدمتها بلغاريا (CD/CPD/WP.35)
- ورقة عمل حول البرنامج الشامل لنزع السلاح ، قدمتها مجموعة ال ٢١ (CD/CPD/
WP.36 و Corr.1 و Add.1-3)
- ورقة عمل حول البرنامج الشامل لنزع السلاح ، تحمل مقترحات بشأن الأسلحة
النوية ، قدمتها استراليا (CD/CPD/WP.37)
- ورقة عمل حول البرنامج الشامل لنزع السلاح ، تحمل مقترحات بشأن مناطق السلام ،
قدمتها استراليا (CD/CPD/WP.38)
- ورقة عمل تتضمن تعديلات على الفرع المعنون " الأسلحة النووية " (المرحلة الأولى)
من الوثيقة CD/CPD/WP.27 ، قدمتها فرنسا (CD/CPD/WP.39)
- ورقة عمل تتضمن تعديلات على الفرع المعنون " الأسلحة النووية " (المرحلة الأولى)
من الوثيقة CD/CPD/WP.27 ، قدمها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
(CD/CPD/WP.40)
- ورقة عمل حول البرنامج الشامل لنزع السلاح ، قدمتها بولندا (CD/CPD/WP.42)
- ورقة عمل تتضمن مشروع نص لفرع البرنامج الشامل لنزع السلاح المعنون " الأجهزة
والاجراءات " ، مقدمة من الجمهورية الديمقراطية الألمانية وفنزويلا (CD/CPD/WP.43)
- ورقة عمل حول المرحلة الأولى من تدابير نزع السلاح النووي في البرنامج الشامل
لنزع السلاح ، قدمتها الصين (CD/CPD/WP.44)
- ورقة عمل تتضمن تعديلات على فرع " الأسلحة النووية " (المرحلة الأولى) من الوثيقة
CD/CPD/WP.27 ، مقدمة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وبلغاريا ،
وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، ومنغوليا ، وهنغاريا
(CD/CPD/WP.45)
- ورقة عمل تتضمن تعديلات على الفرعين المعنوين " الأسلحة التقليدية والقوات
المسلحة " و " التدابير الرامية الى تخفيف حدة التوتر الدولي " (المرحلة الأولى)
من الوثيقة CD/CPD/WP.27 ، قدمتها الجمهورية الديمقراطية الألمانية
(CD/CPD/WP.46)
- ورقة عمل تتضمن تعديلات على الفرع المعنون " الأسلحة النووية " (المرحلة الأولى)
من الوثيقة CD/CPD/WP.27 مقدمة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
والجمهورية الديمقراطية الألمانية (CD/CPD/WP.47)
- ورقة عمل تتضمن تعديلات على الفرع المعنون " تدابير أخرى " (المرحلة الأولى)
من الوثيقة CD/CPD/WP.27 ، قدمتها بولندا (CD/CPD/WP.48)
- ورقة عمل تتضمن تعديلات على الفرع المعنون " تدابير أخرى " (المرحلة الأولى)
من الوثيقة CD/CPD/WP.27 ، قدمتها بلغاريا (CD/CPD/WP.49)

- ورقة عمل تتضمن تعديلات على الفرع المعنون " تدابير أخرى " (المرحلة الأولى)
من الوثيقة CD/CPD/WP.27 ، قدمتها منغوليا (CD/CPD/WP.50)
- ورقة عمل تتضمن تعديلات على الفرع المعنون " تدابير أخرى " (المرحلة الأولى)
من الوثيقة CD/CPD/WP.27 ، قدمها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
(CD/CPD/WP.51)
- مشروع برنامج شامل لنزع السلاح ، قدمته استراليا وألمانيا (جمهورية - الاتحادية)
وبلجيكا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية واليابان
(CD/CPD/WP.52)
- ورقة عمل تتضمن تعديلات على الفرع المعنون " تدابير أخرى " (المرحلة الأولى)
من الوثيقة CD/CPD/WP.27 ، قدمتها بولندا وفنزويلا ونيجيريا (CD/CPD/WP.53)
- ورقة عمل بشأن الفصل المعنون " المبادئ " من البرنامج الشامل لنزع السلاح
قدمتها مجموعة ال ٢١ (CD/CPD/WP.55)

وأعدت الأمانة علاوة على ذلك الوثائق التالية :

- جدول بالتدابير غير المشمولة صراحة بالجدول الواردة في الوثيقتين CD/CPD/WP.11
و 14 (CD/CPD/WP.23)
- نتائج البحث الأولي في الفصلين الخامس (" التدابير ") والسادس (" مراحل
التنفيذ ") من البرنامج الشامل لنزع السلاح (CD/CPD/WP.27)
- جدول بالمبادئ الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية
العامة المكرسة لنزع السلاح (CD/CPD/WP.29)
- جدول بالأهداف الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية
العامة المكرسة لنزع السلاح (CD/CPD/WP.32)
- جدول بالأحكام المتعلقة بالآلية والاجراءات الواردة في الوثيقة الختامية للدورة
الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (CD/CPD/WP.34)
- قائمة ببعض المقترحات بشأن الآلية والاجراءات المدرجة في الفقرة ١٢٥ من الوثيقة
الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة (CD/CPD/WP.41)
- نتائج البحث في تدابير المرحلة الأولى المتضمنة في الوثيقة CD/CPD/WP.27 وفي
المقترحات الشفوية والمكتوبة المقدمة بصددها (CD/CPD/WP.54)

" ثالثا - المداولات المضمونية خلال دورة ١٩٨١ "

" واصل الفريق العامل دراسة البرنامج الشامل لنزع السلاح على أساس الخطوط العامة التي
اعتمدت في عام ١٩٨٠ ، والتي تضمنت الفصول التالية : المقدمة أو الديباجة ، الأهداف ، المبادئ ،
الأولويات ، التدابير ، مراحل التنفيذ ، الآلية والاجراءات .

" وقرر الفريق العامل تأجيل النظر في المقدمة أو الديباجة الى أن تتم دراسة الفصول الفنية للبرنامج الشامل لنزع السلاح وذلك نظرا لأن شكل ومضمون هذه الفصول سيحدد طابع ومضمون الديباجة أو المقدمة .

" وأتم الفريق العامل دراسة أولية لكافة فصول البرنامج المضمومية . كما تمكن الفريق العامل ، فيما يتعلق بفصلي التدابير ومراحل التنفيذ اللذين تمت دراستهما في آن واحد ، من اجراء جولة ثانية من المناقشات التفصيلية حول تدابير " المرحلة - الأولى " . وكان من المفهوم أنه في هذا الطور الأولي من عمل الفريق لا يتوخى التوصل الى نتائج نهائية بشأن الأمور التي هي قيد البحث .

" وبدأ الفريق العامل نظره في كل فصل باجراء دراسة للنصوص المتصلة به في الوثيقة الختامية على أساس الجداول التي أعدتها الأمانة ، والتي تضمنت أيضا ، فيما يخص موضوع التدابير ، ما نصت عليه عناصر البرنامج الشامل لنزع السلاح من تدابير ، بالصيغة التي وضعتها هيئة نزع السلاح في ١٩٧٩ وكما جاء في اعلان الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح . ومن ثم نظر الفريق العامل أوراق العمل المتاحة التي لها صلة كلية أو جزئية بكل فصل من الفصول . وعبر العديدون في حالات كثيرة عن شكهم فيما اذا كان من المناسب ادراج مقترحات محددة في فصول محددة . وتم الاتفاق على أن الفريق العامل سيكون في وضع أفضل لتسوية هذه المشاكل في مرحلة لاحقة .

" أما فيما يخص أهداف البرنامج ، فقد أقر ادراج الأحكام ذات الصلة التي تضمنتها الوثيقة الختامية ووردت في الوثيقة CD/CPD/WP.32 وقيل في الوقت نفسه ان هذه الأحكام تحتاج الى مزيد من التفصيل في سياق وضع البرنامج الشامل لنزع السلاح . وجرى ، اضافة لذلك ، النظر في أوراق العمل التالية :

CD/CPD/WP.3/Rev.1 و CD/CPD/WP.4 و CD/CPD/WP.5 و CD/CPD/WP.22 و CD/CPD/WP.31 و CD/CPD/EP.33 و CD/CPD/WP.35 .

كما أقرت بعض المقترحات الواردة في هذه الأوراق على أساس مبدئي ، بالرغم من التساؤلات التي جرت حول ما اذا كان نص معين يحدد هدفا أم لا . وأثارت بعض المقترحات الأخرى اعتراضات مختلفة ، يتعلق بعضها بالصياغة وبعضها الآخر بأمر مضمومية .

" كما أقر الفريق العامل ادراج مبادئ مفاوضات نزع السلاح كما جاءت في الفقرات ٢٦ الى ٤٢ من الوثيقة الختامية ، اضافة الى نصوص أخرى وردت في تلك الوثيقة ويمكن اعتبارها مبادئ ، كما وردت في الجدول المتعلق بذلك (CD/CPD/WP.29) . وكان هناك رأى يشير بضرورة جعل البرنامج الشامل لنزع السلاح يبرز ، فوق كل شيء ، المبادئ المتضمنة في الوثيقة الختامية . ودرس الفريق العامل أيضا أوراق العمل التالية CD/CPD/WP.6 , CD/CPD/WP.8 , CD/CPD/WP.10 , and CD/CPD/WP.13 Add.1 وكما كان الحال بالنسبة للأهداف ، تم التوصل الى اتفاق مبدئي حول بعض المقترحات بينما اختلفت وجهات النظر حول بعضها الآخر . كما تبادل الفريق العامل الآراء حول ما ينبغي اعتباره " مبدأ " . ولوحظ أن هناك نصوصا مختلفة قيد البحث ، بما فيها فقرات من الوثيقة الختامية ، لا تشكل " مبادئ " بالمعنى الدقيق . وقد تم اقتراح يقضي بالبت في هذا الموضوع فيما بعد ، والنظر في امكانية استعمال عنوان أعم للفصل المذكور ، مثل " المبادئ والخطوط التوجيهية " .

"أما بالنسبة للأولويات ، فقد أقر ادراج الفقرتين ٤٥ و ٤٦ من الوثيقة الختامية •

"وفي صدد الآلية والاجراءات ، أقر الفريق العامل ادراج النصوص التي تضمنتها الوثيقة الختامية ، كما وردت في الوثيقة CD/CPD/WP.34 • وقال رأى ان على الفريق العامل ، لدى صياغته هذا الفصل من البرنامج ، أن يأخذ في الحسبان التطورات التي حصلت منذ الدورة الاستثنائية الأولى داخل نطاق منظومة الأمم المتحدة على صعيد الآلية والاجراءات • وفي هذا الصدد ذكرت بعض الوفود اقامة " معهد الأمم المتحدة لأبحاث نزع السلاح " • وكان ثمة أيضا رأى يقول بإيلاء الاعتبار لضرورة استحداث مؤسسات دولية كتلك التي اقترحت في مشاريع معاهدات ١٩٦٦ المتعلقة بنزع السلاح العام الكامل (CD/CPD/WP.7 and Add.1) ووفق مختلف المقترحات التي قدمت الى الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ، والتي توجد قائمة بها في الفقرة ١٢٥ من الوثيقة الختامية (CD/CPD/WP.41) • كما قدم اقتراح يقضي باتخاذ بنية الفرع المتعلق بالآلية والاجراءات في عناصر البرنامج الشامل لنزع السلاح التي وضعتها هيئة نزع السلاح نموذجاً يحتذى به • ولوحظ عدم وجود تنافر بين النهجين وأنه من المناسب ، ضمن اطار العناصر التي أعدتها هيئة نزع السلاح ، النظر في أفكار جديدة كتلك التي وردت في المقترحات المقدمة خلال الدورة الاستثنائية • ورأى بعضهم أنه ينبغي للفريق العامل عدم استباق الحكم على نتائج دراسة الترتيبات المؤسسية التي ستقدم الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين * •

"وخلال الجولة الأولى من المناقشات حدد الفريق العامل تدابير تستخدم برنامجاً رباعي المراحل يعتبر فرضية عمل لمراحل التنفيذ • وكان من المفهوم أن هذا لا يعني أى التزام من جانب أى من الوفود • وعلاوة على التدابير التي نصت عليها الوثيقة الختامية وعناصر البرنامج الشامل لنزع السلاح التي وضعتها هيئة نزع السلاح وعلان الثمانينات عقداً ثانياً لنزع السلاح ، درس الفريق العامل التدابير الاضافية المقترحة في الوثائق التالية : CD/128 و CD/166 و CD/4 و CD/CPD/WP.4 و 24 و 25 و 26 • وفيما يتعلق بمشاريع معاهدات نزع السلاح العام الكامل المقدمة من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الى اللجنة الثمان عشرية لنزع السلاح في ١٩٦٦ ، والتي عممت كوثائق للفريق العامل (CD/CPD/WP.7 و Add.1) ، قدم ممثلها تين الدولتين بيانين رداً على السؤال الذي طرحه الرئيس بصدده موقف حكومتيهما في هذا الشأن (CD/CPD/WP.20 و 21) • وتنعكس نتائج الدراسة الأولية للتدابير حسب مراحل التنفيذ في الوثيقة CD/CPD/WP.27 • وشكلت هذه الوثيقة اطاراً لمزيد من الدراسة والتمحيص للتدابير الواجب ادراجها في البرنامج الشامل لنزع السلاح • وفي هذا الصدد جرى النظر في مقترحات اضافية وردت في الوثائق التالية ، CD/CPD/28 ، CD/CPD/WP.30 ، CD/CPD/WP.33 ، CD/CPD/WP.36 and Add.1 ، CD/CPD/WP.37 ، CD/CPD/WP.38 ، CD/CPD/WP.39 ، CD/CPD/WP.40 ، CD/CPD/WP.42 ، CD/CPD/WP.44 ، CD/CPD/WP.45 ، CD/CPD/WP.46 ، CD/CPD/WP.47 ، CD/CPD/WP.48 ، CD/CPD/WP.49 ، CD/CPD/WP.50 ، CD/CPD/WP.51 ، CD/CPD/WP.52 ، CD/CPD/WP.53 • وكما لوحظ من قبل ، غطت الجولة الثانية من المناقشات تدابير للمرحلة الاولى • وأعرب عن آراء متباينة بصدده التدابير المحددة موضع الدراسة

* أثناء دراسة التقرير التي أفضت الى اقراره ، ذهبت بعض الوفود الى أن مسألة الآلية والاجراءات قد صيغت صياغة وافية في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية ، قائلة انه سيكون أن يحال في مشروع البرنامج الشامل لنزع السلاح الى الأحكام المتصلة بالموضوع الواردة في الوثيقة الختامية • وقالت عدة وفود أخرى ان مضمون الفقرة الحالية هو في محله •

وبشأن مسائل ذات طابع عام مثل الطريقة التي ينبغي أن تعرف بها التدابير والعلاقة بين تحديد التدابير الواجب ادراجها في البرنامج من جهة وتوضيح مفهوم المراحل من جهة أخرى • وتتجلى نتائج المدولات في الوثيقة CD/CPD/WP.54 المرفقة بهذا التقرير •

"وقد خصص الفريق العامل ، في بداية عمله خلال دورة ١٩٨١ ، جلستين لمناقشة عامّة لمسألتي الأطر الزمنية وطبيعة البرنامج ، وهما مسألتان أثارتا آراء متباينة خلال دورة عام ١٩٨٠ كما يتضح من تقرير الفريق العامل الى اللجنة (الوثيقة CD/139 ، الفقرتان ١٣/٦٨ و ١٥) وبناءً على طلب الرئيس ، قدمت أوراق عمل تبين المواقف المختلفة حول هاتين المسألتين (CD/CPD/WP.17 و 18) ، وفرت أساساً لتبادل مفيد للآراء • بيد أنه لم يكن هناك اتفاق عام على أن البحث عن أرضية مشتركة سيكون أجدى في مرحلة لاحقة عندما تتيسر للوفود صورة أوضح لمضمون البرنامج • وقد تمت الى الفريق العامل في وقت لاحق أوراق عمل أخرى من قبل بعض الوفود تنصب على هاتين المسألتين ، ولكن لم يجر مزيد من النقاش حول هذه الأوراق اللاحقة •

رابعاً - الخلاصة

" تمكن الفريق العامل خلال هذه الدورة من احراز تقدم طيب في صياغة البرنامج الشامل لنزع السلاح • غير أن الأمر لا يزال يقتضي القيام بحمل ضخم من أجل حل بعض القضايا الهامّة والمعقدة التي تنطوي عليها عملية صياغة البرنامج ، وخاصة القضايا المتصلة بالتدابير ومراحل البرنامج وطبيعته • وبناءً على ذلك ، ونظراً الى أن الجمعية العامة قد طلبت الى لجنة نزع السلاح ان تختتم مفاوضاتها حول البرنامج في وقت يسمح بحرض هذا البرنامج على دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، اتفق الفريق العامل على توصية اللجنة بأن يستأنف الفريق اعماله في ١١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ " •

مرفق

نتائج دراسة تدابير المرحلة الاولى الواردة فى
الوثيقة CD/CPD/WP.27 ودراسة الاقتراحات التحريرية
والشفوية* المقدمة بشأنها

المرحلة الاولى

أولا - تدابير نزع السلاح

ألف - الأسلحة النووية

١ - حظر التجارب النووية**

[من شأن الأبرام الفورى لمعاهدة لحظر التجارب النووية أن يساعد مساعدة هامة على تحقيق هدف إنهاء تحسين نوعية الأسلحة النووية واستحداث أنماط جديدة من تلك الأسلحة ومنع انتشار الأسلحة النووية .

(١) ينبغي للجنة نزع السلاح القيام دون مزيد ابطاء بمفاوضات متعددة الأطراف بشأن معاهدة لحظر التجارب النووية . وينبغي أن تستهدف مثل تلك المعاهدة الوقف العام والتام لتجارب الأسلحة النووية ، من قبل جميع الدول ، في كل البيئات والى الأبد . وينبغي أن تكون منصفة وغير تمييزية ومن ثم يمكنها أن تجذب العالم كله الى الانضمام اليها . وينبغي أن تتضمن المعاهدة نظاما للتحقق يتم التفاوض عليه كذلك في لجنة نزع السلاح ويكون باب الاشتراك فيه مفتوحا أمام جميع الدول ؛

* ترد الاقتراحات التحريرية في الوثائق CD/CPD/WP.28, CD/CPD/WP.30, CD/CPD/WP.33, CD/CPD/WP.36 and Add.1, CD/CPD/WP.37, CD/CPD/WP.38, CD/CPD/WP.39, CD/CPD/WP.40, CD/CPD/WP.42, CD/CPD/WP.44, CD/CPD/WP.45*, CD/CPD/WP.46, CD/CPD/WP.47, CD/CPD/WP.48, CD/CPD/WP.49, CD/CPD/WP.50, CD/CPD/WP.51, CD/CPD/WP.52 and CD/CPD/WP.53.

** اقترح أحد الوفود ادراج النص التالي تحت (٢) أدناه (" وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى ") : " حظر التجارب النووية ؛ وقف تحسين منظومات الاسلحة النووية وتطويرها النوعيين " .

(ب) وينبغي لجميع الأطراف المنخرطة في المفاوضات الثلاثية بشأن " معاهدة لحظر التجارب على الأسلحة النووية وبروتوكول يشمل التفجيرات النووية السلمية ويمن جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة " ، أن تبادر فوراً الى استئناف وتكثيف مفاوضاتها وتقديم المعلومات الكاملة عن التقدم الذي أحرزته في محادثاتها الى لجنة نزع السلاح ، كيما يتسنى لها أن تسهم في المفاوضات المتعددة الاطراف بشأن المعاهدة وأن تساعد على سيرها] •

[نظراً لان حظر تجريب الأسلحة النووية بوصفه ، واحداً من تدابير وقف سباق التسلح النووي ، يشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية نزع السلاح النووي بكاملها ، ولانه ينبغي تنفيذ حظر التجارب الشامل على أساس عادل وقابل للتحقق منه ، يجب على الدولتين اللتين لهما أكبر الترسانات النووية الالتزام بالوقف الفوري والدائم لتجارب الأسلحة النووية ، واتخاذ خطوات فعالة لتقليل الفجوة الضخمة بين أسلحتها النووية وأسلحة الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية ، مما يهيئ الظروف اللازمة لسائر الدول الحائزة للأسلحة النووية للانضمام الى الوقف الدائم لتجريب الأسلحة النووية] •

[وينبغي خلال هذه المرحلة بذل جميع الجهود في المحافل المناسبة للتفاوض ، بقصد التوصل الى اتفاق على معاهدة تحظر تجارب الاسلحة النووية ، وبروتوكول يتصل باجراء تفجيرات نووية لأغراض سلمية وبشكل جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة] •

[وينبغي في المرحلة الاولى اتباع الخطوات التالية ، بما في ذلك الانضمام الشامل الى معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء وتنفيذها تنفيذاً كاملاً وضمناً الامتثال لها امتثالاً صارماً] •

٢ - وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي

[من شأن وقف سباق التسلح النووي بكافة جوانبه واحراز تقدم جوهري صوب تحقيق نزع السلاح النووي ، أن يشكل تدبيرين هامين خلال المرحلة الاولى من البرنامج الشامل لنزع السلاح • وتقع على جميع الدول النووية ، لا سيما منها تلك الحائزة على أكبر الترسانات النووية ، مسؤولية خاصة فيما يتعلق بمهمة تحقيق أهداف نزع السلاح النووي • وينبغي لعملية نزع السلاح أن تنفذ على نحو يضمن أمن جميع الدول مع الانخفاض التدريجي لمستويات الأسلحة النووية ، والعملية تتطلب أيضاً تدابير لكفالة ذلك ، مع مراعاة الأهمية النسبية كما ونوعاً لما لدى الدول النووية وغيرها من الدول المعنية من ترسانات قائمة • وينبغي كذلك اعتبار منع نشوب حرب نووية مسألة ذات أولوية عاجلة في المرحلة الاولى] •

[وفي حين أن تحقيق نزع السلاح العام والكامل في اطار البرنامج مسؤولية تقع على جميع الدول ، فإن المسؤولية الرئيسية في مجال نزع السلاح النووي تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية ، التي تقع عليها أيضاً ، مع الدول الأخرى الهامة عسكرياً المسؤولية الرئيسية في مجال وقف وتعزيز القوات العسكرية في جميع أنحاء العالم وعكس اتجاهه • وينبغي تأمين وجود توازن بين التدابير التي تتخذ في ميادين نزع السلاح المختلفة مع مراعاة حالة الأسلحة النووية والتقليدية بهدف تجنب حدوث آثار مقلقة • وينبغي اجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح وعقد اتفاقات لتحديد الأسلحة على المستويات الثنائية أو الاقليمية أو المتعددة الأطراف أو العالمية ، وذلك يتوقف على اسهل الطرق التي يمكن بها ، في كل حالة ، التوصل الى اتفاقات فعالة لنزع السلاح • وينبغي للأجهزة الدولية

لنزع السلاح أن تضمن معالجة كل قضايا نزع السلاح في اطار ملامح • وتهدف المرحلة الاولى الى اختتام المفاوضات الجارية بنجاح] •

(أ) [نشدان تدابير تستهدف] وقف تحسين منظومات الأسلحة النووية وتطويرها النوعيين •

[اجراء مفاوضات خلال المرحلة الاولى من البرنامج الشامل لنزع السلاح ، من أجل التوصل الى اتفاق أو اتفاقات لحظر مايلي :

١' استحداث ، وانتاج ، ونشر ، وتخزين الناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجيه وتدمير مخزوناتها تدويرا تاما ؛

٢' بحث واستحداث وتجريب منظومات أسلحة نووية جديدة ، بما في ذلك كافة فئات الرؤوس الحربية النووية ومنظومات نقلها ؛

٣' الاستعاضة عن منظومات الأسلحة النووية القائمة حاليا ، بصور جديدة ومستحدثة من تلك المنظومات ؛

٤' استحداث وتجربة ووزع منظومات أسلحة مضادة للتوابع ؛

٥' استحداث وتجربة ووزع منظومات قذائف مضادة للقذائف التسيارية] .

(ب) [نشدان تدابير تستهدف وقف انتاج جميع انماط الأسلحة النووية وناقلاتها ، ووقف انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة •

[وينبغي ، الى جانب التدابير المتخذة لوقف سباق التسلح التكنولوجي في مجال الأسلحة النووية ، اتخاذ تدابير لوقف انتاج تلك الأسلحة ووسائل اطلاقها الى جانب وقف انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة •

الشروع في مفاوضات بشأن التوصل الى اتفاق يفضي الى وقف انتاج الأسلحة النووية ووسائل اطلاقها جنبا الى جنب مع اتفاق لوقف انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة • ويمكن التفاوض على مثل ذلك الاتفاق خطوة خطوة على النحو التالي :

١' اعلانات من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، في موعد يتفق عليه الجميع ، عن مخزوناتها من الأسلحة النووية ووسائل اطلاقها وعن مرافقها القائمة والمقترحة لانتاج الأسلحة النووية ، ومنظومات اطلاقها ، ونتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة ، وتقديم تلك الاعلانات الى الأمين العام للأمم المتحدة ؛

٢' اجراء مفاوضات بشأن تدابير التحقق ، سواء بالوسائل التقنية الوطنية أو عن طريق تدابير دولية ، بما في ذلك التفتيش الموقعي ، من أجل ارساء الأساس الذي يمكن بموجبه تنفيذ معاهدة حظر انتاج الأسلحة النووية ووسائل اطلاقها ونتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة ؛

٣' اجراء مفاوضات بشأن الحظر العام الكامل لانتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة ، الى جانب وقف انتاج الأسلحة النووية مقترنا بتطبيق ضمانات دولية على

كافة المرافق النووية في جميع الدول لمنع تحويل المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة • ويمكن تطبيق تلك الضمانات الدولية على أساس عام وغير تمييزي على جميع الدول [•

[وقف انتاج جميع أنواع الأسلحة النووية وتخفيض المخزون من هذه الأسلحة تدريجيا الى أن تتم ازالتها كلية • وتحقيقا لهذه الغاية ، ينبغي الشروع فورا في مفاوضات مناسبة تشترك فيها جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية وعدد معين من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية • وينبغي في الوقت ذاته اتخاذ تدابير لتعزيز الضمانات السياسية والقانونية الدولية لأمن الدول [•

[ومع وضع الفقرة ٤٨ من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح في الاعتبار: " وجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، ولا سيما تلك التي تملك أهم ترسانات نووية ، تتحمل مسؤولية خاصة في صد مهمة تحقيق أهداف نزع السلاح النووي " ومن أجل تحقيق الهدف النهائي لنزع السلاح النووي ، وهو الحظر الكامل والتدمير التام للأسلحة النووية ينبغي أولا اتخاذ التدابير التالية :

ينبغي للدولتين اللتين لهما أكبر الترسانات النووية وقف سباق التسلح على الفور ، والكف عن جميع الأنشطة الهادفة الى تحسين نوعية أسلحتها النووية وزيادة كمياتها والبدء قبل غيرها في تخفيض أسلحتها النووية ووسائل الايصال • وينبغي بعد ذلك ، أن تنضم اليها الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية في تخفيض أسلحتها النووية وفقا لنسب معقولة [•

(ج) [نشان تدابير تستهدف] الشروع في خفض مخزونات الأسلحة النووية وناقلاتها ، مما يفضي الى القضاء عليها تماما ونهائيا في أقرب وقت ممكن [•

(د) [الكشف عن محتوى التدابير المحددة لوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي المقررة بموجب اتفاقات فيما بين المشاركين في المفاوضات المقبلة [•

(هـ) [تحديد مبلغ اشتراك دول مفردة حائزة للأسلحة النووية في تدابير نزع السلاح النووي ، على أن توضع في الحسبان الأهمية الكمية والنوعية للترسانات القائمة في الدول الحائزة للأسلحة النووية وفي غيرها من الدول المعنية [•

(و) [المحافظة ، في هذه المرحلة وفي المرحلة التي تليها ، على حد سواء ، على التوازن القائم في مجال القوة النووية وعدم المساس بهذا التوازن ، مع التخفيض المستمر في مستويات القوة النووية] •

(ز) [عقد معاهدة عالمية بشأن عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية] •

٣ - تجنب استخدام الأسلحة النووية ومنع الحرب النووية

بانتظار تحقيق نزع السلاح النووي ، الذي ينبغي مواصلة المفاوضات في شأنه بنشاط ، ومع مراعاة ما يمكن أن يتمخض عن حرب نووية من نتائج مدمرة للمتحاربين ولغير المتحاربين على السواء ، ينبغي التفاوض على تدابير عاجلة لمنع اندلاع حرب نووية وتجنب استخدام الأسلحة النووية • وفي هذا السياق ، ينبغي في المرحلة الاولى الاتفاق دون ابطاء على التدابير التالية :

(أ) [ترتيبات دولية فعالة تؤمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها مع مراعاة كل المقترحات والاقتراحات التي قدمت في هذا الصدد] •

[صك دولي ملزم يؤمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، دون أية شروط أو اشتراطات أو تقييدات ، ضد استخدام الأسلحة النووية ضد ها أو التهديد باستخدامها ضد ها] •
[عقد اتفاقية لتعزيز ضمانات الأمان للدول غير الحائزة للأسلحة النووية] •

[نظرا للضرورة الملحة للقضاء على التهديدات النووية الموجهة ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، ينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية الالتزام بلا قيد ولا شرط بعدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد ها] •

(ب) [تدابير لتأمين تجنب استخدام الأسلحة النووية ، ومنع الحرب النووية وما يتصل بذلك من أهداف ، عن طريق عقد اتفاق دولي حيثما أمكن ، يأخذ في الاعتبار مختلف المقترحات الرامية الى ضمان هذه الأهداف ، ووفقا للفقرتين ٥٧ و ٥٨ من الوثيقة الختامية ، وبذلك يكفل عدم تعريض بقاء البشرية للخطر] •

[اتفاق دولي يحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها] •

[فرض حظر دائم على استعمال الأسلحة النووية وتخلي جميع الدول عن استعمال القوة في علاقاتها مع بعضها البعض] •

(ج) [تدابير لتحسين الاتصالات بين الحكومات ، لاسيما في مناطق التوتر وأوقاته ، عن طريق انشاء الخطوط الهاتفية الساخنة وغير ذلك من أساليب الاقلال من خطر نشوب نزاع ، وبخاصة نزاع نووي • وينبغي لتلك التدابير أن تجل دور الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية في منع اندلاع حرب نووية ، وخاصة اندلاعها بسبب حادث ، أو خطأ في الحساب ، أو تعطل الاتصالات] •

[وضع تدابير لمنع استخدام الأسلحة النووية بطريقة غير مصرح بها أو بشكل عرضي] •

٤ - استمرار المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية:

(أ) التصديق الفوري من جانب الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على اتفاق سولت - ٢ ؛

(ب) الشروع ، دون ابطاء ، في مفاوضات أخرى بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن تحديد وتخفيض الأسلحة الاستراتيجية ، تفضي الى الاتفاق على اجراء تخفيضات هامة وتحددات نوعية في الأسلحة الاستراتيجية • وينبغي لتلك المفاوضات أن تسفر في أقرب وقت ممكن ، في المرحلة الاولى ، عن معاهدة تحقق مايلي :

١- تخفيضا لا يقل عن ٢٠ في المائة في اعداد الرؤوس الحربية النووية ومركبات الاطلاق الاستراتيجية في ترسانتي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ؛

٢٦ وضع تحديدات شاملة على تحسين نوعية الأسلحة الاستراتيجية ، بما في ذلك تقييد استحداث وتجريب ووزع أنماط جديدة من الأسلحة الاستراتيجية [.

[المفاوضات بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية وتخفيضها] .

[تصديق اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية ، دون ابطاء ، على معاهدة سولت ٢ . مواصلة المفاوضات بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن الحد مستقبلا من الأسلحة الاستراتيجية . ضم جميع القوى النووية ، في الوقت المناسب ، الى هذه المفاوضات] .

[مواصلة العملية بهدف الاتفاق على تخفيضات ، وتحديدات نوعية ، هامة في الأسلحة النووية الاستراتيجية] * .

[التوصل ، في موعد قريب ، الى اتفاق يتم التفاوض عليه بين الدول المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، وبحقق ، على أساس من مبدأ الأمن غير المنقوص تخفيضا جوهريا في منظومات اطلاق الأسلحة النووية المتوسطة المدى وغيرها من الأسلحة النووية ورؤوسها الحربية الموزعة فيما يتعلق بالسرحة الأوروبي] .

[زيادة الحد من الأسلحة الاستراتيجية ومن تخفيضها ، ثم وضع حد لها في المستقبل من حيث النوعية ، مع مراعاة كل العوامل التي تؤثر على الوضع الاستراتيجي في جميع أنحاء العالم ، بما في ذلك أوروبا ، وينبغي مناقشة مسألة القذائف المتوسطة المدى في أوروبا دون ابطاء ، وذلك في أن واحد وعلى أساس التداخل العضوي مع مسألة الأسلحة النووية الأمامية للولايات المتحدة . وينبغي أن تؤدي هذه المناقشة الى وضع اتفاقات ملائمة يمكن تنفيذها بعد التصديق على معاهدة سولت ٢ . كذلك على هذا الأساس ينبغي إلغاء قرار انتاج ووزع أنواع جديدة من القذائف المتوسطة المدى في أوروبا الغربية] .

[متابعة المفاوضات بشأن تحديد وتخفيض القوات النووية التبعوية استنادا الى مبدأ المساواة ضمن اطار محادثات " سولت "] * * .

٥ - اتخاذ مزيد من الخطوات للحؤول دون انتشار الأسلحة النووية ، وفقا لأحكام الفقرات ٦٥ الى ٧١ من الوثيقة الختامية

ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها أن تتخذ معا مزيدا من

* ان العبارة الاستهلالية الواردة في النص المتعلق بمعاهدة تحظر تجارب الأسلحة النووية وبيروتوكول يتصل باجراء تفجيرات نووية لأغراض سلمية ، والتي تظهر في الفقرة ١ في الصفحة ٢ تنطبق أيضا على هذا التدبير .

* * ان العبارة الاستهلالية الواردة في النص المتعلق بمعاهدة تحظر تجارب الأسلحة النووية وبيروتوكول يتصل باجراء تفجيرات نووية لأغراض سلمية ، والتي تظهر في الفقرة ١ من الصفحة ٢ تنطبق أيضا على هذا التدبير .

الخطوات للتوصل الى توافق دولي في الآراء ، على أساس شامل وغير تمييزي ، بشأن الطرق والوسائل الكفيلة بمنع انتشار الأسلحة النووية بوصف ذلك جزءاً لا يتجزأ من الجهود الرامية الى وقف سباق التسلح وعكس اتجاهه • ويتمثل الهدف من عدم الانتشار النووي ، في منع ظهور أى دول أخرى حائزة للأسلحة النووية عدا الدول الخمس الحالية الحائزة للأسلحة النووية (الانتشار الأفقي) ، من جهة ، وفي التخفيض التدريجي للأسلحة النووية والقضاء عليها تماماً في آخر الأمر (الانتشار الرأسى) من جهة ثانية • وينبغي أن يتضمن التوافق الدولي في الآراء بشأن عدم الانتشار النووي مايلي :

(أ) تدابير وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي المذكورة أعلاه ؛

(ب) الممارسة الكاملة لحقوق جميع الدول غير القابلة للتصرف في تطبيق وتطوير برامجها الخاصة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقاً لأولوياتها ومصالحها واحتياجاتها ؛

(ج) حرية جميع الدول في الوصول دون معوقات ، الى التكنولوجيا النووية ، بما في ذلك آخر منجزاتها ومعداتاها وموادها المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية مع مراعاة الاحتياجات التي تتفرد بها البلدان النامية ؛

(د) احترام اختيارات وقرارات كل بلد من البلدان في ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية دون المساس بسياساتها المتعلقة بدورة الوقود أو التعاون الدولي أو الاتفاقات أو العقود الخاصة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية ؛

(هـ) اتخاذ تدابير تحقق متفق عليها وتطبيقها على أساس عالمي غير تمييزي [•

[اتخاذ تدابير فعالة على الصعيد الوطني وعن طريق اتفاقات دولية لمنع انتشار الأسلحة النووية دونما الحاق خطر بامدادات الطاقة أو بتكثيف الطاقة النووية للأغراض السلمية • وينبغي أن تتضمن هذه التدابير مايلي :

(أ) الالتزام العالمي بجميع أحكام الصكوك الحالية بشأن عدم الانتشار وتنفيذها بالكامل ومن هذه الصكوك خاصة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ؛

(ب) التنفيذ الكامل للضمانات المناسبة المتفق عليها التي تطبقها الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أساس غير تمييزي ، وتعزيز هذه الضمانات ؛

(ج) استحداث طرق ووسائل أخرى ، على أساس عالمي غير تمييزي ، لمنع انتشار الأسلحة النووية [•

[اعتماد تدابير أخرى لتدعيم نظام عدم انتشار الأسلحة النووية ، وانجازا لهذه الغاية • تحقيق عالمية تطبيق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية] •

[معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وينبغي اتخاذ تدابير اضافية لتعزيز نظام عدم الانتشار ، بما في ذلك مزيد من التدابير لتنفيذ الضمانات الدولية المناسبة المتفق عليها والمنطبقة عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أساس غير تمييزي ، تنفيذاً كاملاً وتعزيزها] •

* ان العبارة الاستهلاكية الواردة في النص المتعلق بمعاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ، والتي تظهر في الفقرة ١ من الصفحة تنطبق أيضاً على هذه التدابير •

٦ - انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية

ان انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس اتفاقات يتم التوصل اليها بحرية بين دول المنطقة المعنية يعد واحدا من التدابير الهامة في مجال نزع السلاح ، وينبغي تشجيعه حيث أن القصد الأخير من ذلك هو التوصل الى عالم خال تماما من الأسلحة النووية مع مراعاة خصائص كل منطقة بعين الاعتبار • وفي حين ينبغي لكل الدول المشاركة في مثل هذه المناطق أن تتعهد بالامتثال كلية لكل أهداف وأغراض ومبادئ الاتفاقات أو الترتيبات المنشئة للمناطق ، وبالتالي تأمين خلوها بشكل حقيقي من الاسلحة النووية ، فان الدول الحائزة للأسلحة النووية مدعوة لان تتعهد ، على وجه الخصوص ، بما يلي : '١' احترام مركز المنطقة الخالية من الاسلحة النووية احتراما كاملا ؛ '٢' الاحجام عن استخدام الاسلحة النووية او التهديد باستخدامها ضد دول المنطقة •

[نظرا لضرورة صون السلم والأمن على الصعيدين الاقليمي والعالمي ، ينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تؤيد على نحو فعال المبادرات المتخذة من دول المناطق المعنية بانشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية في مختلف المناطق ، وأن تحترم تماما مركز المناطق الخالية من الأسلحة النووية ، وأن تلتزم بلا قيد ولا شرط بعدم استخدام او التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد هذه المناطق • وينبغي أن تلتزم جميع الدول التي تقع في منطقة خالية من الاسلحة النووية بالتقيد بالاتفاق بشأن هذه المنطقة] •

(أ) قيام الدول المعنية باعتماد كل التدابير ذات الصلة لضمان التطبيق الكامل لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلوكو) مع مراعاة الآراء المعرب عنها بشأن الانضمام اليها في الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ، والمؤتمرات العامة بوكالة حظر الاسلحة النووية في أمريكا اللاتينية وغيرها من المحافل ذات الصلة ؛

(ب) تصديق كافة الدول المعنية على البروتوكول الاضافي الأول لمعاهدة تلاتيلوكو ؛

(ج) في افريقيا ، أكدت منظمة الوحدة الافريقية على اعلان القارة منطقة لا نووية • كما أيدت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في قرارات متعاقبة ، المبادرة الافريقية فيما يتعلق باعلان القارة منطقة لا نووية • ودعت الجمعية العامة أيضا في دورتها الاستثنائية العاشرة بتوافق الآراء ، مجلس الأمن الى اتخاذ الخطوات الملائمة الفعالة للحيلولة دون احباط هذا الهدف • ويعود التهديد الرئيسي للانتشار النووي في افريقيا والسلم والأمن في القارة الى القدرة النووية التي تمتلكها جنوب افريقيا • ينبغي لجميع الدول أن تقوم بما يلي للمساعدة في تنفيذ اعلان افريقيا منطقة لا نووية •

'١' مراقبة القدرة النووية لجنوب افريقيا مراقبة دائمة ؛

'٢' الاحجام عن اي تعاون مع جنوب افريقيا في الميدان النووي يكون من شأنه مساعدة نظام الفصل العنصرى على صنع الأسلحة النووية ؛**

* يرد هذا النص بين معقوفين على أساس انه سيوضح في الاعتبار في مرحلة الصياغة •

** احتفظت بعض الوفود بموقفها من هذا النص •

(د) ان انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط عملا بقرار الجمعية العامة ١٤٧/٣٥ من شأنه أن يعزز السلم والأمن الدوليين تعزيزا كبيرا • وفي انتظار انشاء مثل هذه المنطقة ينبغي لدول المنطقة أن تعلن رسميا أنها ستمتص ، على أساس متبادل ، عن انتاج أو احتياز ، أو القيام على أي نحو آخر بامتلاك أسلحة نووية ونبائط نووية متفجرة ، وعن السماح للغير بوضع أسلحة نووية على أراضيها ، وأن توافق على أن تخضع كافة أنشطتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية • وينبغي ايلاء الاعتبار لدور يضطلع به مجلس الأمن في التقدم نحو انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط ؛

(هـ) لقد أعربت كافة الدول في منطقة جنوب آسيا عن عزمها على أن تظل بلدانها خالية من الاسلحة النووية • ولا ينبغي لها أن تتخذ أي اجراء قد يؤدي الى الانحراف عن هذا الهدف • وفي هذا الصدد تم تناول مسألة انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا في عدة قرارات للجمعية العامة التي تضع الموضوع قيد النظر ؛

(و) ينبغي تشجيع الجهود الرامية الى انشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية فسي أقاليم أخرى من العالم [بعبارة من الدولة التي تعترزم ان تغدو جزءا من المنطقة] ؛

(ز) ان ضمان كون المناطق خالية فعلا من الاسلحة النووية واحترام الدول الحائزة للأسلحة النووية لمثل هذه المناطق يمثلان تدبيرا هاما من تدابير نزع السلاح •*

٧ - [ابرام معاهدة بشأن عدم اقامة اسلحة نووية في أراضي الدول التي لا توجد بها تلك الأسلحة في الوقت الحاضر] •

٨ - [من الضروري ، بغية تأمين ضمانات موثوق بها لتنفيذ تدابير نزع السلاح النووي ، توفير تحقق كاف ودقيق من جميع جوانب عملية نزع السلاح النووي • ويتطلب ذلك اشرافا بواسطة وسائل تقنية وطنية للتحقق وأيضا وسائل فعالة للتحقق دولي •

وعندما يتم تنفيذ المرحلة الاولى من نزع السلاح النووي والتحقق منها على نحو كاف ، يمكن البدء بتدابير المرحلة الثانية [•**

باء - أسلحة التدمير الشامل الاخرى

١ - [بروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها وللوسائل البكتريولوجية ، الموقع عليه في جنيف في ١٧ حزيران / يونيه ١٩٢٥] •***

* ادرج هذا النذر على أساس ان مضمونه وموضعه يتطلبان مزيدا من النظر •

** ادرج هذا النذر على أساس ان مضمونه وموضعه يتطلبان مزيدا من النظر •

*** تنطبق على هذا التدبير ايضا العبارة الاستهلالية المدرجة في النص المتعلق بمعاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ، الواردة في الفقرة ١ من الصفحة

- ٢ - [الانضمام على نطاق عالمي الى اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والأسلحة السامة وتدمير هذه الأسلحة] •
- ٣ - [عقد اتفاقية بشأن حظر استحداث وانتاج وتخزين جميع الأسلحة الكيميائية وتدمير هذه الأسلحة] •
- [عقد اتفاقية دولية بشأن حظر الأسلحة الكيميائية وتدمير هذه الأسلحة]
- [عقد اتفاقية دولية بشأن الحظر الكامل لاستحداث جميع الأسلحة الكيميائية وانتاجها وتخزينها واستعمالها وتدمير هذه الأسلحة] •
- ٤ - [عقد معاهدة لحظر استحداث وانتاج واستعمال الأسلحة الاشعاعية] •
- [عقد معاهدة بشأن حظر الأسلحة الاشعاعية] •
- ٥ - الحيلولة دون ظهور أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة :
- (أ) [ينبغي أن يستمر بصورة مناسبة بذل جهود تهدف الى حظر هذه الأنواع الجديدة والمنظومات الجديدة من أسلحة التدمير الشامل • ويمكن عقد اتفاقات محددة بشأن أنواع معينة من أسلحة التدمير الشامل الجديدة التي يمكن تعيينها • وينبغي ابقاء هذه المسألة قيد الاستعراض المستمر] •
- [بدء مفاوضات بهدف عقد اتفاق أو اتفاقات بشأن الحيلولة دون ظهور أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة مع أخذ التطورات الحديثة في العلم والتكنولوجيا في الاعتبار] •
- [عقد اتفاق شامل يحظر استحداث وانتاج أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة ، وعقد اتفاقات خاصة بشأن أنواع معينة من الأسلحة الجديدة للتدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة] •
- ٦ - [عقد اتفاقية تحظر انتاج الأسلحة النيوترونية النووية وتخزينها ووزعها واستعمالها] •

جيم - الأسلحة التقليدية والقوات المسلحة

- [١- وقف سباق الأسلحة التقليدية :
- (أ) ينبغي المضي قدما بعزم وتصميم ، في اطار التقدم المحرز في نزع السلاح العام الكامل ، في الحد من القوات المسلحة والأسلحة التقليدية وتخفيضها تدريجيا •
- ٢ - اتفاقات وتدابير ، متعددة الأطراف وإقليمية وثنائية ، بشأن الحد من الأسلحة التقليدية والقوات المسلحة وخفضها :
- (أ) وبوجه خاص ، فان تحقيق حالة أكثر استقرارا في أوروبا مع الاعتماد على مستوى أقل من الامكانات العسكرية على أساس التساوي والتعادل التقريبي وكذلك على أساس عدم الانتقاص

من أمن الدول جميعها ، مع المراعاة الكاملة لمصالح أمن واستقلال الدول غير المنضمة لأحلاف عسكرية ، عن طريق الاتفاق على اجراء تخفيضات وتحديدات متبادلة مناسبة ، أمر سيسهم في تعزيز الأمن في أوروبا ، وسيشكل خطوة هامة تجاه تعزيز السلم والأمن الدوليين • وينبغي أن تواصل بكل همسة ونشاط الجهود الجارية الرامية الى تحقيق هذه الغاية ؛

(ب) ينبغي عقد مشاورات ومؤتمرات ثنائية واقليمية ومتعددة الأطراف ، حيثما تتوافر الشروط الملائمة ، باشتراك جميع البلدان المعنية ، للنظر في مختلف جوانب نزع الأسلحة التقليدية ، مثل المبادرة المتوخاة في اعلان أجاكوتشو الذي وقعت عليه ثمانية بلدان من امريكا اللاتينية في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ؛

(ج) التوصل الى اتفاق بشأن التخفيض المتبادل للقوات المسلحة والأسلحة وما يتصل بذلك من تدابير في أوروبا الوسطى ؛

(د) تدابير ، متعددة الأطراف واقليمية وثنائية ، بشأن الحد من الأسلحة التقليدية والقوات المسلحة وتخفيضها ، وفقا للأحكام ذات الصلة الواردة بالوثيقة الختامية •

٣ - مشاورات فيما بين موردي ومتلقي الأسلحة الرئيسيين بشأن النقل الدولي للأسلحة التقليدية :

(أ) ينبغي اجراء مشاورات فيما بين أهم البلدان الموردة للأسلحة وتلك المتلقية لها بشأن الحد من جميع الأشكال التي يتخذها نقل الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي ، استنادا بصفة خاصة على مبدأ عدم الانتقاص من أمن الأطراف بغية تشجيع وتعزيز الاستقرار بمستوى عسكري أقل ، مع مراعاة حاجة جميع الدول الى حماية أمنها ، وأيضا الحق ، غير القابل للتصرف ، لجميع الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية أو الأجنبية ، في تقرير المصير والاستقلال ، والتزامات الدول باحترام ذلك الحق ، وفقا لميثاق الام المتحدة ولاعلان مبادئ القانون الدولي المتصل بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول •

٤ - حظر أو تقييد استعمال بعض الأسلحة التقليدية ، بما فيها تلك الأسلحة التي يمكن أن تكون مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر :

(أ) التوقيع والتصديق على الاتفاق الذي يتفاوض عليه مؤتمر الأمم المتحدة لحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر ؛

(ب) توسيع حالات حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر ، أما عن طريق ادخال تعديلات على البروتوكولين الحاليين أو عن طريق عقد بروتوكولات اضافية ، وفقا للمادة ٨ من الاتفاقية المتعلقة بحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر ؛

(ج) وينبغي لجميع الدول ، ولاسيما الدول المنتجة ، أن تدرس النتائج التي يسفر عنها المؤتمر فيما يتعلق بمسألة نقل هذه الأسلحة الى دول أخرى •

[اتفاقية الأمم المتحدة لحظر أو تقييد استخدام بعض الأسلحة التقليدية التي يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر ، ووضع طرق واجراءات مناسبة لتيسير تنفيذ الاتفاقية تنفيذًا كاملاً وفعالاً

وتأمين الامتثال لها ، بغية ضمان الوفاء بالتزاماتها الانسانية ، ومن ثم تحسين أمن الأطراف في الاتفاقية *.

ينبغي التوصل الى اتفاقات وتدابير أخرى تتصل بالحد من القوات المسلحة والأسلحة التقليدية وتخفيضها ، مع مراعاة حق جميع الدول في حماية أمنها ومراعاة الحق الضمني للدفاع عن النفس المتجسد في ميثاق الأمم المتحدة ودون المساس ببدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب وحققها في تقرير المصير وفقا للميثاق وبضرورة تأمين توازن في كل مرحلة وعدم الانتقاص من أمن جميع الدول

١ - تتحمل الدول التي تملك أضخم الترسانات العسكرية مسؤولية خاصة في ملاحقة عملية نزع السلاح التقليدي . ولذا ، ينبغي ، في نهاية المرحلة الاولى ، أن يكون كل من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والولايات المتحدة قد خفض أسلحته التقليدية وقواته المسلحة بنسبة لا تقل عن ٢٥ في المائة

٢ - تقوم الدول الأخرى الهامة عسكريا بالاتفاق على تخفيض مستويات قواتها المسلحة بنسبة أقل .
٣ - ينبغي ، في نهاية المرحلة الاولى ، أن يكون قد تم تحقيق وضع أكثر استقرارا في أوروبا مع الاعتماد على مستوى أقل من الامكانات العسكرية على أساس التساوى والتعادل التقريبيين . ويشمل ذلك ، علاوة على التخفيضات التي يجريها كل من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة والمشار إليها أعلاه ، تخفيضات في الأسلحة التقليدية والقوات المسلحة لبلدان أخرى في أطراف معاهدتي منظمة شمال الأطلسي ووارسو تفضي الى تحقيق مستويات من القوات والأسلحة متفق عليها . ويمكن تحقيق ذلك عن طريق المفاوضات الجارية في فيينا أو في مؤتمر أوروبي أوسع حول الأمن ونزع السلاح وتدابير بناء الثقة . وتشمل تدابير نزع الأسلحة التقليدية المشار إليها أعلاه :

(أ) تسريح الأفراد وانسحاب القوات من الأراضي وتفكيك القواعد العسكرية الأجنبية ؛

(ب) تدمير ما يتفق عليه من فئات الأسلحة التقليدية وغيرها من المعدات العسكرية ، وخاصة الأسلحة الشديدة التدمير ؛

(ج) تدابير لبناء الثقة وتعزيز الأمن تشمل فرض قيود على تحرك القوات .

٤ - وينبغي للتدابير المذكورة أعلاه أن تشمل أيضا عقد اتفاقات لاجراء تخفيض في انتاج الأسلحة التقليدية يتناسب مع التخفيض المتفق عليه في القوات المسلحة والأسلحة التقليدية .

٥ - ينبغي أيضا ، خلال المرحلة الاولى ، عقد مشاورات ومؤتمرات على المستوى الثنائي والاقليمي والمتعدد الأطراف فيما بين الدول للنظر في مختلف المبادرات والمقترحات الرامية الى بناء الثقة والحد من الأسلحة التقليدية أو تقييد استعمالها أو تخفيضها ، وخاصة في المناطق التي تتركز فيها الأسلحة ومناطق التوتر ، الخ

* تنطبق على هذه التدابير أيضا العبارة الاستهلاكية المدرجة في النص المتعلق بمعاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ، والواردة في الفقرة ١ من الصفحة ٢ .

وفي هذا السياق ، يمكن أيضا اجراء مشاورات بين البلدان الموردة للأسلحة وتلك المتلقية لها بشأن الحد من جميع الأشكال التي يتخذها نقل الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي ، استنادا بصفة خاصة على مبدأ عدم الانتقاص من أمن الأطراف بغية تشجيع أو تعزيز الاستقرار بمستوى عسكري أقل ، مع مراعاة حاجة جميع الدول الى حماية أمنها ، وأيضا الحق غير القابل للتصرف ، للشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية أو الأجنبية ، في تقرير المصير والاستقلال ، والتزامات الدول باحترام ذلك الحق ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ولاعلان مبادئ القانون الدولي المتصل بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول •

٦ - اتفاق على وقف استحداث وانتاج ووزع أنواع جديدة من الأسلحة التقليدية بالغة التخریب * .

[وقف سباق الأسلحة التقليدية :

(أ) ينبغي ، لدى بدء المرحلة الاولى ، أن تعمد الدول الحائزة للأسلحة النووية والبلدان التي تربطها بهذه الدول اتفاقات عسكرية الى تجريد قواتها المسلحة وأسلحتها التقليدية • كما ينبغي أن تخفض هذه الدول ، أثناء المرحلة الاولى ، قواتها المسلحة وأسلحتها التقليدية -- بنسبة مئوية متفق عليها ؛

(ب) تقوم البلدان الأخرى الهامة عسكريا باتخاذ خطوات مماثلة الى حين الفراغ من المرحلة الاولى] •

[تقوم الدولتان اللتان تملكان أضخم الترسانات التقليدية فورا بوقف سباقهما على الأسلحة التقليدية • وكخطوة أولى ينبغي أن تتعهدوا بالألا تقوما باعتداء مسلح ضد البلدان الأخرى واحتلالها عسكريا وان تكونا أول من يعمد الى تخفيض أسلحته التقليدية الثقيلة والجديدة تخفيضا جذريا ، وخاصة الأسلحة الهجومية منها] •

[اجراء تخفيض متبادل ومتوازن في القوات المسلحة والأسلحة واتخاذ تدابير متصلة بذلك في أوروبا الوسطى وفي مناطق أخرى من العالم عند الامكان] • **

[وقف استحداث انواع جديدة من الأسلحة التقليدية الشديدة التدمير] •

[مشاورات فيما بين موردي ومتلقي الاسلحة الرئيسيين بشأن النقل الدولي للأسلحة التقليدية :

اجراء مشاورات اولية في اطار هيئات نزع السلاح القائمة حاليا ، بوصفها خطوة اولى نحو عقد ترتيبات حقيقية ويمكن التعويل عليها ، على أن تعقد هذه الترتيبات أيضا على الصعيد الاقليمي ، بحد فاصد التجارة الدولية في الأسلحة ومراقبتها والحد منها] •

* اسقط النمر المتعلق بأسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر شلها هذا المقترح ، وذلك لانه مطابق للنمر الذي ورد في الفقرة ٤ من الصفحة ١١ •

** تنطبق على هذه التدابير أيضا العبارة الاستهلاكية المدرجة في النمر المتعلق بمعاهدة لحض تجارب الأسلحة النووية وبيروتوكول يتعلق بالتفجيرات النووية ذات الأغراض السمية ، الوارد في الفقرة ١ من الصفحة ١١٩ •

دال - النفقات العسكرية

١ - تخفيض النفقات العسكرية :

(١) ان التخفيض التدريجي للميزانيات العسكرية بالاتفاق المتبادل ، من حيث الأرقام المطلقة أو بنسب مئوية معينة مثلا ، خاصة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الأخرى الهامة من الناحية العسكرية ، يمثل تدبيرا يمكن أن يساهم في كبح سباق التسلح وأن يزيد من امكانيات تحويل الموارد المستخدمة حاليا في الأفراض العسكرية الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لاسيما لفائدة البلدان النامية . وسيلزم أن تتفق جميع الدول المشتركة على الأساس الذي يعتمد عليه في تنفيذ هذا التدبير ، الذي سيستدعي طرائق ووسائل لتنفيذه تكون مقبولة لجميع هذه الدول ، مع مراعاة المشاكل التي ينطوى عليها تقييم الأهمية النسبية للتخفيضات التي ينبغي أن تجريها مختلف البلدان ومع المراعاة الواجبة لاقتراحات الدول بشأن جميع جوانب تخفيض الميزانيات العسكرية .

[١- ينبغي لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة ، لدى البدء في هذا البرنامج ، أن يوافقا على التجميد الفوري للمستويات الحالية لميزانيتيهما الدفاعيتين . وجميع البلدان الأخرى الحائزة للأسلحة النووية مدعوة أن تتبع هذا المثل .

٢- تقوم الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول الهامة عسكريا ، خلال المرحلة الأولى ، بتخفيضات في نفقاتها العسكرية تتناسب مع التخفيضات التي تقوم بها في الأسلحة النووية والتقليدية وغيرها من الأسلحة ، وتخفيضات في انتاج مثل هذه الأسلحة واجراء تخفيضات في قواتها المسلحة وتفكيك المنشآت والقواعد العسكرية وما الى ذلك .

٣ - وبما كان الدول الأخرى أيضا أن تقوم بتخفيضات في نفقاتها العسكرية في إطار الاتفاقات الثنائية أو الإقليمية أو المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح ، أو التوصل إلى اتفاق لتجميد مستويات نفقاتها العسكرية عند مستويات معينة •

٤ - وينبغي للدول المذكورة أعلاه أن تقدم تقارير مفصلة إلى السلطات الدولية المناسبة فيما يتعلق بالتخفيضات التي أجرتها في نفقاتها العسكرية بما في ذلك ذكر بنود مختلف أبواب النفقات التي تم تخفيضها •

٥ - وينبغي وضع الاتفاقات بشأن تخفيض النفقات العسكرية على أساس طرق متفق عليها فيما يتعلق بمقارنة النفقات العسكرية بين فترات مختلفة من الزمن وبين البلدان المختلفة • وينبغي لجميع الدول ، ولا سيما الأكثر تسلحا من بينها أن تسعى ، كلما كان ذلك ممكنا ، إلى استغلال وسيلة الإبلاغ الواردة ذكرها في الوثيقة A/35/479 في التبليغ عن نفقاتها العسكرية • وينبغي زيادة تحسين وسيلة الإبلاغ هذه] •

[على أثر بدء المرحلة الأولى ، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الأخرى الهامة عسكريا أن تتفق على التجميد الفوري للمستويات الجارية التي بلغت ميزانياتها الدفاعية ، وذلك بهدف تيسير التخفيضات اللاحقة في نفقاتها العسكرية] •

[توفر الدولتان الكبريان جزءا هاما من الموارد الناجمة عن تخفيض الأسلحة والنفقات العسكرية لمساعدة البلدان النامية] •

هـ - التحقق

١ - أساليب واجراءات للتحقق تتصل بتدابير محددة لنزع السلاح ، لتيسير عقد اتفاقات لنزع السلاح وتنفيذها فعليا وبناء الثقة فيما بين الدول :

(أ) لتسهيل عقد اتفاقات لنزع السلاح وتنفيذها تنفيذًا فعالا ، ولبناء الثقة ، ينبغي للدول أن تقبل أحكاما مناسبة بشأن التحقق تدرج في مثل هذه الاتفاقات •

(ب) وينبغي القيام ، في إطار مفاوضات دولية لنزع السلاح ، باجراء مزيد من الدراسة لمشكلة التحقق والنظر في اتباع أساليب واجراءات ملائمة في هذا الميدان •

التحقق هو أحد الدعايم التي يقوم عليها احراز تقدم في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة • ولأن تدابير تحديد الأسلحة ونزع السلاح تتعلق بالمصلحة الأمنية الحيوية للدول المعنية يجب أن تكون مثل هذه التدابير من نوع يمكن التحقق منه • وينبغي لها أيضا أن تجعل وضع الأسلحة المتبقي أكثر شفافية وأن تساهم في تعزيز الثقة بين الدول المعنية • ويكاد يكون من غير الممكن ، بدون وسائل تحقق دولية ووطنية صارمة ، حسب الاقتضاء ، نمو قدر كاف من ثقة الدول في مجال مراعاة الاتفاقات • وعليه ينبغي أن ترمي المفاوضات بشأن اتخاذ تدابير محددة لنزع السلاح إلى إدراج ترتيبات تحقق ملائمة في هذه الاتفاقات ، وينبغي للدول أن تقبل أحكاما مناسبة بشأن التحقق الكافي •

وللتحقق الفعال أهمية عليا في الحفاظ على أمن الدول غير منقوص خلال عملية نزع السلاح •
وعليه ينبغي للدول أن تتبع نهجا ايجابيا ازاء وضع تدابير التحقق اللازمة والملائمة بما في ذلك
التفتيشات الموضوعية بالنسبة لكل اتفاق من اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وأن تظهر
استعدادا لقبول مثل هذه التدابير دون تهويل الصعوبات التي ينطوي عليها تنفيذها • وينبغي
أيضا الاعتراف بالمساهمة القيمة التي يمكن أن يقدمها التحقق لتعزيز التعاون الدولي •
ويتوقف شكل وطرائق التحقق ، التي يتعين النص عليها في اتفاقات محددة ، على أهداف
ونطاق وطبيعة الاتفاق وينبغي تحديدهما عن طريقها •

واو - التدابير ذات الصلة

١ - مزيد من الخطوات لحظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو أية أغراض
عدائية أخرى :

(أ) استعراض ضرورة فرض المزيد من الحظر على استخدام تقنيات تغيير البيئة لأغراض
عسكرية أو أية أغراض عدائية أخرى ، وذلك بغية اعتماد المزيد من التدابير لازالة الأخطار التي
تحدث بالبشرية من جراء هذا الاستخدام ؛

(ب) اتفاقية حظر استخدام التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية
أخرى • *

٢ - مزيد من الخطوات لمنع حدوث سباق تسلح في قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها :

(أ) وضع واعتماد مزيد من التدابير في ميدان نزع السلاح لمنع حدوث سباق تسلح في
قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها ، بهدف تشجيع استخدام هذه البيئة استخداما سلميا وتجنب
حدوث سباق تسلح فيها [مع ايلام الاعتبار للنظام الناشئ في اطار مؤتمر الأمم المتحدة الثالث
لقانون البحار] •

(ب) معاهدة حظر وضع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل على قاع
البحار والمحيطات وفي باطن أرضها [• *]

٣ - مزيد من الخطوات لمنع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي :

(أ) ينبغي من أجل منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي ، اتخاذ تدابير
إضافية واجراء مفاوضات دولية مناسبة وفقا لروح معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان
استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى •

[وينبغي ، خلال المرحلة الأولى ، التفاوض بشأن ابرام اتفاق دولي يحظر على الدول أن
تضع أسلحة التدمير الشامل في الفضاء الخارجي] •

* ينطبق على هذا التدبير أيضا العبارة الاستهلالية التي وردت في النص المتعلق
بمعاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ، في
الصفحة ، الفقرة ١ •

(ب) عقد بروتوكول اضافي لمعاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى ، المعقودة في عام ١٩٦٧ بغية الحيلولة بوسائل يمكن التحقق منها دون حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي .

[ج] معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى * .

٤ - انشاء مناطق سلم وفقا للأحكام ذات الصلة الواردة في الوثيقة الختامية :

(١) ان انشاء مناطق سلم في مختلف مناطق العالم بموجب شروط مناسبة تحدد هنا بوضوح وتقرها بحرية الدول المعنية في المنطقة ، مع مراعاة خصائص المنطقة والوضع الأمني في المنطقة ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، ووفقا للقانون الدولي ، أمر يمكن أن يساهم في تعزيز أمن الدول الواقعة ضمن هذه المناطق وفي تعزيز السلم والأمن الدوليين ككل . [ولا يجوز لأى دولة من الدول ، وخاصة الدولتين الكبيرتين ، أن تسعى الى فرض أى شكل من أشكال الهيمنة في مناطق السلم والحرية والحياد ، هذا ويتم ازالة أى شكل من أشكال الوجود العسكرى الأجنبي في هذه المناطق] . وفي هذا الصدد ، تحيط الجمعية العامة علما بالمقترحات الداعية الى انشاء مناطق سلم في جهات من بينها :

١٠٠ [جنوب شرق آسيا ، حيث أبدت الدول الواقعة في الاقليم اهتمامها بانشاء مثل تلك المنطقة ، وفقا لآرائها] .

[وينبغي اتخاذ خطوات من جانب البلدان المهتمة في جنوب شرق آسيا لتطوير مفهوم " منطقة سلم وحرية وحياد " بهدف عقد اتفاق بشأن انشاء هذه المنطقة] .

١٠١ [المحيط الهندي ، مع مراعاة مداولات الجمعية العامة وقراراتها ذات الصلة وضرورة ضمان صيانة السلم والأمن في المنطقة] .

[وينبغي بصورة عاجلة اتخاذ اجراء ملموس لتأمين ظروف السلم والأمن في اقليم المحيط الهندي ، وخاصة بهدف ازالة القواعد العسكرية الأجنبية والوجود العسكرى الأجنبي في الاقليم ، والانجاز المبكر لأهداف اعلان المحيط الهندي منطقة سلم ، مع ايلاء الاعتبار لمقررات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة] .

[المحيط الهندي ، مع مراعاة مقررات اللجنة المخصصة المعنية بالمحيط الهندي وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وضرورة ضمان صيانة السلم والأمن في المنطقة] .

* ينطبق على هذا التدبير أيضا العبارة الاستهلالية التي وردت في النص المتعلق بمعاهدة حظر التجارب النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ، في صفحة الفقرة ١ .

ثانياً - تدابير أخرى

١ - تدابير لبناء الثقة ، مع مراعاة خصائص كل اقليم

(أ) لتسهيل عملية نزع السلاح ، من الضروري اتخاذ تدابير واتباع سياسات لتعزيز السلم والأمن الدوليين وبناء الثقة فيما بين الدول • ويمكن أن يسهم الالتزام بتدابير بناء الثقة ، الى حد كبير ، في الاعداد لتحقيق مزيد من التقدم في نزع السلاح • وينبغي لهذا الغرض ، اتخاذ تدابير كالتدابير التالية وغيرها من التدابير التي لا يزال يتعين الاتفاق عليها :

١ - ينبغي لجميع الدول ، ولا سيما الدول الهامة عسكرياً ، أن تتخذ تدابير لبناء الثقة وتدابير أمنية كالتدابير التالية وغيرها من التدابير التي لا يزال يتعين الاتفاق عليها ، كمساهمة في الاعداد لتحقيق مزيد من التقدم في نزع السلاح :

١' الحيلولة دون وقوع الهجمات التي تحدث مصادفة أو خطأ في الحساب ، أو لاقطاع الاتصالات وذلك باتخاذ خطوات لتحسين الاتصالات بين الحكومات ، وخاصة في مناطق التوتر ، عن طريق اقامة " خطوط ساخنة " وغير ذلك من طرق الاقلال من خطر نشوب نزاع ؛

وضع تدابير لمنع امكانية الهجوم المفاجىء

٢' ينبغي للدول أن تقيم ما يحتمل أن يترتب على ما تقوم به من بحث استحداث اسلحة عسكرية من آثار بالنسبة للاتفاقات القائمة وكذلك بالنسبة لما يجد من جهود في ميدان نزع السلاح ؛

٣' يقدم الأمين العام دورياً تقارير الى الجمعية العامة عن النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح وآثاره البالغة الضرر بالسلم والأمن العالميين •

(ب) اتخاذ تدابير لبناء الثقة ، مع مراعاة الظروف والمتطلبات المعينة لمختلف الأقاليم ، بغية تعزيز أمن الدول •

١' الدعوة لعقد مؤتمر بشأن الانفراج العسكري ونزع السلاح في أوروبا ؛

٢' زيادة توسيع تدابير بناء الثقة في أوروبا ، وعقد اتفاق للاشعار بالمناورات التي تقوم بها القوات البحرية والجوية وبتحركات الجنود الواسعة النطاق ؛

٣' القيام ، على أساس متبادل ، بتوسيع نطاق المنطقة التي تطبق فيها تدابير بناء الثقة في أوروبا •

اجراء مفاوضات بشأن تدابير فعالة لبناء الثقة وتدابير نزع السلاح في أوروبا فيما بين الدول المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، مع أخذ المبادرات والاقتراحات في هذا الصدد بعين الاعتبار •

[قيام جميع الدول المشتركة في المؤتمر الأوروبي للأمن والتعاون بإبرام معاهدة يتعهد كل طرف بموجبها بالأى يكون البادىء باستخدام الأسلحة النووية أو التقليدية ضد أى طرف آخر] •

التوصل الى اتفاق بشأن عدم اقدم أى دولة أو أى مجموعة دول في أوروبا ، ابتداءً من تاريخ يتفق عليه على زيادة عدد قواتها المسلحة في المنطقة المحددة في الوثيقة الختامية لمؤتمر البلدان الأوروبية •

توسيع تدابير بناء الثقة لتشمل منطقة البحر المتوسط ، وتخفيض القوات المسلحة في تلك المنطقة ، وسحب السفن التي تحمل أسلحة نووية من البحر المتوسط ، والتخلي عن وضع أسلحة نووية في أراضي بلدان منطقة البحر المتوسط الأوروبية وغير الأوروبية غير الحائزة للأسلحة النووية •

[بدء مفاوضات حول تدابير بناء الثقة في الشرق الأقصى فيما بين جميع البلدان المعنية]

.....

" وجوب اتخاذ الدول المهتمة بالأمر خطوات لتعزيز السلم والأمن في آسيا والمحيط الهادئ • بعقد اتفاقات على عدم الاعتداء وعدم استخدام القوة " • ومما يتيح ذلك الانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط لجميع قوات الاحتلال الأجنبية المتواجدة في أراضي بعض الدول في المنطقة ، والتبكير في تسوية المنازعات والخلافات والاحترام التام لمبادئ سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية •

٢ - تسعى الدول ، في مختلف مناطق العالم ، الى التوصل الى اتفاق بشأن مختلف تدابير بناء الثقة مع مراعاة الظروف والمتطلبات الخاصة للأقاليم المعنية • ولدى اتخاذ تدابير بناء الثقة هذه تقوم الدول بالنظر بشكل كامل في الدراسة التي سيعدها فريق الخبراء الدوليين الحكوميين التابع للأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع •

وينبغي ان تشمل هذه التدابير اتفاقات تص على الاخطار المسبق بالتحركات والمناورات العسكرية الكبرى •

ينبغي أثناء المرحلة الأولى من البرنامج الشامل لنزع السلاح التفاوض على تلك التدابير التبعية وما إليها التي هي قيد النظر حالياً أو الشروع بها أو متابعتها • وينبغي خلال هذه المرحلة بذل جميع الجهود للتفاوض بقصد التوصل الى اتفاق على :

- ترتيبات دولية فعالة لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مأمن من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها ؛
- اتخاذ تدابير فعالة لبناء الثقة على الصعيد بين العالمي والاقليمي ، مع مراعاة الحاجات المحددة للمنطقة وحالتها ، ومن ذلك مثلا :
- نشر وتبادل المعلومات عن التدابير المتصلة بالأمن ، بما في ذلك مسائل تحديد الأسلحة ونزع السلاح ؛
- اجراء مشاورات ثنائية و / أو اقليمية منتظمة بين الممثلين الحكوميين حول هذه المسائل المتصلة بالأمن ؛
- توفير منح في المدارس العسكرية للموظفين العسكريين من الدول الأخرى ؛
- تبادل الوفود العسكرية والملحقين العسكريين ؛
- تبيان السلوك العسكى العادى وتوفير معلومات عن نطاق ومدى أنشطة عسكرية معينة مثل المناورات ، وتحركات محددة ، الخ ، وفقا لاجراءات مقررة ؛
- تحديد بعض الأنشطة والتحركات العسكرية ؛

- وضع اجراءات لاحتواء المنازعات ، بما في ذلك انشاء خطوط ساخنة ؛
- الاتفاق على خطوات تفضي الى تخفيف حدة التوتر وتسوية المنازعات ؛
- تحقيق زيادة شفافية الأوضاع العسكرية ، أى وضع نظام للإبلاغ الموحد الذى يمكن التحقق منه عن النفقات العسكرية بما يتيح مقارنتها كخطوة لتخفيضها بصورة متوازنة على مستوى متعدد الأطراف ؛
- وضع سجلات ضمن اطار الأمم المتحدة لتدوين البيانات اللازمة لشفافية ومقارنة الأوضاع العسكرية •

٢ - تدابير تستهدف التوصل الى تخفيف التوتر الدولي

- (أ) ينبغي بذل جهود تتسم بالعزم والتصميم للتوصل الى اتفاقات أو غيرها ممن التدابير على أساس ثنائي وإقليمي ومتعدد الأطراف بهدف تعزيز الأمن والسلم بمستوى أقل ممن القوات ، عن طريق الحد من القوات المسلحة والأسلحة التقليدية وتخفيضها •
- (ب) تحقيق حالة أكثر استقراراً في أوروبا مع الاعتماد على مستوى أقل من الامكانات العسكرية على أساس التساوى والتعادل المناسبين بالاتفاق على خفض وحد ، متبادلين ، ممن الأسلحة والقوات المسلحة ، وفقاً للفقرة ٨٢ من الوثيقة الختامية ، من شأنه أن يسهم في تعزيز الأمن في أوروبا ويشكل خطوة هامة تجاه تعزيز السلم والأمن الدوليين •
- (ج) سحب كل قوات الاحتلال الأجنبية من أقاليم سائر الدول وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والالتزام بعبء عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول •
- (د) تفكيك القواعد العسكرية الأجنبية وسحب وازالة الوجود العسكرى وتنافس القوى الأجنبية في مختلف مناطق العالم •
- (هـ) ينبغي ، في نهاية المرحلة الأولى ، أن يوافق الأعضاء في الأحلاف العسكرية القائمة على عدم توسيع هذه الأحلاف ، وعلى عدم زيادة أنشطتها بحيث تشمل مناطق جديدة ، وعلى خفض أنشطتها العسكرية • وينبغي أن تمتنع جميع الدول عن انشاء أحلاف عسكرية جديدة •
- (و) ينبغي حل المنظمتين العسكريتين ، وهما منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة معاهدة وارسو ، الى حين الفراغ من المرحلة الأولى •
- (ز) ينبغي اتخاذ تدابير ترمي الى الحد من الوجود العسكرى والنشاط العسكرى وخفض مستواهما في مناطق مناسبة ، سواء في المحيط الأطلسي أو المحيط الهندي أو المحيط الهادى أو البحر الأبيض المتوسط أو الخليج الفارسي ، وذلك لصالح السلم واستقرار الوضع الدولي وكذلك لضمان استعمال المواصلات البحرية الدولية الرئيسية استعمالاً مأموناً وبلا عوائق •

٣ - تدابير تهدف الى اجتناب استخدام القوة في العلاقات الدولية ، وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة

- (أ) [تدابير لتأمين تجنب استخدام الأسلحة النووية ، ومنع الحرب النووية وما يتصل بذلك من أهداف ، عن طريق عقد اتفاق دولي حيثما أمكن ، يأخذ في الاعتبار مختلف المقترحات الرامية

الى ضمان هذه الأهداف ، ووفقا للفقرتين ٥٧ و ٥٨ من الوثيقة الختامية ، وبذلك يكفل عدم تعريض بقاء البشرية للخطر [*] .

[ابرام اتفاق دولي أو تفاهم رسمي من جانب جميع الدول ، وخاصة الدول الهامة عسكريا ، يرمي الى التقيد الصارم بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فيما يتعلق باحترام سيادة الدول وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، وادارة العلاقات فيما بين الدول على أساس التساوي في السيادة ، والامتناع عن التهديد باستخدام القوة في العلاقات الدولية] .

[التخلي عن استخدام القوة في العلاقات الدولية ، مرتبطا بشكل لا انفصام فيه بالحظر الدائم لاستخدام الأسلحة النووية] .

٤ - تنفيذ الأحكام الواردة في الوثيقة الختامية والرامية الى تعبئة الرأي العام العالمي لصالح نزع السلاح *

(أ) لتعبئة الرأي العام العالمي لصالح نزع السلاح ، ينبغي تطبيق التدابير المحددة المبينة أدناه ، والرامية الى زيادة نشر المعلومات عن سباق التسلح والجهود الرامية الى وقفه وعكس اتجاهه ؛

(ب) وعلى ذلك ، ينبغي للهيئات الاعلامية الحكومية وغير الحكومية للدول الأعضاء وللهيئات الاعلامية للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ، فضلا عن المنظمات غير الحكومية ، أن تضطلع حسب الاقتضاء ، في خلال عقد الثمانينات ، بمزيد من البرامج الاعلامية المتصلة بخطر سباق التسلح وبجهود ومفاوضات نزع السلاح ونتائجها ، خاصة عن طريق أنشطة سنوية تجرى في سياق اسبوع نزع السلاح . وينبغي لهذه الأعمال أن تشكل برنامجا واسع النطاق لزيادة تبنيه الرأي العام العالمي لخطر الحرب بوجه عام ، والحرب النووية بوجه خاص ؛

" (ج) يتوخى ، بغية المساعدة على ايجاد جو من التفاهم والثقة فيما بين الدول ، اعداد برنامج عمل واسع يستهدف جعل الرأي العام الدولي على علم على نحو متعمق بالمشاكل التي خلقها سباق التسلح بما في ذلك الأنشطة المحددة التي تضطلع بها الحكومات ، والمنظمات الدولية الداخلة في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ، وفقا لمبادئ وروح اعلان الأمم المتحدة لاعداد المجتمعات للغيث في سلم " .

* وضع هذا النص بين قوسين بسبب اختلاف الآراء حول المرحلة التي ينبغي أن يدرج فيها التدبير .

** التدابير الواردة في هذا الفرع مدروسة على أساس مؤقت ، على أن تؤخذ بعين الاعتبار لدى صياغة النصوص ذات الصلة ، استنتاجات وتوصيات الدراسة التي أجرتها الأمم المتحدة بشأن حملة لنزع السلاح العالمي .

(د) كجزء من عملية تسهيل النظر في القضايا الداخلة في ميدان نزع السلاح ، ينبغي الاضطلاع بدراسات عن مسائل محددة ، بناء على قرار من الجمعية العامة عند الاقتضاء ، تمهيدا لاجراء مفاوضات أو للتوصل الى اتفاق • ويمكن أيضا للدراسات التي تجرى برعاية الأمم المتحدة وخاصة عن طريق معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة ١٨٣/٢٤ ، يوم المؤرخ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ في اطار معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث أن تسهم على نحو مفيد في معرفة واستكشاف مشاكل نزع السلاح ، خاصة على المدى الطويل :

١٠ اعداد دراسة عن جميع نواحي سباق التسلح التقليدي وعن نزع السلاح فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية والقوات المسلحة ؛

١١ اعداد دراسات أخرى وفقا لما تتفق عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة •

"هـ) ينبغي توجيه نداء يطلب الى البرلمانات ، بوصفها الممثلين المنتخبين للشعوب ، والى الحكومات ، تكثيف أنشطتها لكشف نتائج سباق التسلح الخطيرة ونشر المثل العليا للسلم ونزع السلاح ،

(و) وبالمثل ، ينبغي أن يوجه نداء الى كبار رجال الدين في العالم ، ومختلف المنظمات الدينية والمنظمات غير الحكومية ، يدعون فيه الى مواصلة تقديم دعمهم التام لقضية السلم ونزع السلاح ،

(ز) ينبغي لجميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد الانضمام الى الاتفاقات الحالية للحد من سباق التسلح ولنزع السلاح"

ثالثا - نزع السلاح والتنمية

١ - ينبغي أن يشتمل البرنامج الشامل لنزع السلاح ، مراعاة للعلاقات الوثيقة القائمة بين نزع السلاح والتنمية والدراسات التي تجرى في هذا المجال في اطار الأمم المتحدة ، على تدابير ترمي الى تأمين اسهام نزع السلاح بصورة فعلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وخاصة في اقامة ودعم النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، بفضل ما يلي :*

(أ) اعادة تخصيص الموارد المستخدمة حاليا للأغراض العسكرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وخاصة لصالح البلدان النامية ؛

(ب) زيادة تدفق الموارد المكرسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وخاصة لصالح البلدان النامية ، نتيجة للوفورات الناجمة عن تخفيض النفقات العسكرية ، ولا سيما الوفورات التي تحققها الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الأخرى المهمة عسكريا ؛

* التدابير الواردة في هذه الفقرة مدرجة بشكل مؤقت ، على أن تؤخذ بعين الاعتبار لدى صياغة النصوص ذات الصلة ، استنتاجات وتوصيات الدراسة التي أجرتها الأمم المتحدة بشأن نزع السلاح والتنمية •

[ان السلم والتنمية لا يتجزآن ، ولتأمين مساهمة عملية نزع السلاح المتوخاة في البرنامج الشامل مساهمة فعلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبخاصة في البلدان النامية ، وفي التوصل بشكل كامل الى اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد : *]

(أ) تتخذ الدول الهامة عسكريا تدابير ملموسة على الصعيد الوطني لاعادة تخصيص الموارد المستخدمة للأغراض العسكرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة لصالح البلدان النامية، وتقدم الى الأمم المتحدة و/ أو السلطة الدولية لنزع السلاح تقارير عن التدابير المتوخاة أو المتخذة •

(ب) يقدم جزء هام من الوفورات الناجمة عن تخفيض النفقات العسكرية ، ولا سيما الوفورات التي تحققها الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الأخرى الهامة عسكريا بوصفه تدفقا اضافيا للموارد من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية • وينبغي فورا اعتماد البرنامج الشامل ، انشاء حساب مستقل لتحويل الوفورات الناجمة عن نزع السلاح ، برعاية برنامج الأمم المتحدة الانمائي •

٢ - تتخذ جميع الدول تدابير ملموسة لتعزيز التعاون الدولي بغية دعم نقل التقنيات النووية واستخدامها لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولا سيما في البلدان النامية ، مع مراعاة أحكام كل الفقرات ذات الصلة من الوثيقة الختامية وذلك ، على وجه الخصوص ، من أجل تأمين نجاح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية المزمع عقده ، مبدئيا ، بحلول عام ١٩٨٣ ، كما تقر ذلك في قرار الجمعية العامة ٦٣/٣٤ بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ، فضلا عن الأنشطة التعزيزية الأخرى في هذا الميدان في منظومة الأمم المتحدة ، بما في ذلك تلك الأنشطة الجارية في اطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية •

رابعاً - نزع السلاح والأمن الدولي **

١ - تعزيز الاجراءات والمؤسسات الدولية بشأن :

(أ) حفظ السلم والأمن وفقا لميثاق الأمم المتحدة ،

(ب) التسوية السلمية للمنازعات ،

(ج) فعالية نظام الأمن المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة ،

(د) عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم وفقا لميثاق الأمم المتحدة •

* التدابير الواردة في هذه الفقرة مدرجة بشكل مؤقت ، على أن تؤخذ بعين الاعتبار لدى صياغة النصوص ذات الصلة ، استنتاجات وتوصيات الدراسة التي أجرتها الأمم المتحدة بشأن نزع السلاح والتنمية •

** التدابير الواردة في هذا الفرع مدرجة بشكل مؤقت ، على أن تؤخذ ، لدى صياغة النصوص ذات الصلة ، استنتاجات وتوصيات الدراسة التي أجرتها الأمم المتحدة بشأن العلاقات بين نزع السلاح والتنمية في الاعتبار •

٢ - ينبغي لجميع الدول أن تلتزم التزاماً رسمياً بدعم كل التدابير الرامية إلى تعزيز هيكل وسلطة وعمليات الأمم المتحدة وذلك من أجل تحسين قدرتها على الحفاظ على السلم والأمن الدوليين . وسيتم ، في هذا المضمار إيلاء الاعتبار الكامل لاستنتاجات وتوصيات دراسة الأمم المتحدة بشأن العلاقة بين نزع السلاح والأمن الدولي .

٣ - تتعهد كل الدول باستخدام كل الوسائل المناسبة من أجل تسوية النزاعات تسوية سلمية .

- تعزيز الاجراءات والمؤسسات الدولية الرامية الى صيانة السلم والتسوية السلمية للنزاعات ، والى احتواء المنازعات وادارة الأزمات بصورة فعالة .
[عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح] .

زاي - النظر في مجالات أخرى تتناول
وقف سباق التسلح ونزع السلاح
والتدابير المناسبة الأخرى

١٢٨ - خلال دورة ١٩٨١ كان بين يدي اللجنة وثائق أخرى تتناول وقف سباق التسلح ونزع السلاح والتدابير المناسبة الأخرى في مجالات أخرى ، وهي :

(أ) الوثيقة CD/183 المؤرخة في ١٢ حزيران /يونيه ١٩٨١ ، المقدمة من وفد كندا والمعنونة " ورقة عمل مفاهيمية بشأن التحقق من تحديد الأسلحة " ؛

(ب) الوثيقة CD/209 المؤرخة في ١١ آب /أغسطس ١٩٨١ والمقدمة من وفد الهند وعنوانها " ورقة عمل بشأن مسألة التحقق في ميدان نزع السلاح " .

حاه - الهجوم الجوي الاسرائيلي فسي
٧ حزيران /يونيه ١٩٨١ على
مركز تموز للأبحاث النووية
قرب بغداد

١٢٩ - وأثناء النظر في هذه المسألة كان معروضا على اللجنة الوثيقة CD/187 المؤرخة فسي ١٧ حزيران /يونيه ١٩٨١ وعنوانها " بيان مجموعة ال ٢٦ بشأن الهجوم الجوي الاسرائيلي على منشأة نووية في ٧ حزيران /يونيه ١٩٨١ " .

١٢٠- استمعت اللجنة الى بيانات ألقيت نيابة عن مختلف مجموعات الدول الاعضاء وكذلك من أعضاء فرادى ، تدين الهجوم الاسرائيلي الجوي يوم ٧ حزيران / يونيه ١٩٨١ على مركز تموز للابحاث النووية قرب بغداد .

١٢١- فقد أكدت مجموعة الـ ٢١ وهي تدين هذا العمل العدواني الصارخ ، معارضتها الشديدة لكل ما هو من هذا القبيل من أعمال وانتهاكات لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة . وقالت انها ترى أن العمل الاسرائيلي قد خالف احكام الوثيقة الختامية المتعلقة بعدم انتشار الاسلحة النووية وتنمية تكنولوجيا نووية للأغراض السلمية ، وأن هذا العمل تحد للحق السيادي غير القابل للتصرف لكل دولة في أن تحتاز وتطور تكنولوجيا نووية لمثل هذه الاغراض . ورفضت مجموعة الـ ٢١ الزعم الذي يصور تنفيذ البرامج السلمية للطاقة النووية في البلدان النامية على أنه تهديد محتم بالانتشار الافقي للأسلحة النووية وأعربت عن ايمانها بوجوب اتخاذ كل التدابير اللازمة لضمان عدم تكرار اسرائيل أو أية دولة أخرى لمثل هذا العدوان كذلك حثت لجنة نزع السلاح على " أن تؤكد من جديد المبدأ الدولي الذي يحظر الهجمات على المرافق النووية السلمية لدولة ما أيا تكن الظروف " ، وأوصت بأن تتخذ اللجنة تدابير مناسبة لازالة الآثار الضارة لهذا العمل (CD/187) . وقد أيد بعض الأعضاء الآخرين هذه الآراء .

١٢٢- وقال أحد أعضاء المجموعة انه ، بينما يدين الهجوم الاسرائيلي على مركز تموز النووي كسألة مبدأ ، يدين بعنف العدوان والوحشي الذي يقوم به النظام العراقي على ايران مما نجم عنه آلاف الاصابات وخلف وراءه مليونين ونصف المليون من اللاجئين الابرياء . وذكر الوفد أن الوطن الايراني هو ضحية مؤامرة صمت دولية ، وأنه يقا تل ممارسة لحقه المشروع في الدفاع عن النفس ضد العدوان الفضيح من قبل النظام العراقي الوحشي ، ودفاعا عن استقلاله السياسي وسلامة أراضيه . ولا حظ العضوان على المجتمع الدولي أن يدين استعمال القوة وأعمال العدوان حيثما وقعت وايا كان الشكل الذي تتخذه ، وأن مثل هذه الادانة من شأنها أن تثبط الانظمة المناصرة والمتحيلة من المسؤولية عن محاولة تحقيق أهدافها غير المشروعة بالجوء الى حروب ظالمة لانسانية كالذي فرضه النظام العراقي على ايران .

١٢٣- وذكر بعض الاعضاء أن القيام بحملات حربية مثل العمل الاسرائيلي يضر بالسلم والأمن الدوليين . وشدد عدد من الاعضاء على خطورة الهجوم الاسرائيلي وعواقبه على جهود عدم الانتشار الدولية والتعاون النووي السلمي . وأشار بعضهم الى وقع هذا العمل على سلامة نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، لا سيما وأن العراق هو دولة غير حائزة لأسلحة نووية وطرف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، وأنه قد قبل بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بل قبل بعوامل رقابة أكثر صرامة . وأكد بعض الاعضاء على ضرورة الاستزادة من تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار واعتبر كثيرون منهم ان من الضروري بذل مزيد من الجهد في سبيل نزع السلاح النووي للحيلولة دون المزيد من انتشار الاسلحة النووية .

١٣٤- وأعرب بعض الاعضاء عن رأى يقول بأن الهجوم الاسرائيلي قد أثبت بجلاء ان الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية لا يكفي لمنع خصم من اصدار احكام شخصية من جانب واحد بصدد البرنامج النووي لبلد آخر. وقال هؤلاء الاعضاء أن الذرائع غير المقبولة التي سيقت لتبرير العدوان تنبثق من جانب منها من حملة دعاية ، شنت واستمرت في ذات تلك البلدان التي هي من أشد المتحمسين للدفاع عن معاهدة عدم الانتشار ، بشأن الخطر المزعوم من انتشار الاسلحة النووية الآتي من المرافق النووية السلمية لمختلف الدول النامية . وكان من رأى هؤلاء الاعضاء أنه يمكن النضر الى الخارة العسكرية الاسرائيلية على أنها الخطوة النهائية في عملية تصعيد للضغوط غير المقبولة والأعمال التأديبية التي يقولون انها استخدمت من قبل بعض الدول الموردة لعاقة التنمية العادية للبرامج النووية السلمية لعدد من الدول النامية .

١٣٥- وأدانت مجموعة من البلدان الاشتراكية بشكل حاسم هجوم اسرائيل على مركز الابحاث النووية قرب بغداد ، ووصفته بأنه بربري ، وبأنه عمل غير مستفز من أعمال العدوان المسلح من جانب اسرائيل ضد دولة ذات سيادة هي عضو كامل على قدم المساواة من أعضاء المجتمع الدولي . كما اعتبرت الهجوم علاوة على ذلك مثلاً آخر تمارسه اسرائيل من أمثلة ارهابية الدولة . هذا فضلاً عن أن عمل الارهاب الدولي ، في رأيهم ، قد وجد ضد دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، في حين أن الدولة الارهابية قد ترفض رفضاً تاماً الانضمام الى هذا الصك .

١٣٦- وبهذا الصدد ، دعت هذه المجموعة من البلدان الاشتراكية الى وقف كل نوع من أنواع المساعدة الى اسرائيل ووقف التعاون معها في ميدان الطاقة النووية الى أن يأتي الوقت الذي تعتمد فيه ضمانات دولية مناسبة ضد انتشار الاسلحة النووية . كذلك امتدحت استصواب القيام ، عن طريق محادثات خاصة ، بدراسة مسألة تعزيز الاحكام الدولية القائمة لحماية المنشآت النووية المدنية ضد الهجمات العسكرية .

١٣٧- وكان هناك اجماع في الاعتراف بضرورة ضمان عدم تكرار مثل هذا الهجوم على مرافق نووية من جانب اسرائيل أو أية دولة اخرى . وكان هناك تأييد واسع للدعوة على حظر الهجمات على المرافق النووية . وقد نظرت اللجنة بهذا الصدد في اقتراح بادراج مثل هذا الحظر في اتفاقية حول الاسلحة الاشعاعية . وجرى الاعراب أيضاً في الوقت نفسه عن الرأى القائل بأن مسألة الاستزادة من تعزيز الاحكام الدولية القائمة فيما يتعلق بحماية المرافق النووية المدنية من الهجمات العسكرية يمكن حلها عن طريق صك دولي مناسب .

ط - مسائل أخرى

١٣٨- في الجلسة العامة ١١٠ ، يوم ٢٧ شباط /فبراير ١٩٨١ ، وبناء على دعوة من اللجنة ، أدلى مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، المنشأ في اطار معهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب ببيان حول أنشطة المعهد .

١٣٩- وفي الجلسة العامة ١٢٧ ، يوم ٢٤ نيسان / ابريل ١٩٨١ ، وعلا بالمادة ١٦ من نظامها الداخلي ، طلبت اللجنة الى أمينها والممثل الشخصي للأمين العام حضور الاجتماع الأول للمجلس الاستشاري لمعهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح .

يا٤- النظر في التقرير السنوي واعتماده ، وبحث واعتماد أى تقرير آخر يقتضى الأمر تقديمه الى الجمعية العامة للأمم المتحدة

١٤٠- نظرت اللجنة في بند جدول أعمالها المعنون " النظر في التقرير السنوي واعتماده ، وبحث واعتماد أى تقرير آخر يقتضى الأمر تقديمه الى الجمعية العامة للأمم المتحدة " ، وفقا لبرنامج عملها، من ١٠ الى ٢١ آب / أغسطس ١٩٨١ .

١٤١- وأثناء النظر في هذا التقرير المقدم الى الجمعية العامة للأمم المتحدة واعتماده كانت الوثائق التالية مطروحة على اللجنة لادراجها في المحاضر :

(أ) الوثيقة CD/221 المؤرخة في ١٨ آب / أغسطس ١٩٨١ وعنوانها " بعض ملاحظات الوفد الصيني على اعمال لجنة نزع السلاح في ١٩٨١ " ؛

(ب) الوثيقة CD/222 المؤرخة في ١٩ آب / أغسطس ١٩٨١ وعنوانها " بيان مجموعة ال ٢١ عن نتائج الدورة السنوية للجنة نزع السلاح في ١٩٨١ " ؛

(ج) الوثيقة CD/224 المؤرخة في ٢٠ آب / أغسطس ١٩٨١ وعنوانها " نتائج دورة لجنة نزع السلاح لعام ١٩٨١ : بيان مجموعة من الدول الاشتراكية " .

١٤٢- وهذا التقرير محال من رئيس لجنة نزع السلاح بالنيابة عنها .

(توقيع) أنور ساني

(اندونيسيا)

رئيس اللجنة

التذييل الأول

قائمة موحدة بالمشاركين في أعمال اللجنة

(دورة عام ١٩٨١)

- رئيس اللجنة في شهر شباط / فبراير : السفير فرانسوا دي لاغورس (فرنسا)
- رئيس اللجنة في شهر آذار / مارس : السفير غرهارد هرذر (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)
- رئيس اللجنة في شهر نيسان / ابريل : السفير غرهارد بفايفر (جمهورية ألمانيا الاتحادية)
- رئيس اللجنة في شهر حزيران / يونيو : السفير ايمرى كوميفتش (جمهورية هنغاريا الشعبية)
- رئيس اللجنة في شهر تموز / يوليو : السفير أ. ب. فينكا تسواران (الهند)
- رئيس اللجنة في شهر آب / اغسطس : السفير حيدر أنور سني (انديونيسيا)
- وفي الفترة الفاصلة بين الدورتين : أمين اللجنة والممثل الشخصي للأمين العام :
- السيد ريخي جايبال
- السيد فيسنتي بيراساتيغي
- نائب أمين اللجنة :

* * *

وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

العنوان : 4 Chemin du Champ de Blé, 1292 Chambésy, Geneva

الهاتف : 58 10 03

رئيس الوفد ، سفير ، عضو بمجلس وزارة الخارجية ،
مثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
في لجنة نزع السلاح

نائب رئيس الوفد ، مبعوث ، نائب مدير ، دائرة
المنظمات الدولية بوزارة الخارجية

مستشار ، وزارة الخارجية

مستشار ، عقيد ، وزارة الدفاع

مستشار ، وزارة الدفاع

مستشار ، الممثلة الدائمة لاتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية لدى مكتب الأمم
المتحدة وسائر المنظمات الدولية في جنيف

خبير ، وزارة الخارجية

خبير ، وزارة الخارجية

خبير

خبير

خبير

خبير ، أكاديمية العلوم

السيد ف . ل . اسراييليان *

السيد ب . ب . بروكوفيف *

السيد ف . أ . سيميونوف *

السيد ل . أ . نوموف

السيد ت . ف . د متريشيف

السيد ف . ب . بيرفيليف

السيد ل . س . موشكوف

السيد ف . م . غانجبا

السيد أ . ف . كوزيتسوف

السيد ف . ف . لوشتشنيين

السيد أ . غ . دوليان

السيد ي . ف . كوستنكو

السيد أ . س . تشيوباكوف

السيد ب . ت . سوريكوف

السيد غ . أ . سولكسكي

السيد ف . ف . كوليشوف

* صاحبه زوجته .

وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (تابع)

السيد م . م . م . ايبوليتوف	خبير ، وزارة الخارجية
السيد ف . أ . بيلاشوف	خبير ، وزارة الخارجية
السيد ف . ف . ف . برياخين	خبير ، وزارة الخارجية
السيد س . ب . باتسانوف	خبير ، وزارة الخارجية
السيد ن . إ . شوفونوف	خبير
السيد أ . ب . كوتيبوف	خبير
السيدة ل . ف . غراشيكوفا	خبيرة ، وزارة الخارجية
السيد س . ن . ريوخين	خبير ، وزارة الخارجية

وفد اثيوبيا

العنوان : 56 Rue de Moillebeau, 1209 Geneva 19

الهاتف : 33 07 50

سفير فوق العادة ومفوض ، الممثل الدائم لاثيوبيا
لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف ، رئيس الوفد
مستشارة ، نائبة الممثل الدائم لبعثة اثيوبيا
الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف ،
ممثلة

* السيد تاديسي تيرفي

الآنسة كونغيت سنغيورفس

سكرتير أول بالبعثة الدائمة لاثيوبيا لدى مكتب
الأمم المتحدة بجنيف ، ممثل مناوب

* السيد فيسيها يوهانس

وفد الأرجنتين

العنوان : 110 Avenue Louis-Casai, 1216 Geneva

الهاتف : 98 19 52

سفير ، نائب وزير الخارجية ، رئيس الوفد أثناء
اقامته في جنيف

السيد انريك روس

سفير ، ممثل خاص لشؤون نزع السلاح ، وزارة
الخارجية

السيد خوليو ك . كاراساليس

سفير ، نائب الممثل الدائم في جنيف

السيد فرناندو خيمينيس دافيللا

* تصحبه زوجته

وفد الأرجنتين (تابع)

وزيرة مفوضة ، البعثة الدائمة للأرجنتين لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف	الآنسة نيللي م • فرايرى بيناباد
وزير مفوض ، البعثة الدائمة للأرجنتين لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف	السيد أتيليو ن • مولتيني
مستشار ، البعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة بنيويورك	السيد فيسنتي اسبيتشي فيل
سكرتير أول ، ممثل مناوب لشؤون نزع السلاح ، وزارة الخارجية	السيد خوسيه م • أوتيغي
سكرتير أول ، البعثة الدائمة للأرجنتين لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف	السيد خوان ف • غومنسورو
سكرتيرة ثانية ، البعثة الدائمة للأرجنتين لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف	الآنسة نورما ناسمبيني
مستشار في الأسلحة الكيميائية	السيد راؤول كارلوس فرنانديز

وفد استراليا

العنوان : 56-58 Rue de Moillebeau, Petit-Saconnex , Geneva	الهاتف : 34 62 00
سفير لدى الدانمرك ، ممثل استراليا ، رئيس الوفد	السيد رونالد أ • ووكر
مستشار ، البعثة الدائمة لاستراليا لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف	السيد رورى ستيل
خبيرة (الأسلحة الكيميائية) ، وزارة الدفاع	الدكتورة شيرلي فريمان
سكرتير ثان ، البعثة الدائمة لاستراليا لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف ، ممثل مناوب	السيد تريفور فندليه

وفد جمهورية المانيا الاتحادية

العنوان : 28c Chemin du Petit-Saconnex, 1209, Geneva	الهاتف : 31 97 70
سفير ، رئيس وفد جمهورية المانيا الاتحادية الى لجنة نزع السلاح	* الدكتور غرهارد بفايفر

* تصحبه زوجته •

وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية (تابع)

مستشار ، ممثل مناوب - وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية الى لجنة نزع السلاح	* الدكتور نوربيرت كلينغلر
نقيب (بحري) - مستشار عسكري - وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية الى لجنة نزع السلاح	* السيد هلموت مولر
سكرتير ثان - وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية الى لجنة نزع السلاح	الدكتور وولفغانغ روهر
مستشار ، جامعتا ماينتس وفوبرتال	البروفسور الدكتور هلموت هوفمان
مستشار ، وزارة الدفاع الاتحادية	البروفسور الدكتور يوهانس فيرشكيه

وفد جمهورية اندونيسيا

العنوان : 16 rue de Saint-Jean, 1203 Geneva.	
الهاتف : 45 33 50	
سفير ، مستشار خاص لوزير الخارجية ، جاكارتا ، رئيس الوفد	السيد حيدر أنور سني
سفير فوق العادة ومفوض اندونيسيا لدى سويسرا ، بن	السيد سوربونوداروسمان
ممثل ؛ رئيس وفد مناوب	
مستشار وزير ، البعثة الدائمة لاندونيسيا لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف	السيد محمد صديق
ممثل مناوب	
رئيس المديرية الفرعية ، مديرية المنظمات الدولية بوزارة الخارجية ، جاكارتا ،	السيد أني سوبرابتو
ممثل مناوب	
سكرتير ثان ، البعثة الدائمة لاندونيسيا لدى الأمم المتحدة بنيويورك ، ممثل مناوب	السيد اندرا دمانيك
رئيس قسم ، مديرية المنظمات الدولية بوزارة الخارجية ، جاكارتا ،	السيد سمسول هادي
ممثل مناوب	

* تصحبه زوجته

وفد جمهورية اندونيسيا (تابع)

وزارة الدفاع والأمن ، جاكرتا ، مستشار	العميد هاريومتارام
وزارة الدفاع والأمن ، جاكرتا ، مستشار	العقيد فوزى قاسم
وزارة الدفاع والأمن ، جاكرتا ، مستشار	المقدم أشديات و*
وزارة الدفاع والأمن ، جاكرتا ، مستشار	المقدم كاريونو

وفد جمهورية ايران الاسلامية

العنوان :	28 Chemin du Petit-Saconnex, 1209 Geneva.
الهاتف :	33 30 04
السيد أحمد جلالى	سفير ، الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف
السيد مصطفى دابيرى	مستشار ، البعثة الدائمة لجمهورية ايران الاسلامية لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف
السيد جاهنغير أميرى	سكرتير أول ، البعثة الدائمة لجمهورية ايران الاسلامية لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف
العقيد حسين شريفى	الهيئة المشتركة لرؤساء أركان القوات المسلحة لجمهورية ايران الاسلامية ، طهران
السيد توراج أفسر	سكرتير ثان ، البعثة الدائمة لجمهورية ايران الاسلامية لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف
السيد جليل زاهرنيا	سكرتير ثالث ، البعثة الدائمة لجمهورية ايران الاسلامية لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف

وفد ايطاليا

العنوان : 10 Chemin de l'Impératrice, 1292 Pregny, Geneva.

الهاتف : 33 47 50

وكيل وزارة ، وزارة الخارجية
رئيس الوفد (بحكم منصبه)

السيد ادوارد وسبيرنزا

سفير ،

* السيد فيتوريو كورد يرو دي مونتي زيمولو

الممثل الدائم لدى المنظمات الدولية بجنيف
رئيس الوفد

* السيد انطونيو تشيارا بيكو

وزير مفوض ،

نائب الممثل الدائم

* السيد برونو كابران

مستشار ،

البعثة الدائمة لاطاليا لدى المنظمات الدولية
بجنيف

السيد ماريو بارينغي

سكرتير أول ،

البعثة الدائمة لاطاليا لدى المنظمات الدولية
بجنيف

نقيب (بحري) ، خبير

السيد اتوري دي جيوفاني

خبير (بالأسلحة الكيميائية)

الرائد لويجي سالازار

وفد باكستان

العنوان : 56 rue de Moillebeau, 1209 Geneva.

الهاتف : 34 77 60

سفير ،

* السيد منصور أحمد

الممثل الدائم لباكستان

مستشار ،

* السيد منير أكرم

بعثة باكستان الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة
بجنيف

* تصحبه زوجته •

وفد باكستان (تابع)

* السيد طارق ألطف

سكرتير اول ،

بعثة باكستان الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة
بجنيف

* السيد سلمان بشير

سكرتير ثان ،

بعثة باكستان الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة
بجنيف

وفد البرازيل

العنوان : 17 rue Alfred Vincent, 1201 Geneva.

الهاتف : 32 25 56/7

سفير ،

السيد س. أ. دى سوزا اى سيلفا

ممثل البرازيل في لجنة نزع السلاح ،

رئيس الوفد

وزير ،

السيد سيرفيودى كيروز دوارته

نائب ممثل البرازيل

وفد بلجيكا

العنوان : 58 rue de Moillebeau, 1211 Geneva.

الهاتف : 33 81 50

سفير ،

السيد أندريه أونكلينكس

الممثل الدائم لبلجيكا لدى مكتب الأمم المتحدة
بجنيف

رئيس الوفد

وزير مفوض ،

السيد ألن رنس

مندوب - لمسائل نزع السلاح ، وزارة الخارجية
بروكسل

* تصحبه زوجته •

وفد بلجيكا (تابع)

السيد جان - ماري نوارفاليس

سكرتير أول ،

بعثة بلجيكا الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة
بجنيف

الآنسة غود ليف فان دن بيرغ

ملحقة ،

بعثة بلجيكا الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة
بجنيف

السيد جان - ماري فان غيلس

النقيب دي بيشوب

رئيس دائرة الاهتزازات بالمرصد الملكي البلجيكي

خبير (بالأسلحة الكيميائية) ،

الخدمات التقنية للجيش

وزارة الدفاع الوطني ، بروكسل

وفد جمهورية بلغاريا الشعبية

العنوان : 16 Chemin des Crêts-de-Pregny, 1218 Grand Saconnex, Geneva

الهاتف : 98 03 00

سفير ،

الدكتور بيتر فوتوف

الممثل الدائم لجمهورية بلغاريا الشعبية لدى

مكتب الأمم المتحدة بجنيف

رئيس الوفد

السيد ايفان سوتيروف

سكرتير أول ،

بعثة بلغاريا الدائمة بجنيف

السيد كلمنت براموف

سكرتير ثالث ،

بعثة بلغاريا الدائمة بجنيف

السيد راد وسلاف ديانوف

سكرتير ثالث ،

وزارة الخارجية ، صوفيا

السيد بيتار بوشيف

سكرتير ثالث ،

وزارة الخارجية ، صوفيا

وفد الجمهورية الاشتراكية لاتحاد بورما

العنوان : 47 Avenue Blanc, 1202 Geneva

الهاتف : 31 75 40

السيد سوملانغ
السفير ، الممثل الدائم لبورما لدى مكتب الأمم
المتحدة بجنيف

رئيس الوفد

السيد نخوى وين

نائب الممثل الدائم ،

بعثة بورما الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف
سكرتير ثان ،

السيد أونغ ثان

بعثة بورما الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف
سكرتير ثان ،

السيد زومين

بعثة بورما الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف
سكرتير ثان ،

السيد ثان هتون

بعثة بورما الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف

وفد جمهورية بولندا الشعبية

العنوان : 15 Chemin de l'Ancienne Route, 1218 Grand-Saconnex Geneva

الهاتف : 98 11 61

السفير ،

* الدكتور بوغومي سويكا

الممثل الدائم لبولندا لدى مكتب الأمم المتحدة
بجنيف ،

رئيس الوفد

* السيد بوغان روسين

مستشار ،

بعثة بولندا الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة
بجنيف

مستشار لوزير الخارجية ، وارسو

السيد كونيك ستانيساو

وزارة الدفاع ، وارسو

العقيد يانوش سيافيتش

* تصحبه زوجته

وفد جمهورية بولندا الشعبية (تابع)

* السيد تاد يوش ستروپواز

سكرتير أول ،

بعثة بولندا الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة
بجنيف

مستشار ، وزارة الخارجية ، وارسو

السيد كازيميرز توماسيوزكي

وفد بيلو

العنوان : 63 Rue de Lausanne, 1202 Geneva

الهاتف : 31 11 30/31 11 39

سفير ،

الممثل الدائم لبيلو لدى مكتب الأمم المتحدة
بجنيف ،

رئيس الوفد

مستشار وزير ،

بعثة بيلو الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة
بجنيف

سكرتير أول ، بعثة بيلو الدائمة لدى مكتب الأمم
المتحدة بجنيف

سكرتير أول ،

بعثة بيلو الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف

سكرتير ثالث ،

بعثة بيلو الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف

السيد فليبي فالديفيسو

السيد الفارودي سوتو

السيد خوان أوريتش

السيد جورج بينافيدس

السيد أوغسطو ثورتبري

وفد جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية

العنوان : 9 Chemin de l'Ancienne Route, 1213 Grand-Saconnex, Geneva

الهاتف : 98 91 82

سفير ،

الممثل الدائم لجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية
لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف ،

رئيس الوفد

الدكتور ميلوسلاف روجيك

* تصحبه زوجته *

وفد جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية (تابع)

السيد باول لوكيش	سفير ، الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية ، ممثل مناوب مستشار ، الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية
السيد جيرى فرانيك	مستشار ، نائب الممثل الدائم لجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف
الدكتور ايفجين زابوتوتسكي	الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية سكرتير ثالث ،
السيد أندريه سيما	البعثة الدائمة لجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف
السيد يان يبروتشيك	الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية
السيد لودفيك ستافينوفا	

وفد الجزائر

العنوان : 308 Route de Lausanne, 1293 Bellevue, Geneva	
الهاتف : 74 19 86	
السيد أنيس صالح باي	سفير ، الممثل الدائم للجزائر لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف ، رئيس الوفد
السيد مسعود معاطي	ملحق ، بعثة الجزائر الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف
السيد أحمد بن يامينا	سكرتير ، وزارة الخارجية
السيد عمار عابد	
السيد اسماعيل بن جاب الله	
السيد مرز القدر جاب الله	مستشار
السيد محمد مذكور	
السيد بوعلام لحول	

وفد الجزائر (تابع)

السيد محمد مرز القدر

السيد أحمد هلال

وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية

العنوان : 49 Rue Moillebeau , 1209 Geneva

الهاتف : 33 67 50

* الدكتور غرهارد هرذر

سفير ، الممثل الدائم للجمهورية الديمقراطية الألمانية
الألمانية لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف ،

رئيس الوفد

سكرتير أول ،

* السيد هيوبرت ثييلك

البعثة الدائمة للجمهورية الديمقراطية الألمانية
لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف ،

نائب رئيس الوفد

وزارة الدفاع الوطني

سكرتير أول ، وزارة الخارجية

مستشارة ، وزارة الخارجية

مستشار ، وزارة الخارجية

المقدم مانفرد كاولفوس

السيد مانفرد نوتزيل

السيدة هانيلور هوب

السيد بيتر بونتيفغ

وفد جمهورية رومانيا الاشتراكية

العنوان : 6 Chemin de Perrière, 1223 Cologny-Geneva

الهاتف : 52 10 90

السيد ميرسيا ماليتا

سفير ، الممثل الدائم لجمهورية رومانيا الاشتراكية
لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف ،

رئيس الوفد

مستشار ،

السيد أوفيديو يونيسكو

البعثة الدائمة لجمهورية رومانيا الاشتراكية لدى
مكتب الأمم المتحدة بجنيف

* تصحبه زوجته

وفد جمهورية رومانيا الاشتراكية (تابع)

السيد تيودور ميليسكانو	سكرتير أول ، البعثة الدائمة لجمهورية رومانيا الاشتراكية لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف
* السيد ليون توادر	سكرتير أول ، البعثة الدائمة لجمهورية رومانيا الاشتراكية لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف
السيد ميهاي بيشير	سكرتير ثان ، البعثة الدائمة لجمهورية رومانيا الاشتراكية لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف
العقيد أركادي ساسو	خبير عسكري ، وزارة الدفاع الوطني

وفد جمهورية زائير

العنوان : 32 rue de l'Athénée, 1206 Geneva,	سفير ، الممثل الدائم لجمهورية زائير لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف ، رئيس الوفد
الهاتف : 47 83 22	نائب الممثل الدائم لجمهورية زائير لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف ، عضو
السيد باغبيني أديتونزغيا	مستشار أول ، البعثة الدائمة لجمهورية زائير لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف / عضو
السيد نكونغودونتوني بواندا	سكرتير ثان / البعثة الدائمة لجمهورية زائير لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف ، عضو
السيد لونغروب • نداغا	
السيد سيتوايان أوسيل فنوك	

وفد جمهورية سرى لانكا الاشتراكية الديمقراطية

العنوان : 56 rue de Moillebeau, 1211 Geneva.	سفير ، الممثل الدائم لجمهورية سرى لانكا لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف
الهاتف : 34 93 40	
السيد تيسا جايكودي	

* تصحبه زوجته •

وفد جمهورية سرى لانكا الاشتراكية الديمقراطية (تابع)

السيد هـ * م * غ * س * باليهانكارا
سكرتير ثالث ،
البعثة الدائمة لسرى لانكا لدى مكتب الأمم
المتحدة بجنيف

وفد السويد

العنوان : 62, rue de Vermont, 1202 Geneva,
الهاتف : 34 36 00
السيدة انغا تورسون
وكيلة وزارة الخارجية ،
رئيسة الوفد
السيد * كورت ليد غارد
سفير ،
نائب رئيس الوفد
السيد * لارس نوربرغ
السيد * كارل ماغنوس هيلتينيووس
مستشار
مستشار
السيد هانس برغلوند
السيد غيورغ أندرسون
السيد ستوري أريكسون
السيدة غونيل يونينغ
السيدة انخريد سوند برغ
السيد روني انغسترم
السيد غوستاف اكهولم
السيد أولف أريكسون
عقيد ، مستشار عسكري
عضو في البرلمان
وزير ، وزارة الخارجية
وزير ، سفارة السويد بفيينا
مستشار علمي
معهد بحوث الدفاع الوطني
مستشار علمي
وزارة الدفاع
مستشار علمي
الدكتور يوهان لوند ين
الدكتور يان برافيتس

* تصحبه زوجته *

وفد السويد (تابع)

الدكتور أولا دلمان

معهد بحوث الدفاع الوطني

مستشار علمي

السيد لارس اريك دي غير

معهد بحوث الدفاع الوطني

مستشار علمي

وفد جمهورية الصين الشعبية

العنوان : 11 Chemin de Surville, 1213 Petit-Lancy

الهاتف : 92 25 48

سفير ، الممثل الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة

السيد يوبيوان

رئيس الوفد

وزير ، نائب الممثل الدائم لدى مكتب الأمم

السيد لينغ يوفان

المتحدة بجنيف

نائب رئيس الوفد

مستشار ،

السيد يومنغ جيا

البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية بجنيف

نائب رئيس شعبة ، ادارة المنظمات الدولية

السيد لي شانغي

والمؤتمرات ، وزارة الخارجية ، ممثل

ضابط ، وزارة الدفاع الوطني ، ممثل

السيد يانغ مينغ ليانغ

ضابط ، وزارة الدفاع الوطني ، ممثل

السيد سابين وانغ

سكرتيرة ثانية ،

السيدة وانغ زى - يون

البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية بجنيف ،

ممثلة

سكرتير ثان ،

السيد لن شن

البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية بجنيف

ممثل

موظفة ، ادارة المنظمات الدولية والمؤتمرات ،

السيدة جي ييون

وزارة الخارجية ، ممثلة

وفد جمهورية الصين الشعبية (تابع)

محاضر بمعهد البوليتكنيك زانغا ، ممثل
خبير ، وزارة الدفاع الوطني

السيد بان جوشينغ
السيد لي وي مين

وفد فرنسا

العنوان : 36 Route de Pregny, 1292 Geneva

الهاتف : 58 15 12

* السيد فرانسوا دي لاغورس

سفير ،

ممثل فرنسا في لجنة نزع السلاح

مستشار أول ،

* السيد جاك دي بوس

نائب ممثل فرنسا

وكيل مدير شؤون نزع السلاح ، وزارة الخارجية ،
باريس

السيد بنوا دابوفيل

وزارة الدفاع

العقيد جسيم

معاونة مدير نزع السلاح ، وزارة الخارجية ،
باريس

الآنسة ليدى غازريان

سكرتير أول

* السيد ميشيل كوتور

وفد جمهورية فنزويلا

العنوان : 22 Chemin François-Lehmann, 1218 Grand-Saconnex, Geneva

الهاتف : 98 26 21

سفير ، الممثل الدائم لفنزويلا لدى الجماعة
الأوروبية ، بروكسل

السيد أدولفو ر • تايلاردات

رئيس الوفد

سفير ،

السيد رينالد ورودريغث نافارو

الممثل الدائم لفنزويلا لدى مكتب الأمم المتحدة
بجنيف

رئيس الوفد

* تصحبه زوجته •

وفد جمهورية فنزويلا (تابع)

السيد هوراثيو أرتيغا
مستشار ،
وزارة الخارجية
سكرتيرة أولى ،
بعثة فنزويلا الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة
بجنيف
السيدة روميليا موخيكادى أداميس
سكرتيرة أولى ،
بعثة فنزويلا الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة
بجنيف
الآنسة غيرمينا داسيلفا
سكرتيرة أولى ،
بعثة فنزويلا الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة
بجنيف
السيد أوسكار أندريس أغيلار
سكرتير ثان ،
بعثة فنزويلا الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة
بجنيف

وفد كندا

العنوان : 10 A avenue de Bude, 1202 Geneva,
الهاتف : 34 19 50
* السيد د . س . ماكفيل
السيد غ . ر . سكينر
السفير والممثل الدائم لكندا في لجنة نزع السلاح
مستشار ،
بعثة كندا الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف ،
نائب ممثل كندا
مستشار برلماني
مستشار برلماني
سكرتير أول ،
بعثة كندا الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف
سكرتير أول ،
بعثة كندا الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف
سكرتير أول ،
بعثة كندا الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف

فخامة تشارلز كاسيا ، عضو في البرلمان
السيد بلاين تاكر ، عضو في البرلمان
* السيد ك . سجيروا
السيد ج . فودرو
السيد د . دافرناس

* تصحبه زوجته •

وفد جمهورية كوبا

العنوان : 149 h Route de Ferney, 1218 Geneva

الهاتف : 98 03 33

الدكتور لويس سولا فيلا
السفير ، الممثل الدائم لكوبا لدى مكتب الأمم
المتحدة بجنيف

السيد فرانك أورتيت رود ريغيث
مستشار ، بعثة كوبا الدائمة لدى مكتب الأمم
المتحدة بجنيف

السيدة فيرا بورود وسكي ياكيفيتش
السيد بيد رو نونيث موسكيرا
متخصصة في نزع السلاح ، وزارة الخارجية
سكرتير ثان ،

السيد العقيد كرلوس باثوس
النقيب فرنسيكو كوسبيتيرا
بعثة كوبا الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف
خبير
خبير

وفد كينيا

العنوان : Residence Ramada (Room 72) 34 rue de Berne, 1200 Geneva

الهاتف : 31 02 41

السيد سيميون شيتيمي
مستشار ، بعثة كينيا لدى الأمم المتحدة ، نيويورك ،
رئيس الوفد

السيد جورج نجوروغ مونيرو
سكرتير أول ، سفارة كينيا ، بون ،
عضو الوفد

وفد مصر

العنوان : 72 Rue de Lausanne, 1202 Geneva

الهاتف : 31 65 30

* السيد عبد الرؤوف الريدي
السفير ،
الممثل الدائم لمصر لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف
رئيس الوفد

* تصحبه زوجته *

وفد مصر (تابع)

* السيد ابراهيم على حسن

مستشار ،

بعثة مصر الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف

* السيد محمد نبيل فهمي

سكرتير ثان ،

بعثة مصر الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف

* السيد. وجيه حنفي

سكرتير ثان ،

بعثة مصر الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف

الآنسة وفاء بسيم

سكرتيرة ثالثة ،

بعثة مصر الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف

وفد المملكة المغربية

العنوان : 22 Chemin François-Lehmann, 1218 Geneva

الهاتف : 98 15 35

سفير ،

* السيد علي الصقلي

الممثل الدائم للمملكة المغربية لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف

السيد محمد الشرايبي

سكرتير أول ببعثة المملكة المغربية الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف

القائد محمد الراسن

الأمانة العامة للحكومة بالرباط

السيد عبد الحميد لاخوات

أمين الشؤون الخارجية

وفد المكسيك :

العنوان : 13 Avenue de Budé, 1202 Geneva

الهاتف : 34 57 40

سفير ،

السيد ألفونسو غارثيا روبليس

الممثل الدائم للمكسيك لدى لجنة نزع السلاح ،

رئيس الوفد

السيدة زادا لينده غونزاليزاي رينيرو

مستشارة ، ممثلة مناوبة

* تصحبه زوجته •

وفد المكسيك (تابع)

- * السيد كلود هيلمر
سكرتير أول ، ممثل مناوب (اعتباراً من ١ نيسان /
أبريل ١٩٨١)
- * السيد ميغويل انخيل كاثريس
سكرتير أول ، ممثل مناوب (حتى ٣١ آذار / مارس
١٩٨١)
- الآنسة ماريا دي لوس انجيليس روميرو
سكرتيرة ثانية ، مستشارة
- الآنسة لوث ماريا غارثيا
سكرتيرة الوفد

وفد المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

- العنوان : 37-39 Rue de Vermont, 1202 Geneva
الهاتف : 34 38 00
السيد ديفيد سامر هيس
سفير ،
رئيس الوفد
مستشار ،
السيد ن . ه . مارشال
وفد المملكة المتحدة في لجنة نزع السلاح
السيد ب . نوبل
مستشار ،
البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لدى مكتب الأمم
المتحدة بجنيف
الدكتور أ . بيبينغتون
مؤسسة الدفاع ضد الأسلحة الكيميائية
وزارة الدفاع ، بورتون داون
الدكتور ت . د . اينش
مؤسسة الدفاع ضد الأسلحة الكيميائية ، وزارة الدفاع
البريطانية
السيدة ج . أ . لينك
سكرتيرة ثانية ،
السيد ك . أ . بوتس
وفد المملكة المتحدة في لجنة نزع السلاح
ادارة تحديد الأسلحة ونزع السلاح ،
وزارة الخارجية والكونفولث

* تصحبه زوجته .

وفد جمهورية منغوليا الشعبية

العنوان : 4 Chemin des Mollies, 1295 Bellevue, Geneva

الهاتف : 74 19 74

* الدكتور د و غرسورانغيين ارد مبلخ

سفير ،

الممثل الدائم لجمهورية منغوليا الشعبية لدى
مكتب الأمم المتحدة بجنيف ، رئيس الوفد

وزارة الخارجية ، أولان باتار

بعثة جمهورية منغوليا الشعبية الدائمة لدى
مكتب الأمم المتحدة بجنيف

سكرتير ثان ،

بعثة جمهورية منغوليا الشعبية الدائمة لدى
مكتب الأمم المتحدة بجنيف

السيد لوفساند ورجين بايارت

السيد شوخ - أوشيرين بولد

السيد ش • لاشيد

وفد نيجيريا

العنوان : 32 Chemin des Collombettes, 1211 Geneva 20

الهاتف : 34 21 40/49

* السيد أولو أد ينجي

سفير ،

الممثل الدائم لنيجيريا لدى مكتب الأمم المتحدة
بجنيف ،

رئيس الوفد

نائب الممثل الدائم ،

بعثة نيجيريا الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة
بجنيف

ممثل

مستشار ،

بعثة نيجيريا الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة
ممثل

* السيد م • ب • بريما

* السيد ج • و • كوكر

* تصحبه زوجته •

وفد نيجيريا (تابع)

* السيد و. أ. اكينسانيا

مستشار ،

بعثة نيجيريا الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة
بجنيف

ممثل

سكرتير ثان ،

بعثة نيجيريا الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة
بجنيف

ممثل

السيد ت. أفويي - ايرونزي

وفد الهند

العنوان :

9 Rue de Valais, 1202 Geneva

الهاتف :

32 08 59

* السيد أ. ب. فينكاتسواران

سفير فوق العادة ومفوض ،

العمثل الدائم للهند لدى مكتب الأمم المتحدة
بجنيف

رئيس الوفد

سكرتير أول ،

* السيد شيام ساران

بعثة الهند الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة
بجنيف

ممثل مناوب

وفد جمهورية هنغاريا الشعبية

العنوان :

81 Avenu de Champel, 1206 Geneva

الهاتف :

46 03 23

* الدكتور ايمري كوميفتش

سفير ،

العمثل الدائم لجمهورية هنغاريا الشعبية لدى
مكتب الأمم المتحدة بجنيف ، رئيس الوفد

* تصحبه زوجته

وفد جمهورية هنغاريا الشعبية (تابع)

السيد فيرينك فاجدا
مستشار ،
وزارة الخارجية
سكرتير ثان ،
البعثة الدائمة لجمهورية هنغاريا الشعبية لدى
مكتب الأمم المتحدة بجنيف
سكرتير ثان ،
السيد أندراش لاكاتوش
البعثة الدائمة لجمهورية هنغاريا الشعبية لدى
مكتب الأمم المتحدة بجنيف
خبير ، بودابست
خبير ، بودابست
الدكتور ألك سبوك ، عقيد
الدكتور جيورجي زينيتيس ، عقيد

وفد مملكة هولندا

العنوان : 56 Rue de Moillebeau, 1209 Geneva
الهاتف : 33 73 50
* السيد ريكارد هـ • فاين
سفير فوق العادة ومفوض ،
الممثل الدائم لمملكة هولندا لدى مكتب الأمم
المتحدة بجنيف ، رئيس الوفد
مستشار ،
السيد هنريك فاغنماكرز
بعثة مملكة هولندا الدائمة لدى مكتب الأمم
المتحدة بجنيف ، نائب رئيس الوفد
خبير (بالأسلحة الكيميائية)
الدكتور أ • ج • ج • أومس

وفد الولايات المتحدة الأمريكية

العنوان : Botanic Building 1-3 Avenue de la Paix, 1202 Geneva
الهاتف : 32 63 16
* السيد تشارلز س • فالورى
سفير ، رئيس الوفد ،
ممثل الولايات المتحدة في لجنة نزع السلاح
وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح

* تصحبه زوجته •

وفد الولايات المتحدة الأمريكية (تابع)

مناوب رئيس الوفد	* السيد فرانك ب • دى سيمون
وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح	
مناوب رئيس الوفد	السيد لويل ر • فلاتشر
وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح	
مستشارة ،	الآنسة كاترين كريتنبيرغر
وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح	
مستشار ،	الدكتور روبرت ميكولاك
وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح	
مستشار ، وزارة الطاقة	* الدكتور جون ميسكل
مستشار ، وزارة الطاقة	السيد وارن هيكرت
مستشار ، مقدم بجيش الولايات المتحدة ، الهيئة المشتركة لرؤساء الأركان ، وزارة الدفاع	السيد تشارلزغ • بيمسي
مستشار ، عقيد بجيش الولايات المتحدة ، الهيئة المشتركة لرؤساء الأركان ، وزارة الدفاع	السيد مانويل سانثيس
مستشار ، عقيد بحرى ، الهيئة المشتركة لرؤساء الأركان ، وزارة الدفاع	السيد روجرف • سكوت
مستشارة ،	الآنسة لورام • شي
وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح	
مستشار ، رائد جوى ، مكتب وزير الدفاع ، وزارة الدفاع	السيد جيفرسون أ • ترنتون
مستشار ، ميدان الاختبار في أبردين ، وزارة الدفاع	السيد ف • بريسكوت وارد
مستشار ، مقدم بجيش الولايات المتحدة ، الهيئة المشتركة لرؤساء الأركان ، وزارة الدفاع	السيد هارى ويلسون
أعضاء الوفد في فريق الخبراء العلميين المخصص لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية :	
وكالة مشاريع بحوث الدفاع المتقدمة ، مستشار	السيد رالف أليوپن

* تصحبه زوجته •

وفد الولايات المتحدة الأمريكية (تابع)

وكالة مشاريع بحوث الدفاع المتقدمة ،
مستشارة
السيد ريتشرد مورو
وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح
مستشار ،
السيد دونالد سبرنغر
وزارة الطاقة ،
مستشار
السيد لورنس تورنبل
وزارة الخارجية ،
مستشار

وفد اليابان

العنوان : 53 Avenue de Budé, 1202 Geneva,

الهاتف : 33 04 03

* السيد يوشيو أوكاوا
سفير فوق العادة ومفوض ،
رئيس الوفد
مستشار ،
السيد ماساجي تكهاشي
الوفد الدائم لدى لجنة نزع السلاح ،
نائب رئيس الوفد
السيد ماساكي كونيشي
* السيد كنجي تاناكا
مدير شعبة نزع السلاح ، وزارة الخارجية
سكرتير أول ،
الوفد الدائم لدى لجنة نزع السلاح
سكرتير أول ، الوفد الدائم لدى لجنة نزع السلاح
مسؤول بحوث ،
السيد تاكاو أوشيكاوا
شعبة الاهتزازات ،
وكالة الأرصاد الجوية اليابانية ، طوكيو
هيئة الأركان المشتركة ، وكالة الدفاع ، طوكيو

* تصحبه زوجته *

وفد اليابان (تابع)

* السيد كونيواودا

موظف

شعبة نزع السلاح ، مكتب الأمم المتحدة

وزارة الدفاع

سكرتير اول ،

الوفد الدائم لدى لجنة نزع السلاح

ملحق ،

الوفد الدائم لدى لجنة نزع السلاح

* السيد كانغو شيمادا

* السيد تسوتومو أراي

وفد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية

العنوان : 5 Chemin Thury, 1206 Geneva,

الهاتف : 46 44 33

سفير ،

الدكتور ماركو فرونتش

الممثل الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف ،

رئيس الوفد

مستشار خاص ، الأمانة الاتحادية للشؤون الخارجية ،

بلغراد ، عضو الوفد

السيد ميود راغ ميخايلوفيتش

رئيس قسم شؤون نزع السلاح بدائرة المنظمات

الدولية ، الأمانة الاتحادية للشؤون الخارجية ،

بلغراد ، عضو الوفد

السيد د راغومير د يوكيتش

مستشار ،

السيد برانكو برانكوفيتش

بعثة يوغوسلافيا الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة

بجنيف

عضو الوفد

خبير (بالأسلحة الكيميائية)

خبير (بالأسلحة الاشعاعية)

السيد فلاد وفوفود يتش

البروفسور ميلوزاد راد وتيتش

* تصحبه زوجته *

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو أكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
